بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
فى المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة
جنانه نظمتها فى سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين
يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد
الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين
من اصحاب التحصيل وما توفيقى الا بالله وهو حسبى ونعم الوكيل
الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان جعله جزءا منها

قوله ونعم الوكيل والجملة عطف على جملة وهو حسبى والمخصوص محذوف او عطف ...

٣

تسلفه تخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس من كتب السلف
حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون
ابتر او اقطع لجواز اتيانه به من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة
والكلام لانه يبحث فى هذا الكتاب من احوالهما فلا بد من معرفتهما اولا ليعرف كيف يبحث عن
احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها اجزاء من افراد الكلام الحرف
مفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هى والكلام مشتقان من الكلم
بسكون اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما فى النفوس كالجرح وقد نبه
بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر
ويدل عليه قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا
على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس
والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية
يقال هذا جنس واحد وقد يكون الواحد جنسيا ويمكن حملها على العهد الخارجى
باعتبار الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ فى اللغة الرمى يقال
اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء
او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا واللفظ الحقيقى كزيد وضرب
والحكمى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت
الذى لم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة اللفظ المتصل له ...

احكام الفقه ...

هو دانت ... وعليه ... من احكام الاحقيقة والمجاز

لفظ حقيقة لا ريب قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله

داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة

والجن والدال والربع و ... في الخطوط والعقود والاشارات والنصب

بين باخلته ... اللفظ ... جهاد انما قال المعتقد لم يقل لفظ لان

لم يقصد الوحدة والمطابقة ... لعدم الاشتقاق الخاص مع كون اللفظ

اخص ... الوضع تخصيص الشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه

الشيء الثاني ... غير وضع الحرف لانه لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ...

ثم ضمه ... بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا اطلاق الحرف بالاضمية ...

غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان تلك الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاورتهم ...

بيان ... فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد ... المعنى ما يقصد بشيء ...

اما مفعل اسم المكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف ...

اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده ...

على التجريد ... فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها

بها وضع وتخصيص اصلا او يقيت الحروف الهجائية الموضوعة لغرض التركيب

لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فكان

فان قلت قد يوضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه

انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا

او غيره فان قلت قد يضع بعض الحلات المفردة بازاء الالفاظ المركبة ...

الجملة والخبر فكيف يكون موضوع المفرد ... والمركبات

بالقياس الى ... مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها موضوعة بازائها

مفردة وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ

اخر مفرد او مركب بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل

والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال البيان

الاجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الموضع فيها ان كان عاما

لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو موضوع له الحقيقة

وهو اما مجرور على انه يتوهم ان اللفظ الموضوع للمعنى المتصف

بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر فان اتصاف المعنى بالافراد وال

والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يركب فيه نحو ... كما يركب في قول

من قبل فعلا على انه صفة اللفظ ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد

من بيان نكتة ... احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان

النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد بحيث اتى به بصيغة الماضي

بخلاف الافراد وما نصبه وان لم ... رسم الخط فعلى انه حال

من ضمير المستكن في وضع او في المعنى فانه مفعول بواسطة اللام

ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه

مقارن له بحسب الزمان ... العقد كاف لصحة الحالية وقيد الافراد

لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فخرج من

حد الكلمة مثل الرجل وقائم وبصري ... مما يدل جزؤه على جزء المعنى

يقال لشدة الامتزاج لفظة واحدة وتعرب باعراب واحد وبعض مثل عبد الله
علما اخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف
من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي
مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا
فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت
اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم
منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة
الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع
لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ ديز من سمع من وراء الجدار
على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة
اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة فيها
لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة
فهي اما ان تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية او لا ... الثاني ان لا تدل على معنى في
نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى للكلام اليها

لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيقه في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى
القسم الثاني هو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان
في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى انضمام كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا
لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل الاسم والفعل حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في
نفسها اما ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم
منها باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال اي بحيث يفهم
ذلك المعنى عنها بفهم احد الازمنة الثلاثة اي مقارنا له او من صيغتها
او لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة هو
الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب
منه الكلام وحده دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه
علامة دالة على مسماه والقسم الاول ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد
الازمنة الثلاثة هو الفعل سمي به لتضمنه معناه الفعل اللغوي وهو مصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها
منها اي من تلك الاقسام الثلاثة وذلك لانه قد علم بدليل وجه الحصر
ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام
كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنا باحد الازمنة
الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة

والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بالاقتران

الثلثة فالكلمة مشترك بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم

الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم

بالاقتران ثم نعلم ان كل واحد منها معرف جامع الافراد ومانع عن دخول غيره

فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع وان لم يذكر المص حيث

اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك

ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم

به قليلا كان او كثيرا وفي الاصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين

حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منها في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع

والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد

اي تضمنهما حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة

احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة

تامة فقوله لفظ تناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية

وغير كلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات

وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد

وبعل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب

زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب

فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية

وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم

من ان يكونا كلمتين او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم ابوه قائم

ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيهما مع انهما مركبات لكنهما في حكم الكلمة المفردة

اي قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل و ديز مقلوب زيد مع ان

المسند اليه فيهما مهمل ليس بالكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان

الكلام المص ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام

صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما

الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه

ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة

وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد

مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا بالذات ومن جعله اخص من الجملة فلا

بد ان يصدق الجملة على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام

وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح

يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك

اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه

او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم

فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة

منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من

جنسين اسم وفعل وفعل وحرف واسم وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل

بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما

لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية

فى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل الفعل والفعل والحرف مسند
اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا
فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد ليس
بتقدير ادعوا زيدا فلم يكن من تركيب الاسم والحرف بل من تركيب الفعل
والاسم الذى هو المنوى فى ادعوا الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن
فى نفسه اى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المص فى الايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى فى نفسه لا باعتبار
امر خارج كقولك الرجل فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها
ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه
لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث
قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك
فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا فى ذاته يصلح ان يحكم عليه
وبه ومعقول وهو مدرك تبعا آلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ
منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا بالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا فى حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط فلا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه
وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائن فى نفس الكلمة الدالة
الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة

يرجع الى المعنى اى ما دل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه

وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن
ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصية ولا يمكن ان يدل عليه الا بضم كلمة
دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظ من
موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها
حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان
يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون
محكوما عليه وبه اما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا بد فى كل منها ان يكون ملحوظا
لكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا
بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها فهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف تدل على معنى فى غيره واذا عرفت هذا علمت ان
المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى
نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لا
ستقلاله بالمفهومية فرجع كينونته فى نفسه الكلمة الدالة عليه الى
امر واحد هو استقلاله بالمفهومية وفى هذا الكتاب الضمير المجرور
فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة وهذا
هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس
ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ان ذلك المعنيين ولكن
عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى

لعلم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس ...
جزء من المعنى هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا ...
حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ...
وفوق وتحت وقدام وخلف لان ذلك لان معانيها مفهومات ...
مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها الا انها تعقل متعلقا بها الا ...
وشبهها من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في معنى ...
مفهومات اضافية الى متعلقاتها مخصوصة لان الغرض من وضعها ...
ذكرها افهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها
معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا حد الحرف ...
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث والمعنى
التضمني او هو جزء المعنى الموضوع له فكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة
الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله ...
الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة ... لفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى بالصفة الاولى ...
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول ...
فلا يخل به اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية
سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد زيد فانه قد يستعمل مصدرا ...
ايضا وغير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على ...
بوزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا ...
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فلا ...

نحو صه عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك ونزال عليك زيد
فليس لشيء منها الا دلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيها به بحسب اصل الوضع
الا انه خرج عنه ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال بل
على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين في ضمنها
اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة
المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الكلم
اراد ان يذكر بعض خواصه ليستفيد المخاطب زيادة معرفة به فقال ومن
خواصه منها بعضه جمع الكثرة على كثرتها او من التبعيضية على ...
بعض منها جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره
اما شاملة لجميع الافراد او هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان ...
شاملة كالكاتب بالفعل له في خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف
فلو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قول ... ليس
من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولتناول اللام
ومعها ان يثبت عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل
فقد ذهب الى انها ال كهل والى انها الهمزة المفتوحة ...
ان بلاء اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول
حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية
مدلول عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على معنى مستقل بالمفهومية
... خاصة الشيء كالكاتب معرفة ذلك الشيء باعتبار ما عداه ...

والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها
كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة هيهنا
ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر والمجرور به
شيئان احدهما الاضافة المعنوية بدخول حرف الجر لفظا او تقديرا ويختص
بالاسم لانه لا افضاء معنى الفعل الا الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي
معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل
او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه
الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى بيان تعريفه
بجميع تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر اختصاص ما عدا تنوين
الترنم ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه
بالرفع عطفا على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر
في الاول والحرف في الاخر كلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة
والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم
لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو
جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا
بذكره لفظا ووجه اختصاصها

الاسم

بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما
فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا
اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر
اي يوم نفع الصادقين صدقهم فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا
يختص بالاسم وانما قيدناها بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهي
الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
اولا والاول اما يشبه مبني الاصل اعني المركب الذي لم يشبه المبني لفظا او تقديرا
المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل فهو مبني والمعرب الذي هو
قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا
يتحقق معه عامله فيخرج عنه زيد وحده وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام
هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا
زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق
معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات
عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع
الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء والاضافة
بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد يخرج
نحو هؤلاء في نحو قام هؤلاء لكونه مشابها المبني الاصل كما سيجيء
في بابه ان شاء الله تعالى واعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة

العارية من المناسبة المذكورة معربة و ليس النزاع في المعرب الذي هو
اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الا
عراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة
بمجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر في ال
كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الا
ستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه ولما وجب الاعراب
بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد و لذلك يقال لم يعرب
الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور
من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض
من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من
لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان ا
لعارف باحكامها كلها مستغن عن النحو ولا فايدة له معتد
بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا
ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا
فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف
اخره فلو كان معرفة المعرب حاصلة بمعرفة هذا
الاختلاف لتعريفه وجب ان يعرف اولا
بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره
فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا

بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص رحمه
الله تعالى وحكمه اي جملة احكام المعرب والآثار المترتبة عليه من حيث هو
معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل
حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض
منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه
في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب و اني ضربت زيدا
ولكن ضاربت زيدا فان العوامل في هذه الصور مختلف بالاسمية
والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا
نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية
اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني
زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في جاءني فتى ورأيت
فتى يعني ان اصله فتي وفتيا وفتي فقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان
يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت
احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى
او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخرهما حقيقة
بل حكما فانه قدر اصله بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة
عامل

بل وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في
العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع
عامله ابتداء فانه لم يتعاقب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بلا حلول
العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يكن
احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه بان للمعرب احكاما اخرى لم يذكر هنا
فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب
من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة والحرف وحينئذ يراد
بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد عليه العامل والمقتضي ولو بقيت
على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من الب
هو القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج
حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب
ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه يقبل ياء المتكلم وبهذا القيد
تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكان مراده
هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد فاللام
في ليدل متعلق بامر خارج من الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى
الكلام لانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام غير متعلق بقوله اختلف

آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب يتعلق متعلق بمعتورة
بمعتورة على ما يتضمن مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء تعاوروه
اذا تداولوه اي اخذه جماعة الواحد بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب على
المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها
ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب لاختلاف المعاني وانما جعل
الاعراب في آخر اسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفته ولا شك ان الصفة متاخر عن الموصوف فالانسب ان يكون
الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه
فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على
ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل
فساد الالتباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم
ثلاثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصطلاحا
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا
وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية
اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل
ايضا كالمبتدأ والخبر ونحوهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية

اي علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة او حكماً ليشمل الملحقات والجر
كان او جرّاً علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافاً اليه ولما كانت
الاضافة بنفسها معنى لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في
الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل
والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما
لم يبق المضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظياً كان
او معنوياً ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني
المتواردة على المركب المقتضية للاعراب ففي جاءني جاء عامل اذ به حصل
معنى الفاعلية في زيد المقتضي للرفع علامة لها وفي رأيت زيداً رأيت عامل
اذ به حصل معنى المفعولية المقتضي للنصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل
اذ به حصل معنى الاضافة المقتضي للجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المعرب
الذي لم يكن مثنى ولا مجموعاً ولا غير منصرف لكن يدخل فيه الجمع المكسر
المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالماً ولم يكن غير منصرف
والجاري مجرى الصحيح فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل
من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
فيهما بالحركة وثانيهما ان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات
الثلث في الاحوال الثلاث فالاعراب فيهما بالحركات الثلثة

في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعاً اي حالة الرفع والفتحة نصباً
اي حالة النصب والكسرة جراً اي حالة الجر وانتصب قوله رفعاً ونصباً وجراً
على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم
الاول مثل جاءني زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد والقسم الثاني مثل جاءني طلبة
ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعاً والكسرة جراً ونصباً
فان النصب فيه تابع للجر اجراءً للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع
المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني
مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعاً
والفتحة نصباً وجراً فالجر فيه تابع للنصب كما سيذكر نحو جاءني احمد
ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الحاء
لان الجر قريب المواخاة من وجهها فلا يضاف الا اليها وهنوك ولا يعني
الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال
القبيحة وهذه الاسماء على اربعة منقوصة واويه وفوك وهو اجوف
واوي لان لامه هاء فاصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو
اصله ذوو وانما اضيف ذو الى اسم الظاهر دون الضمائر لانه لا يضاف
الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعاً
والالف نصباً والياء جراً ولكن لا مطلقاً بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها
معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك

موجدة اذا المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يعرّ
بعض القسمين اكتفاء بالامثلة وانما قال مضافة لانها اذا لم تكن مكبرة
موحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت
اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون **مضافة** ولكن **الى غير ياء المتكلم** لانها
ان كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كحال الاسماء المضافة اليها
ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها الى
الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب
المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد
ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما
والستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا مقابلة كل اعراب
اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في
كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها
حين الاعراب سيما بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوف في حالة الاعراب
ومما يلحق به في **كلا** وكلتا ولم يكن لكونه فرع كلا **مضافا** اى حال كون كلا
وكلتا مضافا **الى مضمر** انما قيد به لان كلا باعتبار لفظه مفرد
وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب
بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين واذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن

١٣

مرات فقد ترد لان اخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين
ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع
روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما
ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد بكون اعرابه
بالحروف بكونه مضافا الى مضمر **واثنان** و**اثنتان** فان هذه الا
لفاظ وان كانت مفردة لكن صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت
بها في اعرابه **بالالف** رفعا **وبالياء** المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء
والمذكر السالم والمراد به اصطلاحا هو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون
فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما الحق به واحده مذكر
لكن الجمع بالواو والنون والياء والنون مما الحق به وهو الجمع ...
لفظه **وعشرون واخواتها** اى نظائرها السبع وهو ثلثون الى تسعين وليس
عشرون جمع عشر ولا ثلثون جمع ثلاثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين
لانه ثلثه مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثه مقادير
الثلثة وهذا القبيل في البواقي فهذه الالفاظ تدل على معان
معينة ولا نعني في المجموع **بالواو** رفعا **وبالياء** نصبا وجرا وانما جعل اعراب
المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد في
... اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب
ان يجعل ... الحروف اعرابهما اثرا للاعراب كما انهما فرعان له لان
الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف ...

حروف الاعراب ثلثة ومحل اعرابها ستة ثلثة للمثنى وللجمع فلو جعل اواخر الكلمة
لتعلقهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقى الجمع
بلا اعراب ولو خص الجمع بها لبقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا
الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير الموضوع للتثنية في الفعل نحو ضربا
ويضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير الموضوع للجمع في الفعل نحو ضربوا
ويضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل
الكسرة وقلة الجمع وجعلوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب
بالجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم
الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان
مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشار الى تقسيمه فيما سبق
بكلمات التقديري اولا اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي فيما عداه فقال
(فالتقدير) اي تقدير الاعراب (فيما) اي في الاسم المعرب الذي (تعذر) الاعراب
فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي
(في آخره الف) مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام
التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين (كعصا) بالتنوين فان
الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة (وفي الاسم المعرب)
بالحركة المضاف الى ياء المتكلم (نحو غلامي) فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم

بالكسرة

بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى
بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فانه ذهب اليه بعض الناس من ان
الاعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي (مطلقا) اي في الاحوال الثلاثة
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع
الاحوال غير مختص ببعضها (او استثقل) عطف على تعذر الاعراب فيما هو تقديري اي في الاسم
الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي
في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين (كقاض)
او غير محذوفة كالقاضي (رفعا وجرا) اي حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة (ونحو مسلمي) عطف على قوله
كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة كقاض
وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر
فانه مختص بالاعراب بالحركة (رفعا) يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو
في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلمون
سقطت النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن
فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي
هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء من حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء
فقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلاثة مثل جاءني ابوا

القوم ورأيت ايا القوم ومررت باب القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب

من اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا **والقطع**

اى الاعراب الملفوظ به **فيما معها** يعني فيما عدا ما ذكرنا مما تعذر فيه الاعراب

او استثقل وهما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف اقل من المعرب

وبعد تعريف المنصرف على قياس للاعراب التقديري واللفظي عرف غير

المنصرف واكتفى بتعريفه فقال **غير المنصرف ما** اى الاسم معرب فيه **علتان**

من تسع او واحدة منها... باجتماعها واستجماع شرائطها فيه اثر السببين وذكر من علل **تسع**

او علة **واحدة منها** اى من علل تسع **تقوم** هذه العلة الواحدة **مقامهما**

اى مقام هاتين العلتين بان يوجد وجههما تاثيرهما **وهي** اى العلل

التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد

منها حتى يقال لا يصح حمل الحكم على العلل التسع لكل واحد من هذه

الامور وذلك المجموع **عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع**

ثم تركيب المعدول في عطف هاتين العلتين من الواو والى الثم المجرد

المحافظة للوزن **والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا**

القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى يمنع النون

الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها

او مبتدا وخبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا

التوجيه زيادة الالف مع انهما زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف

والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف من

والظرف متعلقا

وكان غير المنصرف

كما

١٨

والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في

الزيادة وتقدم الالف عليها في الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا

قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف

الركوب وتقدم الاخير عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب

يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم

اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسع علة القول بانها تسع

تقريب الى الصواب لا تزيد عددها خلافا فقال بعضهم انه تسع فقال بعضهم

انه احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من

مذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في ال

البيتين فقال مثل **عمر** مثال للعدل و**احمر** مثال الوصف و**طلحة**

مثال للتانيث و**زينب** مثال للمعرفة وعطف ابراد زينب مثال للمعرفة

بعد طلحة اشار الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي و**ابراهيم** مثال

للعجمة و**مساجد** مثال الجمع و**معدي كرب** مثال للتركيب و**عمران** مثال للالف

والنون و**احمد** مثال لوزن الفعل **وحكمه** اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب

عليه من حيث اشتماله على علتين او تقوم مقامها **ان لا كسر فيه ولا تنوين**

وذلك لان كل علة فرعية بالنسبة الى الاسم لحصولها فيتقابل الى الفاعل

واخر بهما اشتقاق من المصدر فرفع منه الاعراب المختص بالاسم وهو

الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا كل علة فرعية لان العدل

فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول

فقال بعضهم انها اثنان

لمنع الصرف قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منهما لا واحد صح صح

قائم وقائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضرورة او لا اي غير ضرورة صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان مبنى المنصرف عند المص ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم منهما فيحمل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي في الصبي فيرجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه من الوزن او انزحاف يخرجه من السلاسة اما الاول فكقوله صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين لاستقام الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه من السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورة فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورة عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي

مكرم

مكرم معطوف بنوف من سيد اباحمد فانه لو قال باحمد بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع بين المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف مثل المنصرف لتناسب المنصرف فهما تقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام علتين من العلل التسع علة منه علتان فيكون تاثيرها تاثير علتين فمنها مقام علتين لتكرارها احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه لا يكون فيه الجمعية حقيقة كما لا يسواسي وانا عيم او حكما كالجموع الموافقة لهذه في الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة او الممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لا زمتان للكلمة وضعا لا يفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض لها اللزوم العارض كما في عالية

ثلاثم بتقوقه الاتقدم الوضع فالعدل مصدر مبني اي كون الاسم
بحيث اخرجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي
عن صورته التي يقتضيها الاصل والفائدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا
يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتق فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم
خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية
ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما خرج
حذفت منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان
المادة ليست باقية فيها وان خرجت عن صيغتها الاصلية حتى يلزم
دخولها في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتهما لها
في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته
عند المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا يسلم انها مخرجة عن
الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة
ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس
والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يجمع
جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب منهما وقال بعض
الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا
تمييز العدل من سائر العلل لا عن كل ما عداه بحيث حصل بتعريفه
هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى

ارتكاب

ارتكاب التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث
وجمع وعمر غير المنصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية
احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه
فيها الا انهم تتبعوا للعدل فيما عداها من هذه الامثلة فجعلوا [illegible]
للعدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه من ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار
ذلك الاخراج ففي بعض من تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
يدل على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها
لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه من ذلك
الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون
ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا
معناه خرجا كثلث عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كلمة
مثلث والدليل على اصلهما انه في معناهما لكن لا يدون لفظهما والاصل
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصل اللفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة
وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع [illegible]
خلاف في ما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما [illegible]
والسبب في منع الصرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف الى [illegible]
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث

ومثلث لاستبعاد هاتين الصيغتين والاخر جمع اخرى مؤنث آخر اخر اسم التفضيل

لان قياسه في الاصل ان يستعمل نقلا الى معنى من وقياس اسم التفضيل ان

يستعمل باللام والاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها

علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام

اي من الاخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه من اي من اخر من

وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء والضمة

اخرى مثلها الجمع وقيل وبالتنوين ... وليس في آخر شيء من ذلك

الا يكون معدولا عن احد الاخرين جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك

كتع وبتع وقياس فعلاء افعل ان كانت الصفة ان يجمع على فعل كحمراء وحمر

وان كانت اسما ان يجمع على فعالي او فعلاوات كصحراء على صحاري او صحراوات

فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد

منها تحقق العدل واحد السببين فيها العدل التحقيقي

وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسماء فان اجمع واخواته احد السببين

ومعه الوصف الاصلي اي الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة

كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب والاقواس

كيف ولو اعتبر جمعها على انياب واقواس فلا شذوذ في هذا

الجمع ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ

في ان يحكم فيها بالشذوذ ومن هنا يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول

او تقديرا اي خرجها ان ثبت اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تعديل

وفرضه

١٨

وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم

يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية وما بين فيهما العدل لئلا يتوقف اعتبار العلمية

على شيء ما حصل ولم يكن فيهما دليل على وجود معنى منع الصرف فقدر فيهما ان

اصلهما عامر وزافر فجعل فيهما العدل ومثل باب قطام المعدولة عما

يماثله واد حل في باب قطام ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات

الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العلمية في هذا الباب حملا له على ذوات

الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار ووبار فانها مبنية عندهم وليس

فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها

العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فيها

على ما جعلوه معربا غير منصرف ابقوه حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه

لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو

للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا لم يقل ذكر باب قطام هنا

ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما

قال في تميم لان الحجاز يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من

بني تميم اكثرهم فان الاقلين لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة

فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء ومما احتالوا

عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض

صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع

لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل

ادبع فقد يحدث بحسوة ادبع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا

وصفية فيه بحسب الوضع بل قد يعرض له الوصفية كما في المثال المذكور فانه

لما اجري فيه على النسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصف عرض له

لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في منع الصرف وهو الوصف الاصلي لا ما

لا العرضي لوضعه فلذلك قال المتن رحمه الله تعالى شرطه اي شرط الوصف في سببية

منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون موضوعا

على الوصفية كما في الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية

او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة

اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده

بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا

لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في

الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية

وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع

وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية

الا ان السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد

من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت

عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يخرج استعمالها

في معانيها الاصلية الغير بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة

الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية

فلا اشكال

19

فلا اشكال في منع صرفها للوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف

منع افعى اسما للحية على انه وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث

وكذلك منع اجدل للصقر على انه وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى

القوة واخيل للطائر اي الطائر ذي خيلان على انه وصفية لتوهم اشتقاقه

من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها

اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل

ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث للفظي الحاصل

بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له بشرطه في سببية منع الصرف العلمية

اي علمية المؤنث لسبب التانيث لان ما لا اعلام محفوظة عن

التصرف بتغير الاحكام ولان العلمية وضع ثان يكون كجزء وصيغة الكلمة

عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي

الظاهر بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فان التانيث اللفظي

بالتاء شرط لوجوب المنع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه

من شرط آخر اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب

تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة وزيادة

الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما

اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة

ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان

تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الثلثي ظاهر وكذا العجمة

لان لسان العجم ثقيل على العرب فهذا يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأ
التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
سببين فيه وزينب هي سقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين علما الا
لبلدين ممتنع صرفها اي زينب فالعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تانيثه وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فالعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تانيثه وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع
في حكم تاء التانيث قائم مقامها لما تقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار
الجنس اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي تزل بالعلمية للمذكر
من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب الا
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع
صرفها لانه وان زالت التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم
مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما في تصغير قاعدة
التصغير فيقال قد يميز خلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من دون
ان تظهر التاء ولان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل
ممتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع
الصرف هو وصف للذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع
الصرف ان تكون العلمية ان تكون هذا النوع من جنس التعريف
الباقي [illegible] الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنها على ان لا تكون

البا

٢٠

البا للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المعرّب والمبهمات
لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع
الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم
في اللغة العجمية بان يكون محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما
بان ينقله العرب من العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون
فان قالون كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراءة لجودة قرائته
قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمة وانما جعلت شرطها
لئلا يتصرف فيه تصرف ابنيتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا
لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها
الثاني احد الامرين تحرك حرفه الاوسط او زيادة على الثلاثة اي الثلثة
احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف حتما ترجيحا بالنظر
الى الشرط الثاني فان انصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اعتبار
المتقدمين لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع الـ
السكون الاوسط واما التانيث فانه له علامة تقدير في تلفظ
نعرف [illegible] فلم يوجد خفة فكان [illegible] مع سكون الاوسط [illegible]

قد اعتبرت الجزء فيما وجود مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر هنا

قلنا المحل اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية احد سببي آخرين لثلاثيا

سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبا

رها بسببيتها بالاستقلال و شتر وهو اسم حصن بديار بكر و ابراهيم

يمتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر حركة الاوسط وفي

ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه

التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم الفرع

مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني لا على تقديم ما هو متفرع

على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة من الصرف الا

ستة محمد وهود وصالح وشعيب لكونها عربية ونوح

ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه يقرنه معه

ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك

فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو

سبب قايم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام سببين

صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها

الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن مع الح

لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها

جمعت بعض الصيغ مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها الى هذه الصيغة

فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة

كما يجمع

كما جمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات

وانما اشترط ذلك ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فتوثر

بغير ها منقلبة عن تاء التانيث في حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث

باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما

اشترط كونها بغير ها لانها لو كانت مع ها لكانت على زنة المفرد

بالهاء كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة

فيدخل في قوة جمعية فتوثر ولا حاجة الى اخراج نحو مدائن فانه مفرد

محض ليس جمعا في الحال ولا في المعاني وانما الجمع المدائن فهو لفظ

آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما

سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير ها وثانيهما

ما يكون بها فاما ما كان بغير ها فيمتنع صرفه بوجود شرط تاثيرها

كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه

ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هو على صيغة

منتهى الجموع مع الها فتنصرف لفوات الشرط تاثير الجمعية وهو كونها

بغير ها وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان

حضاجر علم الجنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس الاسد

فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست بسبب منع الصرف بل هي شرط

للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر

حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية

لانه منقول من الجمع فانه كان في الاصل جمع حضاجر بمعنى عظيم البطن
سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذ
الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع
الصرف الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع
في انثى الضباع قلنا علمية غير مشهورة ولا كان بعد التنكير منصرفا
والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما النص
المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه
ان يكون في الاصل حالة الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة ولسراويل
كذلك اي لا تنصوا العروض في الجمعية وسراويل هذا جواب عن سؤال
تقديره ان يقال قد نقضت عن الاشكال الوارد على قانون الجمع
بحمل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه
لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه
انا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قانون
الجمع كما انك تقدم قبله في النقض عنه اسم الجنس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
لكن حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية
حا نا عيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن
من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير ام

من ان يكون حقيقية او حكمية مبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية للاعلى زيادة
سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم
عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه
جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف [illegible] فاعتبر
ان هذا الوزن يكون للجمعية لم يمنع الصرف تقدير حفظا لهذه القاعدة
انه جمع سروالة بكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
بين سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا
ولا تقديرا فلا اصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع
يحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع المنقوص على فواعل
[illegible] والدواعي رفعا وجرا اي حالتي الرفع والجر كقاض
اي حكمه كحكم قاض في حذف الياء عنه وادخال التنوين
عليه تقول جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ ومررت
بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى
الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان اعلال المنقوص
بحذف الياء مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها
فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء
على ان الاصل في الاسم الصرف فيبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقط

للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق
على صيغة منتهى الجموع نحو بعد الإعلال أيضاً فحذف التنوين منه للصرف
كما كان قبل الإعلال كذلك وذهب بعضهم إلى أنه بعد الإعلال غير منصرف
لأن فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لأن المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري
الإعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فإنه لما أسقطت تنوينه
الصرف يعوض من الياء المحذوفة أي من الحركة هذا التنوين ومن هذا
القبيل حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب إثبات الياء في حالة الجر
في حالة النصب فتقول مررت بجواريَ كما تقول رأيت جواريَ
هذه اللغة مبنية على تقديم منع الصرف على الإعلال لأنه حينئذ يكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فلا يقع فيه الإعلال وأما في حالة الرفع فأصله
جواريُ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ فعلى هذه اللغة لا إعلال
إلا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فإن فيها الإعلال في حالتين كما عرفت
التركيب وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد
النجم ويجري على شرط العلمية ليأمن من الزوال فتحصل له قوة
فيؤثر بخلاف منع الصرف وأن لا يكون بإضافة لأن الإضافة تخرج
المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه فكيف يؤثر في المضاف إليه ما ينافيه
منع الصرف ولا بالإسناد لأن الأعلام المشتملة على الإسناد
من قبيل المبنيات [illegible] بأنها باقية حال العلمية على ما كانت عليه

بقبل العلمية

قبل العلمية فإن التسمية بها إنما هي لحكايتها على قصة جريه فلو تطرق إليها
التغير يمكن أن يفوت تلك الدلالة وأما ذات من قبيل المضاف فكيف يتصور
فيها منع الصرف الذي هو من أحكام المعرب فإن قلت كان على المصنف
أن يقول وأن لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا
كأنه اكتفى في ذلك بما ذكر فيما بعد أنهما من قبيل المبنيات وأما الأعلام
المشتملة على الإسناد فلم يذكر بناءها أصلاً ولذلك احتاج إلى إخراجها
مثل بعلبك فإنه علم لبلد مركب من بعل هو اسم صنم وبك وهو اسم
صاحب هذه البلدة جعلا اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة
[illegible] أو غيرهما الألف والنون المزيدتان وهو من أسباب
منع الصرف لتسميتهما مزيدتين لأنهما من الحروف الزوائد وتسميتهما
مضارعتين أيضاً لمضارعتهما ألفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث
عليهما وللنحاة خلاف في أن سببيتهما لمنع الصرف أما كونهما مزيدتين
[illegible] أو لمشابهتهما لألفي التأنيث والراجح هو
القول الثاني إنهما إن كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فإن الاسم
المقابل للفعل والحرف إما أن لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة
من الصفات كرجل وفرس أو يدل كاسم ضارب ومضروب فالأول
يسمى اسماً والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هاهنا هو المعنى الأول
لا الاسم الذي يقابل الفعل والصفة فشرطه أي شرط الألف والنون في منعهما من الصرف

وافراد العجمة باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في
امتناعه من الصرف العلمية محققا اي من بادئها او انتفاع التاء
فيحقق مشابهتهما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة
اي كانا الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة بنبغي امتناع
دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها
ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه
وجود فعلى لانه اذا كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما
لالفي التانيث على حالها ومن ثم اي من اجل الاختلاف في الشرط
اختلف في رحمن انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا
رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا مذكرا ولا مؤنثا
على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف
وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه
لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه
سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه
لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى
هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى
فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة
ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل
وجعلها العدد لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين

اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا
منقولا من الفعل كشمّر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه
نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذّر لماء وعثّر لموضع
وخضّم لو جعل اعلاما نقلت الى الاسمية اما نحو بقّم اسم الصبغ معرب
وهو البدّم بالفارسية وشلّم علما لموضع بالشام فهما من الاسماء
العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضُرِب
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير
مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان
على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرفان انه من حروف
اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف تدل في الفعل غير قابل اي حال
كونه وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه خرج
الوزن لا يجعل للتاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير
قابل للتاء قياسا لا باعتبار الذي امتنع الصرف لاجله لم يرد عليه
اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتكثير فلا يكون قياسا ولا
اسود فان مجي التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي
الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف نعت

الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء انصرف يعمل لقبوله التاء يجي ...
للتانيث القوية على العدل والسبب وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف
يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها
بسبب آخر احترز بذلك عما يجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان
كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا انكر باب ما قبل العلم
بواحد من الجماعة المسماة بها نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر فانه ان يكن
المنع [illegible] اي يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه بمعنى منهم
[illegible] اي كل [illegible] لما بني اي ظهر حين بنى اسباب
منع الصرف وشرايطها فيما سبق فانها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا مع
ما اي السبب الذي هو اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتا
لفظا او معنا والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين او ما هما
في اسم فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية لا العدل
ووزن الفعل انشاء مما بقي من الاسباب الا [illegible] لا يجامع غير ما هو شرط
فيه لا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد
وليست شرطا فيهما كما في ثلاث واحمر فهما اي العدل ووزن الفعل
متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء والتتبع على اوزان
مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف
فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الاسماء [illegible] مجموع هذين السببين
ويبقى احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما [illegible] بمنع الصرف الذي

احد

٢٥

ولا شك ان الاسم موصوفا بالرفع المحلي اذا معنى الرفع المحلي انه
في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يخص
الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث منلا عصام لحوال الفاعل اذا
كان مضمرا متصلا كما سيجي منه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفا
الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة
الفعلية التي هي اصل الجمل ولان العامل فيه اقوى من عامل المبتدا و
اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان
اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه
اي شبه الفعل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم
اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد
في زيد ضرب لانه وان اسند اليه الفعل لكن الاسناد الحكمي [illegible]
اسناد اليه عنه المبتدا او المقدم عليه جهة نحو كريم من يكرمك فا
قلت فلم يجب ان تعد [illegible] ان المبتدا نكرة والخبر ظرف نحو في الدار رجل

وجوب التقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى

الفاعل على جهة قيامه به اى اسناد واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه

به وطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم

الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن المفعول ما لم يسم

فاعله كضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو

على مذهب من لم يجعله داخلا فيه كالمصنف واما على مذهب من

يجعله داخلا فيه كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه

كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل

زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد

قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبهه والاصل في الفاعل اي ما ينبغي

ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع منه مانع ان يلي الفاعل الفعل المسند

اليه ان يكون بعده من غير ان تقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه

كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك

اسكان اللام في ضربت لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل

ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما

هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم على سائر

معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد

رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جاز

وامتنع ضرب غلامه زيدا للتاخير مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة

فيلزم

فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش

وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب بان الضمير في ربه للمصدر

والمقدم جوابه في سعة الكلام وبانه لا نسلم انه يرجع الضمير الى

العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا

انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل او المفعولية المفعول بالوضع

لفظا فيهما اي الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول

المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال على ما ذكر

بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع ليدل على انه قرينة خلافا

الا ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية

نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل

ضميرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستترا كزيد ضرب عمرا

بشرط ان يكون المفعول متاخرا من الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا

ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها

بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا وبعد معناها

نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول

في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز

عن التباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلما فيه من الانفصال

الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها

بينهما في صورة التقديم والتأخير لئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
من قولهم ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز
ان لا يكون عمرو منحصرا بالنسبة للآخر والمفهوم من قولهم ما ضرب عمرا الا
زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان لا يكون زيد ضاربا لشخص
آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على
الفاعل مع الا فقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب
فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل حصر الصفة قبل
تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احد الا عمرا زيد فيكون الحصر صفة كل منهما الآخر وهو ايضا
خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول
بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى
قطعا او اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيد غلامه او وقع
الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورة التقديم والتأخير نحو ما
ضرب عمرا الا زيد لما عرفت في هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل
بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعول به اي كون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو
ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه

الصورة

الصورة اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة واما في صورة وقوع الفاعل بعد الا اسما او معنى فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل
فلما فات الاتصال بتوسط الفاعل الضمير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما
اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد
يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا
جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا للسؤال المحقق لمن قال من قام سائلا
عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول قام زيد بذكر الفعل وان تقول زيد بحذف الفعل دون
الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها
فالتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال المقدر
نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد على البناء للمفعول
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي ذليل مرفوع على الفعل
المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر كأنه قيل من يبكيه واما على رواية
ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فلا يكون مما نحن فيه لخصومة متعلق
بضارع اي يبكيه لذلك من يعجز عن مقاومة الخصم لانه كان ظهير العجزة والاذلاء
والاضعاف ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة
ومما متعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه الذي يسأل بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل الى تحصيل المال لانه كان

السائلين عمرو سبيله وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على

تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك

اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه

لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه

ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى

رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجا

فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر

باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قايم مقامه مستغنى عنه

ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط

على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذف فان اى الفعل والفاعل معا

الفاعل معه فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة

الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب

لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك

وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون

الجواب مطابقا للسؤال لكونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان

العاملان اذا التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم

عمرا وابكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال

الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقله

التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدها اى بعد الفعلين

[illegible]

اذا المتقدم

٢٨

قوله المتقدم الخ هذا رد بقول بعض الشارحين حيث جوز التنازع فى صورة التقدم عليهما [illegible]

اذا المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى

فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انما يجب المعنى يتوجهان اليه

ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل منهما على البدلية

ثم لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون

متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون

معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم

الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع عندهم وهو

اضمار الفاعل الاول عند البصريين فى التنازع الكوفيين لانه لا يمكن

اضماره مع الا لانه حرف لا ينقطع لصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه

يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له فمراد المصنف رحمه الله بالتنازع

هنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما

التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف وعلى

مذهب الفراء فيهما ان معا واما على مذهبهما فلا يمكن قطعه لا بحذف

القطع عندهما الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين

فى الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان

متفقين فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما

فى المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان

متفقين فى اقتضاء مفعوليته مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون

تنازعهما فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى

كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا
من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين فان منهما ان يقتضي اعمال
الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه
والكلام في اختلاف اقتضاء فعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
مقابلا للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني فلا يكون
تنازع الفعلين باقتضاء الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه
واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث وذلك يتصور على
وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا
واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر
ولما اختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال
الثاني لسبقه وللاحتراز عن اضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني
كما هو مذهب البصريين وبه لانه المذهب المختار وكثير استعماله
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر او امتناع الحذف اذ الفاعل
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا لانه يجب مراجعة الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل

الا اذا اسند شيء ستة خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني
الزيدان عند البصريين واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي
اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير
اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل
كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني
واكرمني الزيدان ولا يلزم حذف ... وقيل يروى عنه التشريك اي
الرافعين باضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخر الناصب تقول ضربني
واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو بحالة المتن غير
مشهور عنه وحذفت المفعول الاول ... عند التكلم او لو ذكر
نحو الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي
وان لم يستغن عنه اضمرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا
يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت
الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني لو اقتضاه ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيد فاعل ضربني
واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة بل لفظا فقط

وهو جايز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتصنا على المذهب المختار ولم

تحذفه والا جاز حذفه لئلا يتوهم ان المفعول للفعل الثاني مغاير للمذكور

ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته

زيد الا ان يمنع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو

القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف فلا

سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا

حيث اعملت حسبني فجعل الزيدان فاعل له ومنطلقا مفعول له واضمرا

المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين

لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف

المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه

الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف

ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر

انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا

والثاني مفعولا فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون

على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى

لادنى معيشة كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال

فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه للمفعولية وامرء

القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال

الاول اولى لما اختاره اولا فايل بتساوي الاعاليين فاجاب المصنف

من طرف

من طرف البصريين وقال قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال

ليس منه اي باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم

اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء

كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المتنافي لحصول منهما وذلك لان

لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا

والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعوله لم اطلب محذوف

اي لم اطلب العز في المجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى

لمجد مؤثل وقد امثالي ويستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة

ولا يكفي قليل من المال ولكن اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى

له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله

وانما لم يفصله من الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال

ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل

مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول

الملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام

الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم

يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا

ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي المجهول وتفعل اي المضارع

المجهول المزيد فيهما ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي

باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل

حى طرف

اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا اليه معا مع كون كل
من اسناديه تاما والحلاف في مجئ ضُرِبَ زيد لان احد اسناديه وهو اسناد
المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت لان حكمه
حكم المفعول الثاني باب اعلمت في كونه مسندا والمفعول له بلا
لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه لفات النصب والاشعار
بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضُرِبَ للتاديب والمفعول معه اي كل
من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما
عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو
التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدونه
الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام
مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي
المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب
زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام
الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام

بلا قيد

بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور
شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن
اي لم يوجد في الكلام المفعول له به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول
به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب
اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى
بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما ويجوز
اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه
فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ
والخبر في بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوعات
المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو
الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا
الاسم ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل
لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا
في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه وخرج بقوله
الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانها لا يكون الا
مسندا او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن
او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والالف

ونحو كحل ومار ومن سيبويه جوازا لا ابتدائها ايضا من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر خبير بنو
عند الناس منكم فخبير مبتدأ وبنو فاعله ولو جعل خبير خبرا عن بنو
لفصل اسم التفضيل بمعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعله
لكونه كالجزء واقعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا
يخرج منه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقا
يمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول
من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف
النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
فان طابقت اي الصفة بعد الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما
مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما
اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الز
يدون فانه ح ليس الا خبرا جاز الامران كون الصفة مبتدأ
وما بعدها فاعلا سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة
خبرا مقدما عليه ففيها ثلث صور احدها اقائمان الزيدان وتعين
ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها
اقائم الزيدان وتعين ح ان لا يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما
مقام الخبر وثالثها اقائم زيد فيجوز الامران كما عرفت والخبر

هو المجرد

هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات
الاسم فلا يصدق على الضرب في يعجبني ضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير
للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند مميزا للاسناد واحترز به عن
القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة
المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني المبتدأ ولك
ان تقول المراد المسند به المسند الى المبتدأ او يجعل الباء بمعنى الى
والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم
الثاني المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم
ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل
في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم
الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الاخرون كل واحد
من المبتدأ والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين من العوامل
اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه ان لم يمنع
مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوال
والذات مقدم على احوالها فمن ثمة اي من اجل ان الاصل في المبتدأ
التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد
المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم

عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المسند اليه
نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا
والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة
ولكنه لا تقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه
ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل
قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك فان العبد متناول للمومن
والكافر وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخبره
خير ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم يعلم ان احدا
في الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم
كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بصفة
فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة
فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت و
تخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا
كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة
خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص
به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا
شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما
عليه بالقيام واذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد

فقد يكون

فقد يكون خيرا كما اذا كان مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان
مجي عدو والمهر لغير النباح غير معتاد يتشام به فيكون شرا لا خيرا
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا
ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه
العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر
لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك
لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي
سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض
المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على
ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه
التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال رجل قائم لعل
هذا القول هو الصواب اقرب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا
بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن للجملة محل فيه اراد ان
يشير الى ان الخبر للمبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر
الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة فالجملة مستقلة

بنفسها لا يقتضي الا ارتباطا بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن

المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثال

المذكور او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر

نحو الحاقة او كون الخبر مفسرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف

العائد اذا كان ثمة قرينة نحو البر الكر بستين درهما

والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع

البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا

اي جارا وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر

من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي

مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر الفعل يصير جملة

ما اذا وقع فقد فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون

فانه يصير جملة ح مفردا فوجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق

فيه والاصل في العمل هو الفعل واذا وجب التقدير

فالاصل اولى ووجه الاقل ان الخبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل

في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب تقديمه لعارض

كما اشار بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام

اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب

ح تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فانه من مبتدأ

مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه

اصله

اصله ابوك ام زيد ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب

بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبر الواجب تقديمه

على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين

متساويين في التعريف وغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما

مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص

لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير امنك لوجب تقديمه ايضا

مثل افضل منك افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي

للمبتدأ احترز به عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا

فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام

وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور الاول

فلما ذكرنا واما في صورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان

الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بها

بالفاعل او بالبدل من الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل

الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون

يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا من الفاعل فالتبس المبتدأ

به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف

والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند

واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب

الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له

الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة
مفرداً صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفرداً صورة وحقيقة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين
ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام في جملته
او كان الخبر بتقديمه مصححاً له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ بتقليل
شيوعه ووقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص
المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان
لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية تمنع
من تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن
في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار
قبل الذكر لفظاً ومعنى مثل على التمرة مثلها زبداً فقوله مثلها
اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر
خبراً عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد
مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ للامكان
الفصل بين الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم
وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما
ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعداً

وذلك المتعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعاً بان يتعدد ذلك على
وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل
واما بحسب اللفظ فقط مثل هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد
اي مز في هذه الصورة ترك العطف اولى وجوز بعض النحاة الى
صور التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال المراد ان يتعدد الخبر
ما يكون متعاطفاً لان التعدد بالعاطف لا اختصاص له بالخبر فان في المبتدأ
والفاعل وغيرهما ايضاً المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا
اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فلا قصد عليه
لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني والحكم
به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فنسبة المبتدأ الشرط
في سببية الخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
عدم دخوله فيه نظراً الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد
الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد
فلم يجب دخولها بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط
اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او
ظرفية ما له جملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته
فعلا او ظرفاً مأولاً بالفعل ليتأكد مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلاً او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة
الموصوفة بهما اي باحدهما او في حكمها الاسم المضاف اليهما مثل الذي

هذا مثال الاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم
الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذ
كور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يا
هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم
الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول الفاء
على الخبر لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر
للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الخبر
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل
الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب ظننت وباب علمت ايضا
مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما بيان الا
الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان
المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح
انها لا تمنع منه لانها لا تخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية بقوله
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل فان قيل
والحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص

ان المكسورة

ان المكسورة بالاتفاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فانه
بقوله وذكره ولم يعتد بقوله من سواه فلم يذكره مع ان هذا القول
لا سند لها القرآن وكلام فصحاء العرب مما يدل على عدم منع ان المكسورة
من دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة
ولكن من دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا
اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو
الحمد لله اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة
فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين
ذلك ويجب حذفه ايضا في من قال في نعم الرجل زيد ان تقدير
هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف نحو ان مثل المبتدا
المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره
الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الشيء
بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما
يرون واتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا او لئلا يتوهم
الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام
قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا قولك

خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب
اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف
غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في
موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف لانها
المبتدا الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا
لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع
الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان
الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قول الشاعر ولولا
الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين
وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال
الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها فانها حاصل مسند وكان مقدر
صورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل والمفعول او كليهما او بعدها
حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل
ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به مثل
ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي
السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظرف نحو زيد عندك اي زيد حاصل

عندك

٣٧

عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم
الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف
القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل
فيه وفيه تكلفات كثيرة منها حذف اذا مع جملة مضاف اليها ولم يثبت
في غير هذا المكان والمعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة
والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال
من المفعول وضربي زيدا ملابسا قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم تقول
حذفت المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابسا قائما ونحو حذف
ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما اي ضربته ثم حذف
ملابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول
راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فمع هذا يكون ابعد من
تلك التكلفات السابقة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل
فجعلوا قائما من متعلقات المبتدا وبعضهم حذف الخبر من غير سد مسده
وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي
زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى
الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وقال النحاة كل مبتدا اشتمل خبره
على معنى مقارنة وعطف عليه شيء بالواو والتي بمعنى مع وذلك مثل
كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فحذف الخبر واجب حذفه

لان الواو ومعيته تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه

ومنها ما على مبتدا يكون مقسما به وحرفه القسم وذلك مثل لعمرك

لافعلن كذا اي لعمرك وبقاءك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك

يدل على القسم المحذوف والجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر

والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع

التخفيف لكثرة الاستعمال خبر ان واخواتها هو المرفوع من خبر ان و

اي المرفوع من خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة التابعة

وهي ان وكان ولكن ولعل وليت وهو يرفع بعد الحروف لا بالابتداء

على المذهب الاصح لانها لما اشبهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت عمله

مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه

الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لنفي

الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد

بدخول هذه الحروف عليها وروده عليها لا اثرها فيها لفظا

او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه

فان يقوم هنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان

بعد المعنى انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه

بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه اسند

قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند

المسند بتمامه اي الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه

مثل قائم

مثل قائم في ان زيدا قائم وامره فان المسند بعد دخول احد هذه الحروف في جزائه

كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة

ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا

وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والا

ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا لوجود الشرائط وانتفاء الموانع في

يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبر الباب الا

حتى يرد انه يجوز ان يقال ابي زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابي زيدا

والا من ابابه الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه

لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه

الحروف فروع على الفعل في العمل فلا بد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل

الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب

فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف

في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره

كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم

اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة

نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف فلا

يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس لا رجل قائم

مثلا لنفي القيام عن الجنس لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر

لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به

الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فجازة فلا يرد نحو بغير سنة لا تعجل بضرب ابن عم

نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار

لاحتمال الحذف الخبر بجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل ضرب

سقبو لا يجوز ايقاعه صفة على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف

ولا حال لان الظرفية لا يتقيد بالظرف وحده وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي

ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا ه

هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لكلا الة النفي عليه نحو لا اله

الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرونه الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب

والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون ان معنى قولهم لا اهل ولا مال

انتفى لا اهل ولا مال فلا احتياج الى تقدير خبر وعلى التقدير ينبغي ان يحمل قوله في حذفه مثل

لا رجل قائم على الصفة ورفي الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول

على المبتدأ والخبر ولهذا يعملون عملها هو المسند اليه هذا شبيه للمبتدأ وكل

مسند اليه بعد دخولهما فخرج به غير اسم ما ولا بما عرفت من معنى الدخول كما مر في بابه

في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا

لانها لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذه اللغة اهل الحجاز

واما بنو تميم فلا يعملونهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان

بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن ما هذا بشرا وهي

اي عمل لا في الخبر شاذ قليل لنقصان مشابهتها لانها بليس لان ليس لنفي الحال

ولا ليس كذلك فانه مطلقا لنفي بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل

لا رجل

٣٩

لا ابي سويد الشماخ نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي

كما يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الى اخره

يكون لا نكرة لانه الجنس فاعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذا المقام يكون

مسند والمسند اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع بما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات فقدمتها على المجرورات لكثرتها

وخفة النصب المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية فعرفتني

شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة

او حكما مع ابيع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات

واباك ومسلمين ومسلمين مطر منه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم

المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من

غير تقييده بالباء او في او معه او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح

اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به او فيه

او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل

اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا

يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما لم يقل لفظ

الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ولكن هو

فيه المصادر كلها مذكور صيغة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا بعينه

نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب اي اضربوا

نحو ضربا ضربا يخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما

الضرب الواقع على زيد بمعناه صفة ثابتة للفاعل وليس المراد به اثر الفعل
كالبين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد انه معنى الفعل
مشتمل عليه من قبيل الاشتمال الكلي على الجزئي فخرج به مثل تاديبا في قولك
ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما
يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو قولك كرهت
كراهتي فان الكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل
الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل
مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث اوقع عليها فعل الكراهة فانك
كرهت بعد الفعل وباعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي فهو
فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا
عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه كوقوع الفعل على المفعول
به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا
مانعا وقد يكون اي المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن فيه معنى
زيادة على ما يفهم من مفهوم الفعل والنوع ان دل على بعض
انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد
وجلسة بكسر الجيم بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى
ولا يجمع لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين
او جلوسا الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه

الذين

الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم وفتحها
وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير للفظ فعله اما بحسب المادة
نحو قعدت جلوسا او اما بحسب البناء نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له
عاملا من بابه اي فعلا نحو جلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل
منصوبة باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له
حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على
السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله ورعيا اي رعاك
الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما
طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و
اليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد
فيهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى
وجوب الحذف سماعا فتأمل عليه وقد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته
شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء
وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو مما استعمل باللام نحو حمدا له
الله وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب المفعول المطلق
حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا تعلم له ضابطة كلية يحذف معها
الفعل لزوما في مواضع متعددة ومنها اي من هذه المواضع موضع

ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اي بدا اثباته لا نفيه لانه لو ابدل
نفيه نحو ما زيد سيرا الا جيب حذفه بعد نفي او بعد معنى نفي داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما
قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت
الا سيرا لا يكون منه وكذا وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا
على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن الاسم
لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا فانه واقع
بين الخطابين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما
انت الا سيرا اي تسير سيرا او ما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد
هذان المثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو
نقل للمبتدا والى ما يشبه به نقله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا
اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي
تسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع المفعول
مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون الجملة المتقدمة والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول وباثره غرضه المطلوب
منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء اي بعد شد الوثاق اما فداء فقوله

فشدوا الوثاق

فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق
واما المن او الفداء وفصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله
فاما منا بعد واما فداء اي واما تمنون منا واما تفدون فداء ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اي لان تشبه به الغير واحترز به عن نحو لزيد صوت حسن لانه لم يقع
للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز
به عن نحو لزيد زهد زهد العلماء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك
الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم
اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت
حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار
من صوت الشيء صوتا لتصويتا فصوت حمار وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور
في له ونحو مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى
وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول
مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لتلك الجملة غيره اي غير المفعول
المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعتراف

مصدر رفع مضمون جملة كقوله له علي الف درهم لان مضمونها الا
لا احتمال بها غيره ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وهو انه لا احتمال بها غيره ولو
بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اي غير مفعول المطلق نحو
زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر
رفع مضمون الجملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من مفعول المطلق
تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد
نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث هو
وصف باعتبار الاحتمال فيه مغاير للمؤكد اسم فاعل من حيث
انه منصوص عليه بلفظ المصدر فيحتمل ان يكون المراد تاكيدا لاجله
لغيره وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد تاكيدا لنفسه لانه تاكيد لاجل
نفسه لتسكت وتفرقه بحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي
صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير ولا يكون
من تتمة التعريف لافادة هذا القصد تكلف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك من
اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد
الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
المصدر اليه فيجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون

محذوف

محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك الله
اسعادا بعد اسعاد اي متعلق بك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب
فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم وقع عليه فعل الفاعل
ولم يذكر الثقاة كما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل
عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا
ان الضرب وقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور وقع على
بل متلبس فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال لشيء منها ان الفعل
واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرة ال
الفعل الفاعل فان مفعول المطلق عين فعله والمراد بالفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل ضرب
زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يدخل
اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه تعلق به فعل الفاعل الحكمي
المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل
وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال هو ما وقع عليه
الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا فقد وقع عليه بلا واسطة
حرف الجر فعل اعني اسناده الى فاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيه متقدما او متاخرا
اما جوازا مثل [illegible] يعجبه الحبيب اتخذ واما وجوبا فيما تضمن
معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم اكرم هذا اذا لم يجب

مانع من التقدم كوقوعه في جزاء الشرط نحو من البر ان تكف لسانك وند
بحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا بحذف الفعل للقرينة
المقالية الجارية السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة بحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع خصصها بالذكر للحصر
لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم
نحو اخاك اخاك اي الزم … لكثرة مباحثها بالنسبة الى حذف الاول
الاول من تلك المواضع الاربعة سماعا مقصورة على السماع لا يجاوز
عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ
ونفسه وانتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا … معمورا لا خرابا
ان هلا اي اقارب لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد … نا
والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب
اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا
عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء وقصد ندائه فهي في حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد
التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج

بعد القيد

بعد القيد من تعريف المنادى وهذا اورده المص احكامه بالذكر فيما بعد
يفيد بحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله
حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول تعال
فانا مشتاق اليك فالاولى ان يقال لدخل تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل ونقل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه يدخل في المنادى بحرف نائب
مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز
به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلب لفظيا
بان آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون آلة مقدرة نحو
يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة لفظية
بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب مقدرا كما في المنادى
المحكي بيد او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا
سجدوا اي يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول
به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا وا
ولخواتها اسماء الافعال … على هذين المذهبين لا يكون من هذا
الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهب
الاول مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة وعند سيبويه
كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم

مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر عند ابو علي احد جزئيها اعني
الفعل ولا ضمير مستتر فيه وبني المنادى قد تقدم بيان البناء والخفض والفتح
النصب لقلتهما بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة والالف والواو التي يرفع بها المنادى
في غير صورة الندبة اي الفعل مسند الى الجار والمجرور رافع به ولا ضمير
الضمير الى الاسم مبني ملازم لسوق الكلام اذ كان المنادى مفردا اي لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده اذ الحكم في غالب المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا او معنى لكاف الحرفية وكونه مثلها افرادا او تعريفا وذلك لان يا زيد
بمنزلة ادعوك وهذه الكاف مشابهة لكاف ذلك واياك لفظا او معنى وانما قلنا
ذلك لان الاسم لا يبنى لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم
المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان بكذا مثال المبني على الالف ويا زيدان
مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخل
وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث لانه مخصوص
من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس
بالمستغاث له نحو المستغاث يا للمظلوم للقوم المظلوم فانه
لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او
موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد

ولعمرو كسرت

ولعمرو وكسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح اللام المعطوف ايضا
نحو لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة
بنائه كانت مشابهة للحرف واللام الجار من الخواص الاسم فدخولها
ضعف مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى
بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء يا لله وكلام التهديد
نحو يا لزيد لاقتلنك ظلم اهل المدينة فكيف يصدق قوله فيما بعد
ما سواهما عليها واجيب بانه كلام هاهنا الا في لام الاستغاثة كما
المهند اسم فاعل يتعجب بالمنادى عنه لتحقيره فيتعجب منه التعجب وتخلص
منه ويجيب عن لام التعجب بوجه اخر وهو ان لفظة الايضاح وهو ان المنادى
في قولهم يا للماء يا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم
او هؤلاء احضروا الماء والدواهي ولا تجمع عليك ان القول بحذف
المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانه
لا انتصار ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على
الفتح لالحاق الف بها الالف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما
قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما
تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب
ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى
المستغاث مع اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف

لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما بين مغيرا عن حاله وما
سوى المفرد المعرفة واما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبيها به وما
ما يكون مفردا لكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون
لكونه مشابها للمضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا لكن لا يكون
معرفة مثل يا رجلا يقوله الاعمى معين وهذا توقف لنصب رجلا لا للتقييد
لانه منصوب بالاحتمال المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة
مثل يا حسنا وجهه ظن بعض من لم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث انتفع
انتفاء كل من القيدين عنه سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى
ايراد مثال له على انفراده مع ان مثال الثاني يحتمل فيمكن ان يراد بقوله
يا طالعا جبلا احد ما العبارة اعم من ان يكون بها معين او غير معين فامثلة
الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثاله على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع
به المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المنادى المعرب تابعة للفظه فقط فتعينا المبني بكونه على ما يرفع
به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه
لا غير ولان المبني مبني على الفتح فتقييد التوابع بكونها مفردة لانها
لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت المضاف للاضافة المعنوية
لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون المفرد

بان لا يكون

قوله الحسن الوجه والحسن الوجه برفع الحسن الاول ونصب الثاني

٤٥

بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبيها بالمضاف او حكما بان يكون
المضاف لفظيا او مشابها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفرد لئلا يدخل فيهما المضاف بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف
لانهما على التوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه
والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم
الاول في التوابع كلها بل في بعضها او لم يجر الحكم فيما هو جار فيه مطلقا بل
في بعضها من قيد بعض التوابع الجاري هذا الحكم فيها او صرح بالقيد فيما هو محتاج
اليه فقال من التاكيد على المعنوي لان تاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم
الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا
المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوية والصفة
مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه
فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر اي المقدر لان
بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب
على محله لان حق التابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل
على المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة
وانما اقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف
البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه والخليل بن احمد هو استاد سيبويه في المعطوف الممتنع دخول

با دعليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى

مستقل فينبغي ان يكون على حال الجارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له

جعلت تلك الحال الثابتة باقية رضي ابو عمرو بن العلاء النحوي

الفاضل المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع

فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله

حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله فحكمه النصب وابو العباس المبرد

وان كان المعطوف المذكور كالحسن كاسم الحسن جواز نزع اللام

منه فكالخليل اي ابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لانه كانه

منادى مستقلا في جواز نزع اللام منه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور

كالحسن في جواز نزع منه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس

مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة

عطفت على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضاف بالاضافة

الحقيقية تنصب لانها اذا نعت منادى ينصب نعتها او نعت توابع

اي لا بحرف النداء ولا بيا بشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال

في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع

دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة

الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل

وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه

حكمها اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء

وذلك

وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره

والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة فلا مانع من دخول حرف النداء

عليه فيكون بحرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا

في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين

او مضافا المضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد الخلوص

ويا زيد طالعا جبلا اي صاحب الحاق والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد والحارث

ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ويا رجلا اي صاحب الحاق والعلم اي العلم المنادى المبني

على الضم ما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما تقدم

من اختيار فتحة المبني من جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم

الموصوف بابن مجرد من التاء او ملحق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين

الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن

عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك

يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المعرف بما يرفع به لكن يختار فتحه

لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه

بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام

اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين

حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع الة التعريف بلا فاصل

ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا

والتزموا رفع الرجل مع ان بعض العرب يجوز النصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود

بالنداء فالتيم رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى
علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهو بمنزلة المستثنى عن ذلك
جاز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما خرج صفة لاسم المبهم عن تلك
القاعدة وتوابعه بالرفع عطف على الوجهين اى التى هو الرفع توابع الى جزء مضافة
او مفردة نحو يا ايها الرجل ذو المال لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين
انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا يا الله بالقطع على خلاف القياس لامتناع اجتماع حرف النداء
مع اللام وهى اجتماعهما من احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما
كونهما للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها
ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما
مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن
محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله
الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا
يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة
فى التى فى قوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالود
عنى لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم
فيا الغلامان فى قولهم اللذان فرا ايا كما ان تكسبانى شرا
الانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك

اى جان

اى جاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكون فيه المنادى المفردة
المعرفة مكررة وعلى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب
وفى الثانى النصب فحسب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفردة معرفة
كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تا
كيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدى المحذوفة بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى
واما النصب فى مكان الثانى فلان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى
فتبع اتباعا النصب الثانى كما فى يا زيد ابن عمرو وتحقيق النصب فى الثانى انه اما
تابع مضاف او تابع مضاف تمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى
سوءة عمر والبيت لجرير يخاطب ان عمرو التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير
خطابا لبنى تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى
يعنى مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة
اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى واسقاط الياء
اكتفاء بالكسرة التى كانت قبلها كما فى قوله يا قوم اى يا قومى وقلبها الفا مثل يا غلاما
وهذان الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع
تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه
الى المقصود من الكلام يا غلامى يا الوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا
عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما
اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يمكن

في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر معها

لتدل الشهرة على الياء المعبرة بالحذف او القلب فلا تقول يا غلاما اكرم

في يا عدو ويا ولي فجاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح بحذف الالف اكتفاء

بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه

كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاميه

ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم

يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه

آخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله

ويا ابت ويا امت معا اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء

بالتاء فتحا او كسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء ومكسورة

لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى

المفرد المعرفة ولم نذكره للعلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء

جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين

العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة

لاختصاصهما بالنظر الى الاعم والام اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال

بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى ابن ابنهم فانهم يقولون يا ابن

ام ويا ابن عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن

عمي بفتح الياء وسكونها او يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء

بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال ياء الفا وقالوا ابن بادة وجه آخر شذ

في المنادى

في المنادى المضاف الى ياء المتكلم ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة

الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم

شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة

شعرية وعند السيرافي وعند المبرد ضرورة فبالطريق الاولى وهو

في غير المنادى واقع ضرورة اي للضرورة شعرية لا في غيره الا في سعة الكلام

وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة

اخرى مقتضية للحذف فالمتلزم للتخفيف لعله لكون ذلك التعريف

مخصوصا بترخيم المنادى وعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة وعلى تقدير

تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الكلم

وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم مطلقا او الكلم

والفعل المنادى على التقدير الثاني امور ثلثة منها ان يكون مبنية ومنها ان لا يكون

مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف لانه لا يمكن الحذف من الاول الا بعد

آخر المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخره نظرا الى اللفظ ولا مستغاثا

الترخيم فيها بالكلية ولا يكون مستغاثا الا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر حرف

النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص النداء

ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه

غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من المتصرف للناسخ

وان وجه اشتراطه عدم المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة

الالف آخره لمد الصوت فاظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف

وان لا يكون جملة لان الجملة تحكى على حالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين

وجود تيس وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلاثة احرف لان العلمية مناسبة

للتخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليلا على

الغى والزيادة على الثلاثة لانه لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وهو الثلاثة

بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة

لان وضع التاء على الزوال بكيفية ادى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع نوعا

يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبال بابقائه نحو سنة وشاة بعد الترخيم

حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل من التاء ايضا كان ناقصا عن

ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف

الشروط الا ما شذ نحو يا صاح فى صاحب وقع شذ منه فالوجه

استعماله منادى ولما فرغ من بيانه شرائط الترخيم فى بيان كيفية الحذف

بسببه فقال فان كان فى آخره اى آخر المنادى زيادتان زائدتان فى حكم

الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة

فان الياء والنون فيهما زيدتا ليس لانهما زيدتا تاء التانيث فلم يحذف منهما

الا الاخر كاسما انا جعلتها بعلا من اى سماء اى الحسن كما هو مذهب

سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون من باب

مروان او كان فى آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى للمنادى الى الذهن

لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه

الا التاء وصح ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمى مما فانه

قوله هو ان يكون آخر الحرف الصحيح سيد نعمة الله

فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء

ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن

لقلتها او كثرتها فيخرج من نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو

اى والحال انه ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور ومسكين

وعمار لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب

وانما لم يجعل هذه الصفة فى ليس بارزا فى حكم الواحدة لان مثل ثمود

وقلوبه نرخم بحذف زيادته لان بقائه الكلمة فيها على حرفين ليس للترخيم

حذفتا اى الحرفين الاخيرين فى كلا القسمين اما فى الاول فلانهما كانتا فى حكم الواحد

لكونهما زيدتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير تبع مجدة واما التبع حذفت

المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد

ولذا كان علم من حذف الاسم الاخير فيقال فى تعليان يا بعل وفى حمدة يا حمد

لنزوله منزلة تاء التانيث وكونه كل منهما كلمة مستقلة صارت بمنزلة الجزء

ولذا كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة تعرف واحد اى يحذف

حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة به وعدم موجب حذف الاكثر نحو

يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم

المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم

على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى حارث يا حار بكسر الراء

على ما كان عليه قبل الترخيم وفى يا ثمود يا ثمو بواو بعد حركة وفى

يا كرو يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل ذلك للتقليل

المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء
فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا ثمو
بالضم لانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم و يا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه
صارت الواو طرفا بعد الضم فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها لما دل في ادلي
ويا كرى لانه لما جعل كرو اسما براسه انتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يجاب
عليه سواها لكونها اشهر حروف النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها
باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد بعد
محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذر في البكاء ويشاركه
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه بوجود ا و ي بعد يا او وا
فالمتفجع عليه يشمل ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه بوجود ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدمها
كالمصيبة والحزن والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل
لقسمي المندوب مثل يا زيداه للعدمي ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه وويلاه للوجودي
واختص المندوب بوا تمييزا له عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف
يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى اي مثل حكمه يعني ان وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما

اذا كان

اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبها به ينصب ولا يلزم
من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لان المندوب لا يقع نكرة لانه
لا يبكي الا المعرفة ولك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد
الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي الالتباس في ذلك اللفظ
بزيادة الالف فيه قلبت الحرف بمجانس لحركة آخر المندوب من كسر
او ضمة كما اذا ندبت غلام المخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه
بندبة غلام مخاطب واذا ندبت غلام جماعة مخاطبين قلت وا
غلامكموه لان الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين
اثنين ولك الهاء اي الحاق الهاء بعد المدات في حال الوقف لبيان
ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف
الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والمتفجع عليه
فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذه اللفظة مندوب خاص ينتقل الذهن
اليه ويعرف ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة
المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصال الصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف
الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا
جاز مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان
كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه

من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو عين زيد لا غيره بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا صاح يا غلاماه فقال
الشاشتاه والجملة المدح يجوز لقيام قرينة حذف حرف الندا
الا ان كان مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل الندا سواء
تعرف بالندا كيا رجل ام لم يتعرف كيا رجلا لانه بدل انه لم يكثر كثرة
العلم فلو حذف منه حرف الندا لم يسبق الذهن الى انه منادى والمشار
اي ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيبقى
على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف الندا العلم سواء كان مع البدل
عن حرف الندا كلفظ الله فانه لا يحذف معه الا مع ابدال الميم المشددة
منه نحو اللهم او بغير البدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة
اي اذا وصفت بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصول
بذي اللام نحو ايها الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا [illegible]
هذا بذي اللام والمضاف الى احد هذه اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا
والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمر فشاذ
نقل نحو يا انت واياك وشذ حذف حرف الندا من اسم الجنس
في اصبح ليل بحذف حرف الندا من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالتها امرأة القيس حين كرهته وهي [illegible] مجنون كيا مجنون
قاله شخص يقع في الليل على نائم مستلق [illegible]

حرف الندا

حرف الندا من المخنوق لضيق الوقت مع انه اسم جنس شذوذا واطرق
كرا اي كروان وفيه شذوذ آخر حذف حرف الندا من اسم الجنس وترخيم غير العلم
قيل هي رقية يصطاد بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة
في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي هي اكبر منك قد اصطيدت
وحملت الى القرى فلا تخلص انت وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف الندا اي يا [illegible]
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد [illegible]
هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع [illegible] لا ويسجدوا فعل مضارع
سقطت نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذفه
ناصب المفعول به فيها ما اضمر اي مفعول اضمر اي حذف عامله اي الناصب له
على شريطة التفسير الشريطة والشرط بمعنى واحد واضافتها الى التفسير بيانية
اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه
ثم احترازا عن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا تريد به ان يليه فعل
الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي
بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق

ذلك الاسم او متعلق ضميره حاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا

بالعمل في ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال

لا بسبب آخر بحيث لو سلط بتجرده دفع ذلك الاشتغال هو اي احد الامرين الفعل

او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي

بنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد

الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه

ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته في زيد ليس

مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع من

ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد كنت اياه

وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه

والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل ما يناسب

الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما

يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور

فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة

امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسام الثلثة وواحدة منها

للمشتغل بالمتعلق الاخص في نحو زيدا ضربته مثال المشتغل بالمتعلق

كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير

تسليطه بعينه زيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط

ما يناسبه بالترادف فانه يقال جاوزت زيدا بمعنى مررت به

غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير

مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلازمه ملابسته

المحبوس عليه ... هذه الامثلة منصوب ... اي ضربت ... لان

الفعل المفسر ... ضربته ضربت ... الاصل فيه ...

ضربت ... تعدى ... هذا القياس جا

جاوزت فانه مفسر ... به ضربت به وامسكت فانه مفسر بما يستلزم

ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته ... فانه مفسر بما

يستلزمه اعني ... ثم اعلم ان الاسم الواقع في مقام الاضمار على شريطة

التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي الامران او الجميع

الى ... فقال وعند الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ

لان ... عن العوامل اللفظية ... الابتداء ... علم قرينة

... فيه يترجح الرفع ... فيه ... متساويان الماء

... قرينة ... للنصب ... لم يترجح النصب قرينة

اخرى فيترجح الرفع ... او عند وجود القرينة

المرجحة ... ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي

من القرينة المرجحة للنصب كما ... الاسم مع ... بشرط ان

يكون الفعل المشتغل ... العموم ... العطف

على الصفة قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي افصح لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه ليس لوقوع [illegible] كلا
مع انها انما يؤتى بالسلامة من الحذف المقصود مما قال مع غير النصب احترز
عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار ح النصب فان
يقتضي وقوع الطلب خبرا عنه وهو لا يجوز الا بتأويل بعيد واما مع غير الطلب اذ
على الاسم المذكور المتعاطفا لكونه من اقوى القرائن نحو ضربت زيدا فاذا [illegible]
عمرو فالمختار فيه الرفع فان اذا المفاجأة يلزم بعدها الجملة الاسمية فالمراد بلزوم
الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض بجواز النصب في الاسم المذكور بالفعل
اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو ضربت زيدا
لقيته [illegible] حرف النفي بغير ما ولا وان وليس [illegible] من هذه الجملة اذ [illegible]
عاملة في المضارع ولا يعتد [illegible] الضعف [illegible] بقع الاسم المذكور
لم ولما [illegible] لانهما لم [illegible] بلغ [illegible] ضربته [illegible]
ضربته [illegible] الا [illegible] وبعد حرف الاستفهام نحو [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible] مثل [illegible]
لا [illegible] على لفظ الفعل لانه [illegible] فلا [illegible] الفعل [illegible]
الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا [illegible]
المجازات في المكان نحو حيث [illegible] فلما قبل الامر والنهي [illegible]
وقوع الاسم المذكور قبل الامر نحو [illegible] زيدا اضربه [illegible]

٥٣

وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية
وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواضع
الفعل اي موضع موقع الفعل فيها اكثر فان نصب الاسم المذكور وقع فيها
الفعل تقديرا والا فلا ويكون اختيار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
اي التباس ما هو مفسر في الحال التي يقع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور
في حال الرفع موافقة للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فلا
يلتبس ما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لانه
بوصف المقصود وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها معا نحو قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه
خبرا له لكونه خلق كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة
لاحتمال ان يكون قوله خلقناه صفة لشيء وقوله بقدر خبر المبتدأ الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه
لا يحكم على كل شيء مخلوق لنا انه
بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة
في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فالمتكلم بالخيار
كل واحد بلا [illegible] في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك
لا [illegible] العطف على الصغرى اي لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف
الجملة التي يقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها
جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب فيهما في الرفع تكون اسمية وفي النصب تكون فعلية [illegible]
فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع
فان قلت دلالة الجملة الاسمية على الدوام والثبوت دون الفعلية مرجحة للرفع فتقاوم معارضة تكون العطف
[illegible] على ما سبق [illegible]

قلنا في معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما

اذ الكل ايضا قرينة غير مفصول عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدا

فالصغير اقرب ويجب النصب اي في الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا

ان ولو واما واذا كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع من غير

الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض مع

هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا

او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثالا لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف

التحضيض وليس مثله ولا ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير بان

نبدل انه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير لجعلنا

فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر

انه ليس منه بانه وان صدق عليه ان الاسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس

لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه

اعني اذهب فان قلت لا نعم المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر بنصبه مثل

بلابس او اذهب على صيغة فيكون تقديره نيك بلابس الزكاة او بلابسه احدا المعلوم

او اذهبه احد قلنا المعنى المناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع الحاق

اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود وان كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور

والجر بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف

يكون مما اختير فيه النصب وكذا اي مثل اذ يلا ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي

في صحائف الحافظين فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو حمل منه لصار المعنى

فعلى

نعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر متعلق بفعلوا وان كان متعلقا بفعلوا

نزل فسد المعنى لان بجانب اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا

بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه

خلاف نظم الاية فات المعنى المقصود اي ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر

مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر اي ان كل شيء كائن

في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لا بد على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة

الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء

هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق

ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا

فالمختار فيه النصب فالظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا في نصبه على الرفع الا

في رواية الشاذة عن بعضهم واضطر النحاة الى ان تحملوا لاخراجه عن القاعدة

المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا

منها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه

مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا

موصولة بمعنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء

والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط الدال على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء

لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله

فيبقى فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا

محذوف المعطوف الذي عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الثانية والذي فيهما يتعلق بالحكم
بعد قوله فاجلدوا جملة ثانية بناء الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية
ان ثبت ناهيا فاجلدوا وقيل انه او التفسير بجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يجوز في الطابقة فمعنى الرفع والا اي وان لم يكن الفاء
بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الطابقة فالمختار
فيها النصب ولختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل
الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لمعنى الرفع الرابع من تلك المواضع
التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل
فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده
عنه وفي الاصطلاح النحاة معمول اي الاسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير
اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول لتحذير فيكون مفعولا مطلقا او ذكر المحذر
فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه
مكررا على صيغة المجهول تحذيرا او ذكر المحذر فان قلت يعلم هذا الاية من تعميم
في المعطوف كلمة المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع
المضمر لتقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر اللامه وضع المحذر منه
موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والا
واياك ولكنه ... المثالان لانهما من نوع التحذير ومعناهما بعد نفسك تحذير
من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو تحذير
ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير يبني المحذر منه

هو الاسد الحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرهما منها
لا التحذير منها او الطريق الطريق مثال الثاني من نوعيه اي اتق الطريق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا اتق نفسك ونحو
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع
الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب
ان يقدر بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول
وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك
مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل
لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس
الامر كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والنوع خارج عن المحدود
بذكرها فيما بعد وتقول في مثل النوع الاول اياك من الاسد كما كنت
تقول اياك والاسد اي من ان تحذف كما كنت تقول اياك والحذف وتقول
في مثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف
حرف الجر مع ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من لشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا
حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان و
شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه
هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور لفظا وهو الفعل الملفوظ او المقدر
او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل

في ان الاسماء التي ... يوم الجمعة الا ... طيب يوم الجمعة ... يوم الجمعة ...

شامل الاسماء التي كلها فانه ان زمان او مكان ان يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل

الذي فعل فيها او لا نحو الجمعة يوم الجمعة ... ما لا يذكر فعل فعل فيه يوم الجمعة يوم

طيب ظاهر وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن يقع مثل شهدت يوم

الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في

يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من

حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال عنه فانه ذكر يوم الجمعة فيه

ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور

ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة التوضيح

ويتصور تعريف بقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة اي الموصوفة اشارة

الى قسمي المفعول فيه ... حكم كل منهما نحو المفعول فيه ... لفظا

... وهو مجرور بها ... ما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير في واما المجرور بها

مفعول له بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه نحو الفهم المصنف حيث جعل المجرور

ايضا مفعولا له ولذلك ... وقال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه بتقدير في ان

التلفظ بها يوجب ... ظروف الزمان مطلقا ... كان الى زمان او محدودا ... ذلك

اي النصب بتقدير في لان المبهم منها جزء من مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة

كالمصدر والمحدود منها نحو كعليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمان نحو صمت دهرا

ولقيت اليوم وضربت المكان الا كان المكان مبهما فيجوز ذلك اي النصب بتقدير في حملا على الزمان

المبهم في الابهام نحو جلست خلفك وامامك ان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل

تقدير في ان المبهم يمكن حمله على الزمان المبهم لا ضلالا انه الذي ... نحو جلست في المسجد

وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت

وما في معناها فان امام في مثل ابنا ولمجمع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض

فيكون مبهما وهكذا لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها

وقال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات عند لدى وشبهها نحو لدن

وسوى لابهامها اي لابهام عند ولدى ... في وجه حمل شبههما عليه

اي على المبهم لان حكمهما في بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر

وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك

لكثرة الاستعمال لا لابهامه على الاصح انه مفعول فيه وان الاصل استعماله

بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل بيان فان الفعل لا يطلب

المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون

الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار

في البلدة الفلانية فالظاهر انه مفعول لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان

كل فعل نسب الى مكان خاص يوقع فيه يصح ان ينسب الى المكان الشامل

لموقعه فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح

ان تقول ضربت في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت في البلد ودخل

الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت

الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليس كنسبة

سائر الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعول

به فيقال معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت

[illegible] الا اسمع استعماله بمعنى فيه نقل عن سيبويه
الا استعمله في شأن ونصب المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول
به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده فخرج
به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور
اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا
في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب
فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه يعني اي الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور
في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد المذكور معه فان قلت هو مذكور معه
في ضربت تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه بخلاف نحو
اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه
ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل
وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت
عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له منصوبا مستقلا غير داخل في المفعول
المطلق خلافا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي الزجاج
منصوب من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا اي ضربته ضرب تاديب

وقعدت قعود جبن و[illegible] قول الزجاج [illegible]
في حقيقة لا ترجع الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا
جاء زيد في وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي
شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالتسمية والاكرام
في قولك جئتك للتسمية والاكرام ايضا عنده مفعول له على ما يدل عليه
[illegible] كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهل [illegible]
القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وانما خص اللام بالذكر لانها
الغالب في تعليل الافعال فلا يقال غيرها من من او لنا او في مع انها من
داخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم
من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام الا امرأة دخلت النار في هرة حبستها
اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها من اللفظ وابقائها
في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها
في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال
وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي الفعل فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان
فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور
في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا فان زمان الضرب
والتاديب واحد او لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود [illegible]

قوله الا باعتبار بان يعتبر زمان الضرب اول الاتمام اعتبر زمانه التاديب لان الضرب في الطابع للتاديب [illegible]

قوله يشبه المصدر فان المصدر يعمل في الفعل عامله مقارن لعامله في الوجود فيتعلق به الفعل بلا واسطة [illegible]

بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني
القعود بعض زمان المفعول له اعني جبني ونحو شهدت الحرب ايقاعا
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض من زمان
الفعل اعني شهود الحرب لو تخلف بذلك امتنع وانما اشترط هذه الشرائط
ليشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل
شيء منها **المفعول معه** اي الذي فعل بمصاحبته بان تكون الفعل
لم يصدر الفعل منه اي المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم
يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به
ومعه له والضمير المجرور راجع الى اللام وعبر عنه بعضهم بما جوز بعض
الفاضل اسناد الفعل الى لام التعقيب ونحوه منصوب باعتبار ما هو عليه
في الكتب ذهب في قوله نعم لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض
الحواشي نحو جدا يعني الوجدان [illegible]
المعرب الذي كان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره
اي حيل الحيلولة لان الذي هو ظرفية لا تقام مقام الفاعل نعني هذا معناه
المفعول الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله
راجعا الى مصدره كالضمير المجرور للموصول وهو مذكور بعد الواو احترازا
عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي
يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادتها اياها سواء كان
ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك

قوله فان كان الفعل لفظا اي لفظيا نحو ما لك وزيدا يكون فاعلا او فاعلا ومفعولا او ناقصا نحو

وزيدا درهم سواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته معمول
الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكانا
نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط
الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر ولصلاحيتها للعطف
التي فيها معنى الجمع فتناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على
الحدث نحو الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا
وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا والوجه
العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت
انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي لم يجز
العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم
الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا
معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا
للحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع جوازه بوجه آخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث
لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا فانه امتنع العطف
فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ونحو العطف

59

عمرو وعلى الثاني اذا السؤال عن شانهما لا عن شانٍ آخر صدر منهما في نفس الامر وانما حكمنا بعدم
الفعلية في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك بمعنى ما شانك وزيد لما تصنع
وزيد بمعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيد بمعنى مالك وزيد ما تصنع
وزيد بمعنى فالنهي يتحكم بما تصنع فزيد وعمرو لما فرغ من المفاعيل شرع
في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو الفاعل او
او مفعول به كما هو الظاهر فبذلك الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها
الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ
نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج لا من حيث هو فاعل او مفعول وصف التقييد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج هيئة مثل ضربت زيدا قائما وراكبين لفظا او معنى يعني
اي سواء كان الفاعل او المفعول به الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي
معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه فالمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا
فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول في الحكم كقوله تعالى بل اتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه
يصح ان تقول بل اتبع ابراهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وكقوله تعالى ايحب احدكم ان
يأكل لحم اخيه ميتا

يأكل

يأكل اخاه ميتا مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه
فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى
ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ... مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء باعتبار
ان الدابر المضاف اليه جزء فان قيل الظاهر ان الشيء اصله ما لم يسم فاعله
باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكان حالا عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ
يبنى على صيغة المعلوم من التفعل ابيتن على صيغة المضارع المجهول
من التفعيل وجعل ... والمجرور متعلقا به لا بالمفعول يكون فيه الحال من المفعول
معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا المجهول ما وقع حالا
من المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما فانما لا للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية التاء
ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
امر خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ
حكما لان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه فان الضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد
المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد
مفعولا به لفظا ومفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق
الكلام المعتبر بحسب وقوع القائم حالا من زيد فهي معنوية لا لفظية وعاملها
اي عامل الحال اما الفعل او معناه الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما في الدار

مقرونا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو كونه نكرة كاسم الفاعل واسم
المفعول نحو زيد مضروب قاعدا والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه اي
المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه نحو هذا
زيد قائما كانه قيل انبه او اشير والتمني والترجي والتشبيه في نحو ليت زيدا قائما او ليتك
عندنا مقيما ولعله في الدار قائما كانه اسد صائلا [illegible] اي شرط الحال
ان يكون نكرة لكونها خبرا في الحقيقة عن ذي الحال [illegible] ان يكون نكرة
لان النكرة اصل والغرض يحصل بتقييد الحدث المنسوب الى صاحبها [illegible]
والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه
في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها
معرفة في جميع موادها بل غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو [illegible]
رجل من بني تميم فارسا او مخصصة [illegible]
ثم فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا [illegible] امرا الامر
او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا
نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو ما جاءني راكبا رجل
ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال [illegible]
القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا
قيد للاشتراط لكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال انه
كون صاحبها معرفة المثبتة من تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية [illegible]

لان تنعرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا
على قوله وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على
نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش ولاتانه يقول ارسل حمار
الوحش الاتان وكانه المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد
اي ارسلها معتركة مزاحمة ولا يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق
اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها لما بالدخال
والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل تشبيهه ههنا
بنفس مداخلة بعضها بعض آخر او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ويرد
به نحله نحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب مثالا بالنكرة فلا يرد نقضا
على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجهد
جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على
المفعولية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة
منفردا مجتهدا لا الصورة ولذا كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كالاسم
الوجه في صحة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة
محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة
بينها وبين المعرفة مثل ما جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي
تقديم الحال على صاحبها المخصص النكرة في تقديمها لانها اذا المعنى مبتدأ

وجوزوا لئلا يلتبس بالصفة في المغرب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم ترك
في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد
قائما كهو قاعدا على العامل المعنوي وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي
وان ما هو مقيد بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار
والمجرور خارج عنه وما فيه معنى الفعل او شبهه نحو هذا زيد اي الحال
لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا فبخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان
العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى
الظرفية العمل وجوز الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال مثل زيد قائما
في الدار فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع ولا يجوز
قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار العامل ان زيدا قائما فانه يحتمل ان يكون معناه
ان الحال اذا كان ما هو مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف
يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا
لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل
المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير كما لا يتقدم
الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا
بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا
بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه والكوفيون

وهو المختار

وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين المجرور
بالاضافة وان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل
وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة
هندا فالمجرور بحرف الجر في الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل
كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اي رسالة
كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالعافية والعاقبة والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع
حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
يحصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا
في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا اي هو مادته في حموضته اطيب منه رطبا
وهما حالان في صورة تنبيها على كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمتبسر والرطب بالمترطب
البسر النخل اذا صار ما عليه بسرا اطيب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في
رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا ايضا عند محققيهم ويتقدم بسرا على اسم التفضيل
مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم
الا يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بعد من حيث انه
مفضل وهذا الشيء نظر ان لم يكن مفضلا فيه فلا بعد اضافته في اطيب لكنه

المضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم عليه اقيم المظهر مقامه فوجب ان تلبس الحال
والجملة تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان تلبس الحال
قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان لم يستمع ذ بدلس تا تمامه
فاعدل وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه
بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون الا المشار اليه التمر اليابس فلا تقييد
الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث يقع موقع اسم الاشارة اسم لا
يصح اعماله في نحو تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا فقد يكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان تقع حالا اصلها لكن يجب ان يكون
الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال
والخبر انما عليه وفي الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان تحكم بها على
شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها بغيرها والحال
مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها
وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا فهذه
خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة
الاسمية الحالية في الاستقلال فتناسب ان يكون الربط فيها في غاية القوة نحو
جئت وانا راكب وجئت وانت راكب فجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها
لانهما تدلان على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عم كنت نبيا وآدم بين الماء
والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة

واما في المؤكدة

واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو
للفصل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير
لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في
فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل
فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا او معنى لاسم الفاعل
المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي سوى الجملة المشتملة
على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او
المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير
لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم
غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد
وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج
غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة
قد لتقريبه زمان الماضي الى الحال لفظه على الماضي المثبت الواقع حالا لا ليدل بها
على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو
لان المقارن من الماضي المثبت اذا وقع حالا لان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان
العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبونه ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد
ركب غلامه او مقدرة نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت

وهذا الخلاف مذهب والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فليس بين بابي اخوكه

ثم حضرت صدورهم بقوماحصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف

محذوف هو الحال والعلم بجعله جملة بيانية وتعالم يشترط ذلك في المنع لاستمرار

النفي بلا قاطع فيشمل ما الفعل فيجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية

كقولك للمسافر اي الشاطع في السفر او المنتهي له راشدا مهديا اي سر راشدا

مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة او اشدا او حال ومقالية

كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السوال عنه

قوله نعم الجب الانسان ان لم يجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه اي نجمعها

قادرين فيجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا

هي التي لا ينفك صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة فيجعل

قيل للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوف فيه لا ينفك

الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته

وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته

اي احقق ابوته حين كنت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوف وقال

صاحب المفتاح احق التقدير لمعنى ان يقال اجيء عطوف بهذا المعنى بعينه او

اثبته اي احقق ابوته لك وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها

ان يكون مفردة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها

كالعامل في قوله نعم ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف عاملها اسمية

احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف

في قوله نعم قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل يشهد ولا بعد هاهنا من قيد اخر

وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها

مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي الكلام

الذي يرفع الابهام والمحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية وهو ليس

لرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ

في اللغة الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة

هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الفرد الكامل وهو الوضعي واحترز به

عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام في قوله عينا لكنه غير

مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع

به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا اما موضوع لمفهوم كلي

بشرط استعماله في جزئياته والحال الحق ونحوه لا ابهام في المفهوم الكلي ولا في جزئياته

من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه

بالرجل يرفع هذا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له كذا يقع

به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من حفص

وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه ذلك يكون

اطفأ الواقع في حفص لعموم الاشتهار لا الابهام عن ذات لا عن وصف احترز به

عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام الواقع المستقر الواقع في الوصف لا

في ذات الا لخصوص ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا للنصف من فلان

شك ان الموضوع لمعنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو

لكن ومبين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب

الوضع انه من حيث العدل او التمثل او غيرهما او الا من حيث معنه فانه لا يعلم

منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت

فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى واذا اريد رفع

الذاتى قيل رطل زيتا فرينا برفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت

والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفة للذات

اشاره الى التقسيم التميز فالمذكور نحو رطل زيتا والمقدره نحو طاب زيد

فانه فى قوة قولنا طاب شىء منسوب الى زيد نفسا برفع الابهام عن ذلك

الشىء المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التميز وهو برفع الابهام عن

ذات مذكورة عن مفرد ونعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة

لمفرد وهو ما يقدر به الشىء اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى فى غالب

الموارد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا النوع الخاص فى اكثر

الموارد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق فى ضمن عدد نحو عشرين

درهما وسيأتى ذكر تمييز العدد فيما انشىء فى باب اسماء العدد والمتاتى فى ضمن

غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن وهو

منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقيس نحو على التمرة

مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى شبه هذه الصور هو المقدار لان قولك

عندى عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها

المعلق والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة

الثلثة

٨٤

الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما

فى رطل زيتا والنون كما فى منوان سمنا او الاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولم يمثل

لمقياس اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن

اضافتها معها لان الاسم المستعمل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة

لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل

به كلاما تاما فينتصب التميز لانه يشبه المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول

حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل

بفاعله فى هذه الاشياء انما قامت الفاعل لكونها فى آخر الاسم كما كان الفاعل الفعل

ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف

معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال العندى الراقود خلا فيفرد اى التمييز ان كان

الاسم التام متبوعا او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا

عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والتراب

لكلا تحتمل يقرأ ان يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيثنى المثنى والمجموع

ايضا لانه لا يتميز المقصود من تثنيته او جمعه تنوعه فى خصيص فصل الانواع

بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال لطالب تعيين جلستين للنوع جاز ان يقال لطالب تعيين

جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع مخصص الجنس سواء كانت

بالمخصوص الكلية والشخصية ويجمع اى يعدد التمييز على ما فوق الواحد جوازا

حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا

ثم ان كان اى المفرد المقدار تاما بتنوين التثنية او المعنى ان دفع التمييز مثلنا

بتنوين المفرد او بنون التثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز فجازت الاضافة
اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية
جواز اشيائها لتحصيل الغرض وهو دفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل
زيت ومنوا سمن وكلا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة
فلئلا يلزم اضافة المضاف مرة اخرى واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
الى غير المميز نحو عشريك او عشري مضاف تأكيدا لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى
المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى صالح
انه اراد عشرين صالحا او اراد الذي هو العشرين من صالح فلا يضاف في بعض صور
الالتباس لئلا يلزم الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار اي عطف
على المفرد مقدار اي الاقل كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد
غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذرع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم
حديد فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا او الخفض اي
بالخفض غير المقدار اكثر في الاستعمال لحصول الغرض مع الخفة
لقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاكثر في المبهمات المقادير دون غيرها

اي القسم الثاني

والثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة برفعه عن نسبة
كان الضمير عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ودفعه عنها يستلزم الدفع عنه فالعرض
مقتصر عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم

الثالث

في القسم الثالث انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو
الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد
رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب
ابا مثال لما شبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لم يقل
في التمييز عن الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال
طاب زيد نفسا وطاب زيد ابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما
عطف على نفسا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير
مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة مذكور لكل من التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها
فهذه امثلة فالنفس عين من غير اضافة خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير
اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي بالنسبة يحتمل الامرين
عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي فكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او صاحبه
عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه ابا وتركه لانه اظهر التمييز
للاكتفاء به وابا او ابوة ودارا وعلما او ورد هذه الامثلة على نحو ما سبق
وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة ولم يقصد لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير
مبهما الضمير مبهم به رجلا يكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه
يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما والابهام يكون

في نسبة الدر اليه والمدية الاصل اللبن وفيه خبر كثير العرب فاد يد به الخير اي لله
خبره فارسا على الفارس لاسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق
بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس يعني ثم ان كان اي المميز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون
تميزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك
بحسب القرائن والاصول مثل ذلك طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل ابا عن زيد
فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار ابوته
وجاز ان يكون تارة عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو
ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما صح
جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه وعلما ودارا فان هذه
الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها للمنتصب عنه بل هي لمتعلق
زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له وفي
متعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سوى
كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل قولك طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون اباء او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اريد ابا
له فقط وطاب زيد ابوين اذا اريد ابا وجدا له وطاب زيد اباء اذا
اريد اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد صيغة الجنس او ...

واذا قصد تثنية او ريد مثنى واذا قصد جمعه او ريد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق
على المثنى والجمع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية
او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما
الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث اختلافها النوعية فانه لا بد
من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد
ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما وله بها
نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب
عنه لا للمتعلق لان الصفة تستدعي موصوفا فالمذكور اولى بموصوفيته فاذا
قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده ويجعل لا الاسم نحو
ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة له
مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى الاسم الفاعل والجر
للعطف على خبر كانت اي كانت الصفة له ومطابقها اياه والمراد بالمطابقة الا
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره وحملت اي
الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا
اي من حيث انه فارس وعلى الحال لكونها فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره
من فارس يبعد قولهم عن من قال يؤيد التمييز لانه من نص التمييز لا في الحال
وانهم المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال

العددية بغيرها من الصفات فلا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما كما
لا تقدم فلا يقال عندي درهما عشرون فلان تيسا بطل لان عامله اسم جامد
ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل
فيما قبله والاصح من المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل
الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي
طاب ابوه او فاعلا لما جعل الخبر نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها
واذا جعلته متعلقا باخر امتلأ الاناء ماء اي ملأ الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء
ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعلقا لان المتكلم
لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز و
ونسبه رفع الابهام فيه لا جرم صرح بقوله ماء فهو معنى امتلأ ماء الاناء
فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك طاب زيد تجارة فان التجارة
تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فاعل في
قصدك هو التجارة لان زيدا ركن اسناد الى ما هو اليه حقيقة والنسبة
مجاز وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن
النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال ليس
لا فاعلا ولا مفعولا فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما
يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول لقوة الفعل
بخلاف صيغة المشبهة واسم التفضيل والمصدر فيما فيه معنى الفعل

ومتكسبها

ومتكسبها في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد
نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يحتمل ان يكون في كاد
ضمير الشأن للمذكور وهو ضمير تطيب الى ليلى ويكون نفسا تميزا عن
نسبته تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد لا
للحبيب ونفسا تميز عن نسبته كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا تطيب
فلا شاهد فيه ويحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا
الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى
وما كادت نفس الحبيب تطيب لكنه تكلف وضعف غير قادح في التمسك
المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على نوعين لما كان
معلومية بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كانه شرع في تقسيمه
تنبيهي وعرف كل واحد منهما لانه لكل واحد منهما احكاما خاصة فلا
يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو
المخرج اي الاسم الذي اخرج والمحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
عن متعدد جزئيات نحو ما جاءني احد الا زيدا او حكما نحو مثل اشتريت
العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني
القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد
الا زيد بالا غير الصفة واخواتها والمحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد
وما جاءني القوم لكن زيد جاء المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد
الا واخواتها غير مخرج عن متعدد والمحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل

الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الا استثناء منقطع سواء كان من جنسه

كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث

علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريفه

الى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه

على حدة نحو قيل الاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا بمعنى غير

وسوى وغيرهما من الصفة فيه وان لم يكن الواقع الا التي للصفة داخلا

في المستثنى لئلا يذهل منه الكلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا

استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واضرب بهم الا اذا وقع في الكلام غير

موجب لانه يجوز ولا يجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى

قيد آخر بجواز ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا

فيه نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء

لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بل

قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو

خروج مثل قرء الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوبا ان العامل فيه نصب

المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم

او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا

اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام نشابه

المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا

المستثنى

المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو الا زيدا

القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او بعد

او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو

ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز

فانهم قد يأتون كثيرون او في اكثر مذهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة

الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه البدل الغلط

وهو لا يتصور الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يكون

بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما

ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون

البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فههنا يوافقون الحجازيين

في الجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من

رحمه الله فمن رحمه الله فهو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم

فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا

اذا كان بعدهما من غير قيد نحو ما اذا جاز بعدهما مثل جاءني القوم عدا زيدا

وخلا من خلا يخلو اي جاوز القوم خلا زيدا بل هو في الاصل لازم

يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس فقد تعدى بنفسه بمعنى جاوز

بحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتزموا هذا الى

التضمين والحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في

صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ففاعلهما ضمير يرجع اما الى مصدر

قوله او الى اسم الفاعل لدلالة الفعل على صاحبه او الى بعض معلق لان الكل مشتمل على البعض فتذكرت فيضمر الكل

الفعل المقدم اوالى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه
والتقدير جاني القوم عدا او خلا بجميعهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا وهما
في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي اصل
في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما
فعلان ماضيان كما عرفت وقد يجر الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم
نعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا الواقع بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو
زيد وعدا عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلو هم اي خلو
جميعهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة جميعهم عمرا او على الحالية
بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او جميعهم من زيد
ومجاوزا بعضهم او جميعهم عمرا ومن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما
زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف اولم يعتد به ولهذا لم يتعرض له والاكثر وكذا
المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو
سيجي لهلك لا يكون البشر اي انما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال
الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو
ضمير يرجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ثم اعلم انه لا يستعمل
هذا الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها الا انها

قائم مقام

69

قائم مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال
كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد
بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه
قد ذكر المستثنى منه احترازا عما لم يكن يذكر المستثنى منه فانه يعرب
على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه
صفة للكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه بشرط
ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما
سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا
قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على
البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا
بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو
جائز غير مختار وانما اختار البدلية في هذه الصورة لان النصب
على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا باصالة وبواسطة
والاعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب
العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه
فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد

حيوان عظلم من حيوانات البحر سيد نعمة الله سيد سيد نعمة الله

بالمشترك فيه وهو اي الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام
واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا
يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد
المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت
على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا
التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض
معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي قرات
كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام
اسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على
تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور كذلك لا يستقيم
على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي
ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا
يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص
في ضربني الا زيد بان يخص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان
هناك قرينة دالة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد
منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الاكثر
والغالب وفي الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان
اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها بخلاف تعلقه بها
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها او في انتفائه

في ذلك مما يقل نحو المثال المذكور وبيان الفرق بين قولك قرات الا
يوم كذا واضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى
منه قطع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا
قرينة ظاهرة دالة على البعض كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل
فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن
الغالب فيه عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة
المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز
مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لانه نفي النفي الاثبات فيكون
المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه
جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى
على المنصف انه يمكن بمثل هذه التكلفات ادراج جميع المواد الجائزة عنده
الى صورة الاستقامة كما في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتعلق
منه الضرب من معاد فك اذ المقصود منه المبالغة في علو المجتمعين عليه
واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار الا مكان مثل ما جاءني من
احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه
ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد

لا يعتني

شيئا الا شيئا لا يعبأ به اي لا يعتني به فرفع محمول على محل شيئا الا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيئا المستثنى بل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يدل عليه صفة غير الشيئية او لا بعض المستثنى بما لا يدل عليه صفة غير الشيئية لصح اد في دو العطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لانه من الاستغراقية لانها تزاد بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وكذلك غير جائز في الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان نحو شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا التي بمنزلة العامل فلا بد من تقديرها حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران حقيقة اذ لم يكن البدل الا شكل العامل ولا حكما اذ النفي يحصله على المبدل منه واعتبر ثبوته حكمه البدل فانه في نية التقييد حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات بمعنى ما صار مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحين انتفت هاتان الصورتان البدل على اللفظ حملا على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل ابتدائه

وهو الرفع بالجزئية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان مع الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على المحل البعيد قلت لان محل القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض بالا فلا محل يعتبر فانه لا دخل لعمل لا فيه لحال ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامله هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي من اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف الجر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعديا فاعله مضمر ومعناها ان يكون المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيد اي برأه الله عن ضرب عمرو ولهذا الاستثناء دون الصفة اذ هو خارج باعراب موصوفة كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق بيانه لما اتصل به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك للاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت

عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اى
الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها لا يكون الا مقدرا
كان لا يكون مفردا نحو ما جاءني غير زيد بعد ما كان لا يكون متعدد لفظا
حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من المستثنى منه
متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا
لفظا كرجال او تقديرا كقوم وشرط ان يكون مستثنى فدخل فيه نحو ما جاءني
رجل الا زيد منكرا اي منكرا لا معرف باللام حيث يراد به العهد والا مستغرق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير العهد ان
به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل لعدم التناول
قطعا على تقدير انه ان جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه
معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور
لانه ان كان محصورا على احد الوجهين اوجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
فيه الاستثناء نحو كل رجل جاءني الا زيد ونحو له علي عشرة الا درهما وانما قال
عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها
الى حملها على غير لانا قلنا في صدر هذا الكلام انه الا لا تحمل على الصفة غالبا
فقيدناه غالبا لانه يتعذر الاستثناء في المحصور
بجواز الاستثناء لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه الالفاظ
نحو لو كان فيهما اي السماء والارض الهة جمع الله للاله فيهما

الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها
تابعة لجمع منكور غير محصور وهو الهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله
في الهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر من حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنهما الله لفسدتا
وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنهما الله وحينئذ لا يثبت
وحدانية الله نعم الجواز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى عنهما الله جل جلاله
ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا
لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور بصحة
الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فال
يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد بان يكون الا زيد صفة لاحد مع
صحة الاستثناء وعليه اكثر المتاخرين متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل لا للاستثناء
منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على ال
لشذوذ في البيت شذوذ ان اخران احدهما وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل للافادة الشمول
فقط وثانيهما الفصل بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى
وسوى النصب على الظرف اي بناؤه على ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني
القوم سواك او سواك فكانك قلت مكانك على المذهب الاصح

وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم
الخبر كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه
لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي
ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو
اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما اي ان كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا ورفعهما
اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول اي ان كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيرا
وتوجيه هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف
عامله هو كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فا
اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير
المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت
النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت فعمل فيه
ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام لا لام فيه واقتصر المص على الاول

اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها
اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية في حد خبر كان
فلا يندفع الانتقاض عن هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم

المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لان تطبيق كلمة

وهو مذهب سيبويه فيها عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن
الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا الكوفيين متمسكين بقول الشاعر ولم يبق
سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية
ايضا ... استعماله ... فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل
هذا في استعمالهم ... انتصابه على الظرفية قوله لقد تقطع بينكم
بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند
بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند بعد دخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها مع اسمها وخبرها ولا شك
ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء
الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون من قبله فلا ينتقض
التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد قائم ابوه بان يقال يصدق على
يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يوجه
هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه
وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا
في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر لكنه يتقدم على
اسمها حال كونه معرفة ... حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما
او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر
فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة للبس

فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منها اقل مما علاه فلا
بد من التعبير عنه بالمنصوب تنبيها على خلاف ما عداه من المنصوبات فانه بعضها وان لم يكن
كلا من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها نحوا ولا يبعد
ان يقال الاسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على
الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها
يخرج به مثل ابوه في غلام رجل ابوه قائم كما عرفت من معنى المعمول البعدية وهذا
القدر كان في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او
مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه فهذه احوال مترادفة
من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل ظريف
مثال لما يليها النكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت
في المفعول فيه تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها
بالمضاف قوله لك على النسخ المشهور من تتمة المثالين كليهما فانه اي المسند
اليه بعد دخولها ان لم يقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به ما ينتصب بها فانه لو كان مفردا معرفة
او مفصولا بينه وبين لا فالحكم غير ذلك وقوله ما ينتصب بها اي على ما كان ينتصب
المفرد قبل دخولها عليه وهو الفتح في الواحد نحو لا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث
السالم

السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوحة ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس
بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى
لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة
او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف
استحقهما النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان
كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط التنكير او مفصولا بينه
اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء
كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وجب رفعه اي رفع ما بعد لا
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام
رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور
التي هي الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا التي لنفي الجنس فيها واما في
المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكون مطابقا
لا يعتد بها في المعرفة ليكون كالعوض عما فات التنكير من معنى نفي الاحاد وفيما في النكرة
ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهل
التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه
القضية هذا جواب عن سؤال مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فاسم لا ههنا معرفة لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير

بل هو منصوب بفعل مقدر نحو جاءني عنه بانه مناط بالنكرة اما تقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن
لها فان فاعل مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او
بتاويل بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة
فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حين تجرده من اللام
لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل خمسة اوجه
بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما
اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله
فحذف الخبر للجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني
اي لا حول ولا قوة الا بالله فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على الفضلة لمشابهته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد ولا يقدر
لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع
الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل المبتدأ الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل
منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله جواب لقولهم ابغير الله
حول وقوة جاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الا ان يجعل ههنا ايضا ...
فتح الاول على انه لا بمعنى ليس على ضعف فانه عمل لا عمل ليس قليل وفتح الثاني

لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف فتح الاول بانه
يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لكونهما بمعنى ليس لان صحته بشرط الغائهما
التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيه التوافق في الاسمين بعدها في الاعراب حملا على ...
الاول متعين لعطف على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله
الا بالله من قوله مضى بان على التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس بقي
العمل اي عمل لا اي باثرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول
كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام
حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض نحو الا نزول عندنا ولم يذكر سيبويه
ان حال الا العرض كحال الا قبل الهمزة بل يذكره السيرافي وبعض الجزولي والمغربي ر
ذلك ان الاندلسي ويقال هو خطا لانها اذا كانت عرضا كانت من خواص الافعال مثل
ان ولو حروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الان بل ... واما التمني
نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى واما قولها الا رجلا جزاه الله خيرا فعند الخليل
ليس لا الداخلة عليها همزة الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال
الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونونه وعند يونس الا التي دخلت
عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر نعت
اسم لا التي لنفي الجنس المعرب احترازا عن مثل لا غلام رجل ظريف في الدار

بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار
مفردا حال عن ضمير مبني فيما بعد والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه
حال بعد حال وصفة مفرد احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد
يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال والتوجه
النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على
الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المتبادر فلا يرد انه اذا كان المبني يبنى
على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت
المبني الاول مفرد يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل
نعتا للمتبوع لم يجز ما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها
للمتبوع في الاعراب دون البناء رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ
او المحل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي
وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد
او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلة في بيان فوائد القيود
والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا
كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والعباس وان كان لا مكررا
في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ
اسم لا المبني فيجعل منصوبا او بان يحمل على المحل اي يجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لكان

الفصل

الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنع
يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ومثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر لا اب وابنا
مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا واما باقي التوابع لا نص عنهم فيها لكن
ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي
له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة ويجري على
الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو لا ابني له
فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرها او نعتها وعلى
مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين
كما في حال الاضافة لتشبيهما اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
بالمضاف واجري الاحكام المتفق عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وهذا
التشبيه انما هو لمشاركة اسم لا فيهما باضمار اللام بعده وبين ما يضاف اليه
له اي للمضاف الحقيقي في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة
وهي الاختصاص او المعنى اي مثل لا ابا له ولا غلامي له تجاوز بتشبيهما له اي لمثل هذين
التركيبين حيث الاضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل عليه الاضافة في اصل معناه اي معنى
ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص
المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل
هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز
تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من
اضافة اب الى شيء انما هو بابوته وهذا الاختصاص غير ثابت للاب الى الدار

فلا يصح اضافته الى الولد فكيف يشبه تركيب لا ابا فيهما تركيب يصح فيه الاب الى الولد
لاشتراكهما في اصل نفيا وليس اي مثل هذين التركيبين مضافا حقيقة لفساد المعنى
المراد المقابل بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين من جمع
الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى بنفسه على تقدير
الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى التركيب على تقدير الاضافة ولا اباه ولا غلاميه
وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان
المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم
او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى
وانقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المصنف بفساده
عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك والمحذوف الاسم
وجوبا لا الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما خبره ان يكون
كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد
مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين
بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية هو المسند بعد دخولهما اي دخول
ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لغة حجازية وخص
الخبرية بالذكر لانه اعمالهما جعل اسمهما اسما وخبرهما خبرا لهما انما يظهر باعتبار
الخبر فجعله الخبر خبرا لهما انما هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى
اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على

ماالحانا

ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم بطل عملها
خصت ما بالذكر لان الاطراد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين
ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم
الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما اذا كان مع واحد من هذه الامور
الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما ضعيف العمل لشبهه بليس ففصل
بينها وبين معموليها الم نعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملهما بمعنى النفي فلما
انتقض النفي بالا بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها
في العمل واذا عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع
اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي المجرور
هو ما اشتمل اي اسم اشتمل [illegible] الحروف [illegible] التي هي محال الاعراب فانه
لا يطلق عليهما [illegible] المنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام
الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه
بمعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث
هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه
مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علم
اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية اذ لم يكن داخلا في
تعريفه والمضاف اليه وهو [illegible] ما هو المصطلح المشهور بينهم [illegible]

الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا اليه كل
اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم
فانها في حكم المصادر لينسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت
بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مررت
بزيد او مقدرا حال كونه ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل
غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم فلا تنتقض بيوم الجمعة فانه وان نسب اليه
القيام بالحرف المقدر وهو كون في لكنه غير مراد اذ لو اريد لما جر فالتقدير اي تقدير
حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف
مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع
لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا
ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف والتخصيص او التخفيف
حذفوا من الاولى علامة تمام الاسم وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن النص من كلام المصنف
في المتن والتصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها الا في المتن ولا
في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم
في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل
ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فانه ذكر الوجه في قولنا جائني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد

الحسن

77

الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من
حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ قلنا انا هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة
فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية
اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة
الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلا
او مفعولا قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة
الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد ويحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن
الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عدا
جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان
زيد ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
او لا بان يكون ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له مثل
ليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة وان اخص مطلقا كيوم
الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة بمعنى اللام وان اخص من وجه فان
كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة

خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك
خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد
الاضافة اللامية فلا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة صنيعا بحمل وكل واحد منهما
اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم ورد هاكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام
فان معنى ضرب اليوم اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة
بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم
لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام
زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى
من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم
وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المعرفة لان الهيئة
التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبته
الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم
كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا
يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة للمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان ذو
المعرف باللام في اصل الوضع للمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في
قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فكذلك على خلاف وضعه وليس يجري هنا

الحكم في نحو غيرك ومثلك فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما
في الابهام الا اذا يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا اشتهر المضاف اليه بمماثلة المضاف في شيء من
الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل لجاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله
في الشيء الفلاني وتخصيصا للاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة
الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام
المرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان
معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل تجريده
فخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة
جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلب
الادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان
تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل
لا فرق بين اضافة المعرفة بين جعلها علما فقولهم النجم والثريا والصعق وابن
عباس في الخمسة تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم
ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيهما زوال تعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانهما صارا
اعلاما لم يبق فيهما الاشارة الى معهوديتهما باللام او الاضافة فلا يلزم فيهما

فقوله واما اجازة الكوفيين الخ هذا جواب سؤال مقدر وارد على ما ذكر من قوله وان يشترط للاضافة تجريد المضاف من تعريف
التوقف ولكوفيين بقولهم الثلاثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب فاجيب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس
ما استشهد له الفصحاء لانه استعمل ثلثة الاثواب قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع

تعريف الموقوف بل يتبدل بالتعريف بتعريف وأما اجازة الكوفيين من تركيب الثلاثة
الاثواب وشبهه من العدد الموقوف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والالف
الدينار فضعيف فيما لو استعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما
استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع ما جاء في الحديث من قوله
الالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة ولا الاضافة اللفظية على ما سيأتي
يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر
مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى معموله وحسن الوجه من قبيل
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا
تخفيفا لانه بقاء التخصيص الكائن في تقدير الانفصال في اللفظ كالتي المعنى
يسقط بعض المعاني من ملاحظة العقل بانه ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان
عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل
ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
في الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه
واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة

ومن ثم

ومن ثم اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها
وجعلها صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة
للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم هو
مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء
التخصيص فيلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون
لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار
بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة
انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف
بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب زيد
انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا الحال الا
تفريع هذا الفرع لكنه اخره لكثرة ما لحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب
زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب عنه المص في شرحه
بانه غير مستقيم لان القول بتأخير اللام المقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعا
مخالف للظاهر واما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار

العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث لم

يه بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة

الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل بها

عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه

شوب مصادرة على المط الكهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف لا يستدل

به اذ لا نص فيه على النحو فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه

او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في

رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب

على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها

عوذا تزجى خلفها اطفالها اي مخلوقها الواهب المائة الهجان اي البيض من

النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة

الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها اضيف اليها بالفعل

يجي حذ منها او عبدها حقيقة فاضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة

جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالتاء المعجمة والجيم

على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير عائد الى العبد واطفالها منصوب

على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول

ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي

من القصيدة ولما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص

وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف ولكنه

باللام

باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة

وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل

اشتراكهما في كون المضاف والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا لا اشتراك

مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق

يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشبهه وهو الضاربي

والضاربه مع غيرهما لحمله قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي

الضاربك في الضاربك مضاف وقول من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعول

والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى الحمل اي لحمل

على ضاربك فالحمل ناقل المفعول له والمفعول فاعل حملا وسائر ائمة ادى ضلى

اسما الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام يعمل لانها كانت مع اسميتها ... على

الاضافة ولم ينظر الى حصول التخفيف في الواضاربك ولذلك لم يحصل التخفيف بالاضافة

بل يفضل الاتصال الضمير لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا

الضاربك عليه لانه من باب وحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير

متصل محذوف التنوين قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجعل للضارب زيد عليه لانهما

ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك للاتصال لا للاضافة

لانه لو سقط للاضافة لكان ينبغي ان ينصب ذلك اولا على وجه يكون الضمير

منصوبا بالمفعولية ثم يجيء ويقال ضاربك كما ينصب ضارب زيد ثم يضاف ويقال

ضارب زيد ولم ينصب ضاربك فعلم انه اسقطت لاتصال الحافي لا للاضافة ولقائل ان

يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف

التثنية وصار الضمير المنفصل متصلا فصار عندا بك وحصل التخفيف جدا ثم حمل القضا

عليه لانهما من باب وحيث كان كل منهما اسما علا مضافا الى مضمر منفصل من غير اعتبار

حذف تنوينهما لتبين الاضافة لا اللاضافة ولم يحمل الضارب ن عليه لانهما ليسا

بواحد ولعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والقضا

الوجود الضاربك حملا على النظير بهما على اللغوية عن اسند لا لا القراد على جواز القضا

نبدس جانب المفصل على موافقة بعض النسا وجى مالك ان تحمل كل واحد منهما

الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب نبد فعنى قوله وضعف الواهب

المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف للمجرد عن اللام على المحلى

به المضاف اليه صفة مصرحة باللام لانه بتوسط العطف نحو

مثل الضارب زيد كما عرفت فانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بال

الضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه مع بعد مافيه من توهم

مشابهة المصادر على المطعلى التقدير الاول وان جاز كل من العطفين الجزئين

الى مسئلة ظاهر الى على القراد في الاسناد لاسيما ولا يضاف موصوف الى صفته مع

بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئة التركيب الوصفي وال

ضافي معنى اخر لا تقوم احدهما مقام الاخر بهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى

موصوفها فلا يقال مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع بجرد قطيفة بمعنى

قطيفة جرد من غير زيادة ويرد على الفائدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف

الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء

وكذلك هذا التركيب اضافة موصوف الى صفته المسجد والغربي صفته

٨١

والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة فقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب

بان مثل هذه التراكيب متاول فيحمل الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع

ويحمل على معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد

اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا

اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه

منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع

الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة

الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء

على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يمشي في جانب الغربي بال

لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه

اللهم الا ان يقال هناك مكانا جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب

هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي عبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فتنقسم المعنى

ويرد على الفائدة الثانية وهو قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة

واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت على الموصوف واضيفت

اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار

كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لا ان يكون قطيفة وغيرها

مثل خاتم في كونه صالحا لا ان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصصه

به كالمضاف اليه خاتم الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث

انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يخفى

إلا إذا كان أي شابه المضاف إليه في العموم والخصوص أي ذلك المضاف إليه سواء كانا مترادفين
كليث وأسد أو في الاعتبار كحبس ومنع أو في الصدق كالإنسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف إليه فإنك إذا قلت رأيت ليث
أسد لا يفيد إلا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الأسد وإضافة الليث إليه لغو
بخلاف إضافة العام إلى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فإنه أي المضاف فيهما
يحصل بسبب إضافته إلى المضاف إليه ما لا يبقى على عمومه سواء كانت الإضافة
للتعريف أو التخصيص واعترض على الشيخ إذ لو كان اللام فيه للعهد ظاهرة وأما إذا كان
للجنس ففيه خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص قولهم
سعيد كرز ونحوه فإن سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث وأسد مع أنه أضيف
أحدهما إلى الآخر فأجيب بأنه مؤول يحمل أحدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكأنه
جاءني سعيد كرز كأنك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ثم يقول لو أكرز سعيد لأن فصيح بالإضافة
التوضيح والقلب أو نحو من الاسم غالبا وإذا أضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة
ما ليس في آخره حرف علة أو الملحق به وهو ما في آخره واو أو ياء ما قبلها ساكن
ملحقا بالصحيح لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل الحركة أو لأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة
اللسان فلا يثقل كما لا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء وكذا بعد السكون
إلى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل غلامي ودلوي وظبيي في الصحيح والملحق به
والياء مفتوحة أو ساكنة وقد اختلف في أيهما الأصل والصحيح أنه الفتح إذ الأصل
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حكما

٨٢

فبناؤه على الحركة الفتح والسكون إنما هو عارض للتخفيف فإن كان آخره أي آخر الاسم المضاف إلى
ياء المتكلم ألفا تثبت أي الألف على اللغة الصحيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي
ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها أي الألف حال كونها لغير التثنية ياء
لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب ألف التثنية لعلا
أي لئلا التباس المرفوع بغيره بسبب القلب وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياء
أسقط النون للإضافة وأدغم الياء في الياء مثل مسلمي وإن كان آخره واوا قلبت
لاجتماع الواو والياء والأولى ساكنة مثل مسلمو إذا أضيف إلى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لأنها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء
الضمة قبلها تغير بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وإن كانت قبل
الياء فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي
لخفة الفتحة وفتحت الياء أي ياء المتكلم في الصور الثلاث للساكنين إن لم تحرك
ولخفة الفتحة فيها وأما الأسماء الستة التي مر البحث عنها فمضافة إلى غير ياء
المتكلم فأخي وأبي في الحالات الثلاث أخ وأب منهما إذا أضيفا إلى ياء المتكلم أن يقال
أخي وأبي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف فجعله نسيا منسيا وأجاز المبرد منهما
أخي وأبي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وإدغام الياء في الياء
في ذلك بقول الشاعر وأبي مالك ذو المجاز بدار وحمل الأخ على الأب
لتقاربهما لفظا ومعنى وأجاب عنه المصنف من شرحه بأن ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع أنه يحتمل أن يكون المقسم به أي أبي جمع أب فأصله
أبين سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءان فأدغمت الأولى في الثانية

اي قد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا
اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤكم فداؤكم وتقول اي مررت فانه
لامتناع اضافة سلم الى المذكر جمع وهي بلا رب المحذوف عند الاضافة الى يا المتكلم
وانما فصلها من اخي واب لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب
الجمهور وانه نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسما الاربعة ويقال في حال
اضافته الى يا المتكلم في بالي والقلب والادغام فالكثرة اي في اكثر مواد هذه
الاسما لانه وقع في بعضها ابقا الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
واذا قطعت هذه الاسما الخمسة عن الاضافة فيل اخ واب وحم وهن وفم بلحركات
الثلاث ولكن فتح الفا افصح منهما اي من الظم والكسر وجا حم مثل
يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك وجا مثل خبء
بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو
بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل
عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك ومعظم
اي جاء حم من هذه الاسما الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة معا وهن مثل يد
اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت
هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف
باسما الاجناس والمضمر ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول
الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان

اسم وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسما حكم خاص عند اضافته الى يا المتكلم
ففي اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن
الاضافة لان جعله وصلة الى اسما الاجناس ليس الا بالاضافة اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكواهل
جمع الكاهل والمراد بهما توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام
فلا ينتقض حدها بخروج توابع ان وان ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود
اي متاخر حتى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فخرجت التابع
والثالث نصفا كلا منتقيا باعراب سابقه نائش كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ
من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه فقط فقوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان
هو الابتدا اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث
انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار
عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي
مظنونا به ومظنونا عمل في معموليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا

اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في معموليه فليس انتصابهما [illegible]
واحدة ولتعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان
[يكون] لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل
ولا نحو ظريف لان لفظة كل هاهنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس
وبالجنس للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع ولكن ما صدق كل واحد منها
بالاعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما اوقع كل عليه افاد صدق المحدود على كل فرد
للحد فيكون مانعا لان الظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا [مانعا]
حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل [illegible]
كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوص صيغة ومادة من المواد
احتراز عن سائر التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والعطف
في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول المعنى
في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما تقول اعجبني زيد
غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول
معنى في متبوعها اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص او توضيح
كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم اي لمجرد الثناء نحو اعوذ بالله من

الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة فان الوحدة تفهم من التاء في نفخة فالتاكيد بالواحدة في
ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في
حتى بادر الى تاويل غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل
اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحته ووقوعه نعتا اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على الذات منسوبة
لقبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذات ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض
الاستعمالات بان يدل على ذلك ولا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل
في الرجولية فاي رجل باعتبار الاستعمال في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان
يقع نعتا ومثل رايت اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات
المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا و
في المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم
الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد
هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فيقع
صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ويوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه
كما توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الجمل الانشائية لا تقع الا بتاويل
بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر

بعض بسبب يكون فيها الضمير الراجع الى ذلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم وان
لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا تصح صفة له مثل
جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اي الحسن
الرجل وصفته بحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبار يختص
له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اي الرجل حسن الغلام معنى فيه ولذا
اعتباره فالاول اي النعت الذي هو بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة
امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان الصفة يستوي فيها
المذكر والمؤنث كفعول بمعنى الفاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى المفعول
كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي
النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور
العشرة وهي الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل
يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان
كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتانيث وان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر
او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد
غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته

مثل تقوم

مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة
في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق
النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف يتبعه في الخمسة البواقي كما
لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث
ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضا
ربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن فلم خصصت
الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى
الموصوف بالتبعية وعدمها والحاصل ان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان لا جرم شبيها بالفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت النفي
فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة
لم يكتف فيه بالحكم عليه بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له
بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي
ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن
تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه
والحاق علامة المثنى والمجموع بالفعل المسند الى الظاهر ضعيف يجوز في غير
ولا يضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسر [illegible]

الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل

لا يكسر فلم يكن نحو دعلماء مثل يفعل فلعا الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا انه خرج

الواو من الاسمية الى الحرفية اي جعل المضمر جعل الفعل جبرا مقدما على المبتدا

لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى

التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذم

طرد للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام

معنى بالذات لانه على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله

ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير

لانه يبني ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد

اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي

ان يكون اجمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اجمل منها فلا اقل

من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها

المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم معرف باللام والموصولات فيهما

مساواة ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو

اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما

بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان

عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني

الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو ما جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف

المضاف البتة او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره لان انما

المعارف

المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل

عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة

بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام

والموصول والمضاف الى احدها للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع

لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور عنه لابهامه ولا يليق بالمضاف اكتساب

التعريف من المضاف اليه كانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج

الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل

ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي ومن اجل ان التزام

وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض

لانه لا يبين به الجنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت

بهذا العالم لانه يبين به ان المشار اليه ناس بل يجعل العطف يعني المعطوف بحرف

تابع مقصود اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام

فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو

مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو

تابع لانه معطوف على زيد مقصود بنسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام

وكان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبة الى زيد الذي هو متبوعه ايضا

فقوله مقصود بالنسبة احترازا عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فيخرج بقوله

مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد

الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما جميعا اي المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة

ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالوقوع
على المتبوع من غير استقلاله به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
السنة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جماعة منا
اورد فيه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في القسم الحرف ان شاء الله تعالى مثل قام
زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والكريم
فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والكريم ههنا جهتان احدهما كونها
صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه والآخر كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع
لا انها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لانه يتوسط حرف
العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن
قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد
المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق ملفا فقيل فيجوز
وقوع الواو بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة
من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله نعم لها
منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية فلو
اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال
في امالي الكافية ان القائل مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه

وبين

وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه
في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو كان حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم
فيه نظر لان الحرف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيها ما يدل عليه في غيرها من الجمع
والترتيب وغير ذلك فجعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر
بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب ولا المجرور
المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالعطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان
كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده بمنفصل له نوع استقلال
ولم يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان
يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا
لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحصل الاختصار بترك
التاكيد سواء كان الفعل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله
لو شاء الله ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا بعد حرف العطف لتاكيد

التقوى وانما قال يجوز ترك التاكيد لانه قد يؤكد المنفصل مع الفصل كقوله نعم من
فكيكون فيها سوى الغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان
مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح وانما
عطف على الضمير المجرور باعادة الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضمير المجرور
لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
للمجرور ضمير منفصل كما في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما في
المرفوع المتصل في استعارة المرفوع له ولا يكتفي بالفصل لان الفصل لا تاثير
له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل
لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت
بك وبزيد والمال بيني وبينك فالمعطوف هو المجرور والعامل يكون جره
بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد
فيكون جره بالثاني لفظي لحرف التايد فكفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة
الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين وعندهم تركها اضطرار
والجار الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان
قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جائني كلهم والابدال منه في نحو جائني
جالك من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور
في نحو مررت بك نفسك والابدال منه في نحو عجبت بك جالك من غير اعادة

الجار

٨٨

الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي
الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد اعني المؤكد والبدل في الاغلب اما كل
المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا
منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى
متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف فان المعطوف يغاير المعطوف
عليه يتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد
المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع
عن صرافة الاتصال فيناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل
في مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع من الاحوال العا
رضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها وانما قلنا
في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له
من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه
وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا
عن مثل قولنا يا زيد والحارث فان الحارث معطوف على الرجل
وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن
اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
واما في نحو ثنائي وسنائي فتقدير التنكير لمقتضي عدم التعيين

شنفيا والمعروض

وما سبق من ان العبد ذا الجمة عبارة عن عدم الشارة المذكورة الان اضافة الصحة اليها والاضافة مفقودة
منه لا انفصال لكونه
سيد

اى رب شاة وسخلة لها او محمول على لكارة الضمير كرته رجلا

على الشذوذ اى رب شاة وسخلتها اى رب شاة وسخلة

شاة وكذا المعطوف مع المعطوف عليه تماما الى عارضة له بالنظر

الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه نظرا

وجب بناء المعطوف فى يا زيد وعمرو لان القسم زيد بالنظر

الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمرو مثل

زيد فى كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه فى يا زيد وعبد الله

فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله

مضاف ومن ثم لى من اى ومن اجل ان المعطوف فى حكم

المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز فى تركيب ما زيد بقائم

او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع فى ذاهب اذ لو نصب او

خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو

ممتنع لخلوه من الضمير الراجع فى المعطوف عليه العائد الى الاسم

فما ينبغى الا الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ وهو

عمرو او يكون من قبيل العطف الجملة على الجملة ولا مانع

منه ولما كان لقائل ان يقول هذه الفائدة منتقضة

بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه

ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه

ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذى يطير

فيغضب

٨٩

فيغضب زيد الذباب لانهما اى الفاء فى هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية

بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية

مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى اذا يطير

الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانى فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببه

الذباب ويمكن ان يقدر فيه الضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب فاذا عطف

اى ملتبس العطف بناء على وجود ما يكتفى بان عطف اسما على معمولى عاملين

وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف هنا محمول على معناه اللغوى

اى امالة الاسمين الى نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى

على معمولى عاملين على حذف المضاف انما قال على معمولى عاملين لا على معمولى عامل

ثلاثة جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وحمل على اكثر من اثنين فانه لا خلاف

فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان لا يكون الثانى عين الاول وذلك لدفع

وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه

ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له

وذلك العطف كما وقع فى قولهم ما مثل سوداء غرة ولا بيضاء شحمة وقول الشاعر

اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا وان كان يجب الظاهر

لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام

عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة واجاب بحسب الصورة

والمؤول للامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها ونحو

جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز فى جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو

فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا يعنى الا فى صورة تقديم

نا خبر المرفوع او المنصوب لجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما
خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجيز هذا العطف
في الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه
نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا
مقررا عنده في النسبة اي كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان
المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به
تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع انك تريد
بالقتل الضرب الشديد فيجب ح تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى
الحقيقي او المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض
متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه
لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب
زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة
بالتفصيل الذي ذكرناه او في الشمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع
تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل
لجميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم
بكل وكلا والجميع واخواته وكلاهما وكلتاهما وقد بعضهم نحو هذا الشمول هو الغرض من
جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل

عن حد

عن حد التاكيد بقوله امر المتبوع اما البدل والعطف فلكونهما خرجتا بقوله اما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع
ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه من تحققه
لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد
لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب
الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير
اللفظ الاول واعادته حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت
ضربت انا فان في الاخير حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ التكرير
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا
لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا
او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد
اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم
اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي فان التاكيد المعنوي مختص
بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما
وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل
معنى هذه الكلمات الثلث في حال الافراد منه وقيل اكتع مشتق من حول
كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي
وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات
خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيد بالتامل الصادق فالاولان
اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث

باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد بهما تقول
نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة وانفسهما بايراد صيغة الجمع
في التثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما وانفسهم في
جمع المذكر العاقل وانفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني كما
سمى النفس والعين اولين تغليبا لما الغرض منه سمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما
للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان
او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله على قراءة الكتاب بكله
وكلها على قراءة الصحيفة كلهما وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن في ملك
النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي يعني اجمع واكتع وابتع وابصع
بالمهملة او المعجمة يقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة
او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا
اكتع كتعاء اكتعون وكتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع بصعاء البصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان
او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الالف
لان الكل ما لم نلحظ اجزاءه مجتمعة لم يصح اجزاء لا يقع تاكيده بكل
واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما
الحكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس
والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم

بالنفس

بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده
بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيده بمنفصل
المستتر نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستتر في اكرمني بقوله
هو فقال زيد اكرمني نفسه التبس التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه
الصورة اجرى بقية الباب عليها اي انما قيد الضمير المرفوع لجواز تاكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
فانه لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل
بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم الالتباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس و
والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع اخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة
على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث تبعية لا بالا
صالة لكونها اقل منه دلالة على المقصود الاصلي وهو الجمعية فلا تتقدم يعني
اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع
اخواته بدونه اي بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى
الجمعية والتقدم ذكرها بشانه التبعية بخلاف الاصل البدل تابع
مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة
الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك
وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت

والتاكيد وعطف البيان لانهما ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به
وبقوله دونه احترز عن المعطوف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع
التابع وما يصدق الحد على المعطوف ببل لانه متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بحسب المعنى فانه قيل هذا الحد
لا يتناول البدل الذي يعد الاشتمال نحو ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد
وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة
المقصودة بنسبته ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى
المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى
التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبة ما
نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويكون ان يقصد بنسبة الشيء الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا
ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل
اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فا
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل سببه
غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل
منه نحو سلب زيد ثوبه او العكس نحو سبا لو نك عن المشهور الحرام فتاله
فيه وبدل الغلط اي بدل سببه الغلط فالاضافة في الاخيرين من
قبيل المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعني يصدقان على ذات واحدة وان تغاير مفهوماهما كقولك مررت بزيد
نحو جاءني زيد اخوك في زيد واخوك فان اختلفا معنى ما فهما متحدان ذاتا

قال

قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين البدل الكل من الكل وبين
عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان و
المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل
هو الثاني فقط وكذا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه
انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى
الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل
ثم يكون التوضيح الحاصل به مقتضى ان ابتداء المقصود اصالة هو الاسناد اليه
بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي البدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي البدل الاشتمال بينه وبين الاول اي
المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا با
عتبار ذاته وبتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا
في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة
الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل
الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه
فيدخل فيه ما ان كان المبدل منه جزءا من البدل قد يكون ابداله منه بناء على هذه
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمنافسة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو

مركوز فيه مناقشة في المثال يمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت رجلا حمارا

فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه بأن البرج عبارة عن مجموع البنيان تمام مجموع

هذا البدل قسيما لها اساسا ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته ووروده في

العلم ووقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط

تقصد اي يكون بأن تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما

بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل

منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين

نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة

من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود

من كل وجه فانه اذا نعت يكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية

ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدان

لقيتهما اياهما ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل

ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المتكلم

والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فمنها بدل الكل يلزم ان يكون المقصود

انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال

والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول

الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمي

واعجبتك علمك وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان

تابع شامل لجميع التوابع غير صفة اخرج به عن الصفة يوضح

متبوعه احترز عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد ولا يرد

انقص من غير المقصود صح

ولا يبدل الظاهر

من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح

لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم

بالله ابو حفص عمر قال ابو حفص كنية عمر بن الخطاب رضي الله عنه عطف بيان له وقصته انه

اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء

واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء

وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب

ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر

له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذه بيده فقال ضع عن

راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي

فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك

البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف البيان للبكري جاز وان جعل بدلا

منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو

غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا

وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله

ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير

المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حال ما ترقبه

لانه فارق روحه لانه لا يبقى ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي

بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بقوله انا ابن التارك البكري بشر على ما كان

الاعرابي

الا وهو اي البدل

واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد بالحديث وذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وان ذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا ان زيد في قولك مررت باخيك زيد لان كان الثاني اوضح فقط وعطف بيان ان كان اوضح متوسط

عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب
الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا المثال اي كل ما خالف حكمه لحكم
عطف بيان حكمه اذا كان بدلا لانفصاله صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام
زيد وزيدا بالضم والنصب في زيد حملا على اللفظ ونصبا على المحل اذا جعلته عطف
بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اغيد المبني ثم
المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو
لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم
ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة
المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة
بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
او يشبهه به كالمبهمات فانها تشبه الحرف في احتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما
او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه
ككسار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابهة للحرف في الخطاب او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ
فيمن قرأ بالفتح او وقوع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا
المقام من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر
مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب
امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع

هذين

هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمه لمنع الخلو
وانما ... ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تفننا ١٢
ما اخر التنبيه لكنه التقديم ما هو مقصود وموجود لشرفه والقابه اي القاب
المبني حيث حركات او الجزم وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات
الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيلقبون القاب المبني على المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها البصريون الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الواو في يعمل مفتوحة مثلا والجيم
مضمومة وحكمه اي حكم المبني ان لا يختلف اخره المترتب على بنائه اي لا يختلف اخر اي
اخر المبني لكن لا مطلقا بل لا لاختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف
العوامل بل من الحركة ومن اوله ومن بعضها اي المبني الثابت باعتبار
الجزء المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال التصريح بحيث
الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما بعض
الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فحده ثمانية ابواب فبناء
الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء
الاعراب ولما كان مبنيا على الحركة فلا بد مع ذلك من علته الحركة

احدها علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة
انما المالحق بنون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي
عن نفسه او لمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد
بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن
يتكلم به وانت موضوع لمن يخاطب به فيخرج بهذا القيد لفظ المتكلم
والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او لغائب
تقدم ذكره فيخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما
اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه
متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل
واحد منهما السدس فانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما تقدم الحكم فانما جاء في ضمير الشأن والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكر شيء قصدا لتعظيم القصة
بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفوس ثم يفسرها فيكون ذلك

ابلغ

ابلغ من ذكره اولا مفسرا فكانه صار في حكم العائد الى المتقدم المعهود
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر
بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج
الى كلمة جزء قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء جاور العامل
نحو ما انت منطلقا او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير
المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ليكون كالجزء منه وهو
اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر
وان قسم الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل
لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل
فقط لانه لا مانع يمنع من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
انشاء الله تعالى فذلك اي الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد
المجهول الماضي المنتهي الى ضربن صيغة جمع الماضي المعلوم ومنتهيا
الى ضربن صيغة الجمع الغائبة المجهول الماضي بدء بالمتكلم لان الضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر الضمير الغائب لانه بعد المخاطب في صورة التعريف هكذا
ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل
انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن

والضمير في انت للانثى هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احوالها من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل
وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم
الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى
انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك
اياكما اياكن اياه الى اياهن نحو اياي اخترت فاكتبني والمختار ان الضمير هو ايا
واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي لمثال المتصل بالاسم نحو
مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن
وكان القياس ان يكون الضماير لكل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة
لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين تدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير
ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا مشترك بين
الاربعة المثنى والمونث والمجموع المذكر والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا
وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع
الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة
فصار المجموع اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل واحد من الانواع

الخمسة

الخمسة اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى
ويبقى التلك الامور علامة لا منافاة لا نطول الكلام بذكرها المرفوع المتصل
خامسة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع
فاعل فهو كجزء الفعل نحو ودافي باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيئ فيكون فيما
بقي دليل على المحذوف علي ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع
الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو زيد ضرب وللواحد المونث الغايبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند
ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع ولهذا يجتمع مع الفاعل الظاهر
نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحد
انوف الواحد مذكرا كان او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر
نحو تضرب وللواحد الغايب وللغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة
مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان [illegible] وزيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والذين يعقد ضاربون والهندات ضاربات ولست الالف
في ضاربان والواو في ضاربون لضمير لانهما ينقلبان ياء في حالة النصب والجر
والضماير لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا
في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان

عليه في التبع فلو كانت ضمائر تتغير الا ترى ان اليا في تضربين والنون في تضربن والواو
في تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيها اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية
والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مع تمكن المتصل اي منصوبا
لاجل شيئين الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذرها الان وضع الضماير للاختصار وا
لمتصل اخصر فمع امكان الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل
بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به
اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل ينافي الاتصال ويتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله
لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنى بالا
اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع
لا يتصل بالحروف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه
اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي
تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير من هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب
الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم ان
الظ علم انه وجه ما هو خلاف الظ وهو زيد ولا لا حاجة اليه وانه وضع
لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من غير ما هي له كما هو الظ ليكون
اشمل اختصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم الضمير على

وما ضربك

وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال
الحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا
وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير
الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها
وانما نفيع ذلك اذ لو كان هي فاعلا لا تاكيدا ولا لكان داخلا في صورة الفصل
لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لانه لا فاعل به لتمكن من ان يدع ضاربة هي
وروي عن الزمخشري ضاربه هي لحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال والمختار التمثيل
صورة لا لبس فيها لثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان
كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين
اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها حيث يجب الانفصال
في الثاني احترازا عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي الضمير
الذي هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا لم يقدم الاعرف وله يلحقه طعن في اول
الوهلة باياه على خلاف الاصل وحكى سيبويه نحو تجويز الانفصال ايضا نحو
اعطيتموك تلك الخبر اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته
متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما انفصله
وان كان متصلا نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا

الى الاول بالاضافة وبنصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم
فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك
للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف ان يكونا ولكن ما قد تساويا
الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول لئلا يلزم
الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما
على تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال ما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميري غائبين واعطيتك
اياك مثال ما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكنه ما قدمته والمختار
في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها الانفصال كما تقول كان زيد
قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ لانه خبر المبتدأ اي كان خبر فيما
يجب ان يكون منفصلا لان عامله معنوي فيجب ان يكون ضميرا مستقلا بنفسه
نحو زيد هو وان بدا تماما كننه لانه شبيه بالمفعول وخبر المفعول فعرفته وجب
الاتصال في شبيه المفعول ان لم يكن واجب الانفصال فلا اقل من ان يكون جائز
الاتصال لكن الانفصال مختار لانه رعاية للاصل اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول والاكثر في استعمال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا
مبتدأ محذوف الخبر فتقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولاهما لولاهم لولا هي لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن
وكان القياس على ما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن عبر الاسلوب تنبيها
على انه ليس بمقرر وكذلك الاكثر في الاستعمال لا انفصال الضمير المرفوع بعد عسى
نحو عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك ومثلك الى آخرها

نحو

فذهب الاخفش الى ان المضاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان
الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام معه
ضمير المرفوع وقع موقع مجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر
والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش توقف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه
واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير المنصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان
عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهما ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه
في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه تلك الياء
لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن المعظم
بلا حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي للاعراب نحو يضربني لتقي آخر
المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة نضربن لانها في الوسط حكما وبخلاف
كسرة لم يكن الذي كغزوا وقم الحق لعروضها وانت مع نون الاعرابية الكائنة
فيه اي المضارع ومع لدن واخواتها يعني ان وكان ولكن ليت ولعل مخير
بين الاثبات بنون الوقاية للمحافظة فظاعن الحركات العارضة في غير لدن
وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما في لعل
لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار نحو نون
الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف
الاصل في من وعن وقد وقط وهما يعني حسب للمحافظة على السكون اللازم
لان الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار
والمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة توسط بين المبتدأ والخبر قبل

الحروف

العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو انت الرقيب صيغة

مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما او خطابا او غيبة ويسمى هذا

المرفوع فصلا وذلك المتوسط لفصله ذلك المرفوع المتوسط بين كونه

اى كون الخبر نعتا وخبرا انما يصلح لهما ثم التسع فادخل بينهما للا لبس فيه

عند الاختلاف لعراب بكون المبتدأ وخبرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس

وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل

انما يحتاج اليه بينهما او افعل من كذا لا تحاقه بالمعرفة لامتناع اللام منكر كان

زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل ودونه

ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتها ولا موضع له

اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند

بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استعمل الفاء

الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم

النحاة بكونه مبتدأ لان العرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره

فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطف على التاء

مفعول يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في نحو انت

الرقيب وعلمت ان زيدا هو المنطلق وفي بعض النسخ المتن مبتدأ وما بعده

خبره بدون الواو ويتقدم ضمير قبل الجملة وابراد اللفظ

قبل للتاكيد التقديم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد

ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجعه ونا لك نحقيقه

اعم

اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام

ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير

القصة اذا كان مؤنثا لا للمطابقة اذ كان العمدة فيها مؤنث لتحصل المناسبة بين

ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بعد القصة من الجنس المذكور

والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة لبيان الواقع ليس لها في بيان

القاعدة فانه لا يدخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا

ولم يلزم استدراك قوله بالجملة بعده نعم هذا لولم يجعل التقديم على ما كان

انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان يكون هو المبتدأ وراجعا الى الشأن

وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير الغائب يقدم الجملة مفسرا بالجملة

بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية بل اعتبار تفسير

بجملة زيد قائم كان لا يخفى ويكون ضمير الشأن والقصة متصلا ومنفصلا واذا

كان المتصل يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا

بان كان المبتدأ كان منفصلا واذا كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان

مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل البارز وحذفه عن اللفظ

بالضمير كان منصوبا حال لكون منصوبا ضعيفا او جائزا مع ضعيف بخلاف

ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه في صورة

الفضلات واما ضعفه فلان حذف الضمير المراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام

مستقل مثاله ان من يدخلها الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع

ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بقية الاضمار ههنا منصوبا لازم

كقوله تعم واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه اذا خففت

بين الاسم والمسمى

اى فيجيء ثانيه

للمنفصل كان زيد قائم مثال المتصل

المستتر وانه زيد قائم مثال

ان وان لتغليبها بالتشديد في الواقع فيهما بعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة
في الملفوظ كما في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة
في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل
لم يجدوها عاملة في الملفوظ فقدروا عملها في الضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها
علامة انها اجدر به فلم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المقصود
منهما كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف الشان مع ان المفتوحة
حقيقة اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية
فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية حسية
ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز
لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة باعتبار حالها للمذكر الواحد
والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان
رفعا وذين نصبا وجرا اي ذا وذان وذين حال كونها لمثنى المذكر قدم ليكون
الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله تام
مع ما عطف عليه متعلق لكل واحد منها بحال خبره وقد يجيء في بعض اللغات ذان
في جميع الاحوال اي الرفع والنصب والجر منه فقوله نعم ان هذان لساحران على
احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا وتي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه
بني منها الا هي وذي بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها
وقيل هما الاصلان والقول باصالتهما اقرب الى سائرهما الفرعية

الالف

١٠٠

الالف بانه وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل
الياء بها وللمثناة اي مثنى المؤنث تان رفعا في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من
لغاتها الا تا لكثرة دورانها على السنة النحاة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر
ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين
للتثنية المنصوب والمجرور فوضعها على صورة المعرب اتفاقي في الفصل لا عن
لجوهماذة البناء فيها ولجمعهما اي جمع المؤنث والمذكر اولاء مدا وقصرا اي ممدودا
ومقصورا وان لمان مقصورات وتلحقها اي الاسماء الاشارة يعني يلحق اولها يكتب بالياء
على سبيل اللحوق والعوض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة
ها فهو ليس في الحقيقة منها عام حرف جيء به للتنبيه على النسبة الثانية
كقولك هذان بدنا ثم هاتان بدنا ثم وتتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها
فلو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك تلك وهي اي حرف الخطاب
خمسة والقياس يقتضي الستة لاشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة
مضروبة في خمسة من انواع الاسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما
وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع
الاسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ينتهي الى ستة فيكون اي الحاصل
من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى
ذاكن وهو يعني ذلك اذا اشرت الى مذكر خاطبت مذكرين ذاكما

لما اشرت الى مذكر خاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكما وذينكما اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرين
وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن
وتينكن واولئك باللام ولا بالقصر الى اولئكن وافعلاكي واماتيك فقد
ادرجه الى الزمخشري والمالكي في الفصاح لا يغرنك فانه خطأ
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط ولعل المتوسط لان الكلام
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما لم تحصل المذكورة استعمالها احق من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخريين منها لم تتخذ هذه الفرق مذهبا واحال الغير فقال
ويقال تلك وتانك وذانك مالكون هاتين الاخريين مشددتين واولا
لك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد
ان يجعل الكاف اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تانك وذانك
وذانك مخففين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف
حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء فكلها للمكان الحقيقي
الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما الذا
اوسع من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول
المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث
جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما اي فاعلا او غيره لا يصير جزءا تاما ان كان تم من
الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يحلل اليه
المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول

بغيرها

١٠١

وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا الاجزاء مطلقا لانه ان كان مجموع الموصول والصلة جزءا
من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزء الكل لا جزءا تاما اولينا الا بصلة وعائد
والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي لان الاصطلاحي عبارة عن جملة خبرية
مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه تعرفها على معرفة الموصول فلو
عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا
في له عائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا
لانه لا اخراج منه اذ ليس بجنس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال
جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا
يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد
مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الحرز
عن مثل الذي يجيء والتحيات الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان يكون جزئية
او غير جزئية ولا يكون بحسب الواقع الا جزئية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
ولذا لم... ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول
عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها
كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا غيره وصلة
الالف واللام اسم الفاعل او المفعول لان اللام الموصولة تشبيه باللام
الحرفية فجعلت صلتها ما هو جملة معنى مفرد صورة عملا بالحقيقة والتشبيه جميعا
نحو الموصولة الذي للمفرد المذكر والتي للمفردة واللذان للمثنى المذكر واللتان

للتى المؤنث يكونان وبالالف فى حالة الرفع وبالياء فى حالة النصب والجر واللاتى
على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كاللائى
جمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء
فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث
الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللوائى لجمع المؤنث الا انها
فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء واللائى بحذف
التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا كما عرفت وما قد جاء
فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ابتغى بمعناه فيمن يعقل ويستوى
فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب
ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وايه بمعنى التى نحو اضرب ايتهن
فى الدار اى التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى فى لغتهم
مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر
ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اى الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى
والتى اى المثنى والمجموع والعائد المفعول اى العائد الذى لا يتم الموصول
الا اذا كان المفعول يجوز حذفه ان لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان
فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى ويقدره
اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى اوعانهم
يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه من النحو

اى اللتى

من المسائل

١٠٢

من المسائل وتدريبه فانهم اذا قالوا اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية
بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من المسائل النحوية
وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع
فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر
عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى والتى او بالالف واللام فادة الباء ليست
صلة للاخبار لان الذى مخبر عنه لا مخبر به صدرتها اى اوقعت كلمة
الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى
موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضع الذى كان له
فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه من الضمير خبرا بعد
على الحال اى صير اخره يعنى جعلته خبرا عما صار فاذا اخبرت مثلا عن زيد
من جملة ضربت زيدا كلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت
فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى
كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول ضربته ضمير الذى واخرته المخبر عنه
يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى
مثل الذى والالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة اى خص الالف واللام بالجملة
الفعلية وخاصة اى خصوصا ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها لانه
صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن انه
بوضع اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذى تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ عن المتصرف نحو نعم وبئس

وحبذا وعسى وليس لانه لا يجيء منهم اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر بالذي من زيد
في ليس زيد منطلقا وشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستغنى
من اسمي الفاعل والمفعول بمعناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا ابني اسم الفاعل من
سيقوم يكون قائما او يفوت معنى السين فان تعذر منها اي الامور الثلاثة
التي هي فصل الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه تعذر امر منها
تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان
مخبرا عنه لامتناع [illegible] في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل والعاقل
بدون زيد لاستلزامه في وضع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر
عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز في عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي
عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي هو في
موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذا امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان
يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك في الضمير المستحق
لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصحيحا للذي لاستلزام ذلك عود
الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه

اي على

١٠٣

اي الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه
بان يقال الذي ضربته غلامه زيد لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ
اي ما بعده كل منهما ممتنع وما الاسمية الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد
قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما وموصولة نحو عرفت ما اشتريته
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما مفردة نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بالجملة نحو ربما تكره
النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي او الشيء المعرف عند سيبويه نحو
قوله نعما هي اي نعم شيئا هي او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب
كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من [illegible] ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما
بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بالجملة
نحو من جاءك فذكرت [illegible] لكن كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة وأي
للمذكر واية للمؤنث كمن في [illegible] الا في [illegible] وانتفاء التامة والصفة
فأي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم
لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها
الرجل فيكون اي تقع صفة اتفاقا فلم يجعل المص كمن التي لا تقع صفة اصلا
واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل الاستفهامية لان معنى
مررت برجل اي رجل برجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرف كل احد نقلت
الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من الخمسة معربة بالاتفاق وحدها اي و

لا شئ كما في لا عرابيتين هما من الموصولات الا على الضلالة في اللذان واللتان وفي التعالي
وانما اعرب لانه الزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم التمكن خلا بوده
حيث واذ واذا الا انها كانت موصولا تحذف صدر صلتها كقوله تعالى ثم لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأه بالضم اي ايهم هو اشد عتيا بنيت
موصولة عند حذف صدر صلتها اما لبه شبه الحرف من جهة الاحتياج الى
امر غير الصلة بنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها
كما حذف من الغايات وما بينها وبين المضاف اليه ولم يستثني الموصوفة لبنائها
مثلا بايها الرجل كما استثني الموصولة صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادي
ما يقع مقيدا فهو مبني بناء والموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكر ثانيا وفي قولهم
ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون
بعده مفردا بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر المبتدأ محذوف كما
اذا قلت الاكرام اي الذي صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون
كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شئ وههنا عبارتان
احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شئ والثانية ان ما معناه اي شئ
وذا زائدة والظاهر ان مؤدى لسانها واحد كان معنى تركهم بكمالها بمعنى
اي شئ انه ليس لكل منهما معنى باستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم
من مجموعها اي شئ وجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول
لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة
فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه

على ان يكون خبر المبتدأ محذوف ولم يعين المص لفوت المطابقة بين السؤال
والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذي هما
من الافعال المبني الاصل فعلة بنائهما كونهما مشابهة لمبني الاصل فيما المعنى بمعنى
النحو واوه بمعنى المتوجع فالمراد تحرجت وتوجعت عبر عنه بالمضارع للحال لان
المعنى على الانشاء وهو انسب ان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا
اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء الحجازية وبكسرها
في بني تميم وبالضم لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لانه اكثر
اسماء الافعال بمعناه والذي عليهم على انه قال ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتهما معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ
الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
صه مثلا موضوعا للكلمة اسمها قال الشارح الرضي ما يحكى ما قال بعضهم ان
صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على المعنى الفعل فهو علم للفظ
الفعل لا للمعنى اذ المعنى العربي القحيح يقول صه مع انه لم يخطر بباله
اسكت وربما لم يسمعه اصلا فلهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم
يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمجاز ان يكون هذا بحسب الوضع فلا
يرد مثل الضاربة اسمي نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن
بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى
انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
في قم واقعد فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة ولكنه

فياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه
مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر
معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحكى به
صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين
مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما انه نظم واما عدله فلانه
اليه التي هي ان نزال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي اراه
انه كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه
كيف والاصل في كل معدول عنه شيء ان لا يخرج عن النوع الذي المعدول منه
فكيف خرج معدول له الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي
ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين بعضها في كلام طويل ليس ايراده لائقا
اطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان مؤنثا اي لعين من
الاعيان انما قال علما ليخرج باب نزال وانما قال للاعيان وقوله مؤنثا
صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما لمؤنث
وغلاب كذلك مبني في استعمال بني تميم الا في آخره اي صار الا في فعال الذي
للعبا ويكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فالاكثر منهم يوافقون الحجا
في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل
نحو حضار علما للكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستفل لكونه
في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة

اسهل

اسهل من سلوك طرق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على الفاظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولحقت المصدر في عمل نصب اسم فعل
او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصدر
والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على
ما كانت عليه حتى كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال
وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كالمتندم والمتعجب وح
لا يقصد ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما [illegible] على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يقصد من نفسه ما يشابه صوت الشيء كما اذا قلت
غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب من نفسك وح لا يقصد ان يحكم
عليه او به ومنها ما يقع مشابها لامر حيوان اما الى زجر او دعاء او غير ذلك
كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقصد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا
قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية
صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من
حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
ما له الوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل انها مجرى بيان اخذها حكمها ويثبت مجري
ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ
ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان

تشبيهاً بصوت مبني كما رتبنو في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به
للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا
لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض انواع
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين ولذلك ذكرها على سبيل التمثيل ليتناول التعريف
كلها فالاول كقاق اذا صوت به انسان تشبيها لصوت الغراب والثاني كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير علم بذلك ان القسم الاول وهو ما كان
صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير [illegible] لذلك لانه لما كان حكاية
مع تعلقها بالغير الحقت بالاسماء المبنية كما ان كونه [illegible] ذلك الغير كذلك اولا
لكونه صوت الانسان من غير تعلقه بغيره المركبات اي المركبات المعدودة
من المبنيات كل اسم حصل من تركيب كلمتين حقيقة حقيقة او حكما [illegible] ان
اعرفنا او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا قبل الحال
ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليتناول نحو مثل سيبويه فان الجزء
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث
يجري الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين
جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية و[illegible] يحصل القيد خمسة عشر عن الحد
مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف [illegible]
النسبة على وجه يخرج منها هو النسبة اصعب من خرط القتاد ولا احسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة التركيب لاحد الكلمتين مع الاخرى
ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيب التي في عبد الله النسبة التعليقية

عن نسبة الاضافية وهو ظاهر [illegible]
هيئة التركيبية [illegible]

لان

التي تكون بين الفعل والمفعول له لاصبح خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه
مع الاخر لا يدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر
لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع اخره
في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة وتنزلا منزلة
عشر واخواتها يعني اخواتها حادي عشر من ثاني عشر الى تسع عشر او اخوات كل
من خمسة عشر [illegible] او ورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء
تم الجزء منه من العدد الى ابتداء العشرة او صيغة الفاعل المشتق [illegible] فيه
نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان
المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ هذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يجعلوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزئين اذ [illegible] بعض الحروف من كل جزء منطقة الا [illegible]
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر [illegible]
وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار ان اصله حادي
وعشر اذ لا معنى له على هذا القياس لحادي والعشرون ولا فرق بينهما الا بذكر
الواو وبعدنه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزء الاول بل يبنى الثاني
لتضمن الحرف ويعرب الاول لتشبهه بالمضاف لسقوط النون وكلا اي طال لم

لم ينقص الثاني حرف اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا
كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاخر
الى اعرب الثاني مع منع الصرف فبناء الاول انما هو في الفصيح اللغات وفيه لغات
اخر بان احديها اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع الصرف في المضاف
اليه والاخرى بها اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني
الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولكل
ما يكنى به بل بعض وليس كل بعض بل بعض معين ولذلك لم يقل بعض الكنايات
كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك لم يعرف
تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤهما لكونها
موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل
الخبرية عليها وكذا بناؤها لا لتضمن الاصل اذ اصل الاسماء الاشارة وحمل
عليها كذا التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي على اصل
بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عن عدد وكذا كناية عن غير
العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت
للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما
واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما اوقع اللفظ
موقعها ولم يخل عنها صح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب

ومن

ومن الكنايات كأين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي ولما كثر الاستعمال بالكلية انمحى
عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم فاخذ من التنوين تمكن
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فيستحق البناء
لتضمنه معنى الحرف فلذلك لم يذكر المص معها فكم الاستفهامية المنفردة معنى
الاستفهام مميزها اي الذي يقع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز
مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم
الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفردتان ومجموع اخرى تقول كم رجل عندك
وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مجرورا مفردا لان العدد
الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبني عن كثرته صريحا
ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جمع جهته مميزه كانما انبئه عن معنى
التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل
ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الحق هذا في الخبرية كثير نحو وكم من
ملك وكم من قرية وذلك لموافقته خبر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن
لكن جوز الى بحر بيان يكون كم في قوله سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة
استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان
الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر
انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا
نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما اي وقعا كلتاهما

لكم اوفي لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلا هذين النوعين

وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

ثم بين موقع كل منهما بقوله فكلما كان اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية كان

بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهي

حيث هي كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعليه لا يكون

الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء

الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه ويعرف ذلك من المميز بانه تعيين لاحد المبهمات

انما هو بحسب المميز في الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت

في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم

ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا

ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من باب الاضمار على شريطة

التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه ليدخل في قاعدة النصب ولذا لم نجعله من

قبيل الاضمار فلم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية من نوع

داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله

حرف جر نحو بكم درهما او بكم درهم مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت او غلام كم

رجل اشتريت فهو مجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم الحرف او المضاف عليهما

مع ان لهما صدر الكلام لان الجار مع المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم

الجار عليهما لان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدارة

والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه غير مشتغل عنه ولا قبله

حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن

ظرفا

نحوه

ظرفا نحو كم رجلا ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجوز عنده كونه نكرة متضمنة

استفهاما واما عند غير سيبويه فهو خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة

وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هاهنا منصوب المحل اى داخل تحت

قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله

الذي هو خبر المبتدا وكذلك اى مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية والشرائط المذكورة

اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء الا في كل

واحد منهما نحو من وما واي وان ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة

بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين

يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت و

غلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع

ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب

اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن يأتني

اكرمه وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في

جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل

للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا

اذا لم يتجرد نحو متى واين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية ومن بعضهم

ان اذا قد تخرج عن الظرفية ويقع اسما مرفوعا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى

وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشيخ الرضي

وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع

كم رجلا اخواك على قياس صح

في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبرا للمبتدا مؤخر نحو متى

عهدك بفلان اي متى كان عهدك به واما اني فتاتي فيه الوجوه الاربعة

كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية

نحو اي وقت مجيئك اي في وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية

من نوع المحل بالخبر والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قام

وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل الاستفهام والخبرية كالمثال

وهذه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل غير كم عمة اي ما

هو غير باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر اوجه الثلث

في كم احدها رفعه بالابتداء والاخر نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه

اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى

ان هذا الصدق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها اعني

عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخر النصب

على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا

الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان

الاليق بالتعبير هنا من قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى

فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت الفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على

عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف او القدم

يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة

والعشار فحلبت يعني لتضمنه من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي

وهي فيما بلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة

اشهر

١٠٩

اشهر واخشادها لانها نباتا ذو من الحلب ولا تطيع لسهولة في حلبها بادرة

مشفقة وفي ذكر عمة وخالة استطرف وذا الفطرفية ابيه وامه فالاستفهام على تقدير

النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها

خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري

فاذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير

فان نقاع عمة على الابتداء ومصححة توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم الا

ستفهامية كانت او خبرية على تقدير ان نقاع عمة في موضع نصب لانه الفعل

الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا نعت عمة بنعت خالة

وفدعاء واذا نعتها بنعتها وان حذفت حففتها وذلك واضح وقد يحذف تمييز

كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال المقام فيه

دال النهي المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او خبر عن كثرته فظاهر الحال نية

على انه سؤال عن كمية درهما او دنانير او خبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او

دينارا وكم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء وما لك

خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او خبر به فظاهر ان السؤال

والاخبار انما هو بالنسبة الى عدد ضربك اي كم مرة كم مرة ضربت او الى نحو ذلك

اي كم ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية

والفرق بين المعنيين ان الحال المصدر للنوع فقط وان كان للعدد فالمحفوظ

في الظرفية اولا الى تمام الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية

اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم بعلاقة ضربت فعلى ضمير التقليل

يكون كرسضوب اعلى المفعولية الظروف اى الظروف المعدوده من المبنيات المعبر
عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة لذكر البعض ههنا ومنها اى
تلك الظروف ما اى الظروف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون
النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو بعد كما حكي من قبل و
سميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه غايات الكلام كانت
ما اضيفت اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي الكلام بها وانما بنيت لتضمن
معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في احتياجها الى المضاف اليه ولهذا الضم
نحو النقصا كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا تقاس عليها ما عداها
في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتنون في
الى التراب وكنت قبلا احاد الغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب
هذه الظروف المقطوعة بين ما بني عنهما وقال بعضهم انما اعربت لعدم
تضمنها معنى الاضافة معنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضي والاول
هو الحق واجري مجراه اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس
غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم ولعله لم يكن غير من الظروف لشبهه
بالغايات في الابهام الذي فيه كما في الحذف منه المضاف اليه الا بعد
وليس نحو افعل هذا ليس غير لكنه استعمالهما وعدم
تعرضهما بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش
قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر

اى وكذ

اى في الكثير لا يستعمل الا في المفرد اما ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل
مفرد ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا اضيف نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم
كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف اليه في الحقيقة مضاف المصدر الذي تضمنه الجملة
فمن لم كان في اللفظ مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف
اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد بعيد بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى
الجملة ولا شهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل
ولذا كانت داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من انضم المستقبل
محقق من بنيتها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
في الاغلب للكلام في هذا المعنى اذا طلعت الشمس وقوله اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب
العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل في الماضي كما في قوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى في اذا
معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط لشبهها
وكذلك اى يكون معنى الشرط فيها الخبر اى جعل بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وعن
الاسم ابعد على الوجه العزيز المختار ناسلها في الشرط وقد يكون اذا للمفاجاة
مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من بالغم والمراد انه
ملتبس به المبتدا بعدها في باب اذا هو بين اذا الشرطية والمراد بلزوم
المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما يجري من عدم وجوب الفعل بعدها في باب الاضمار
على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل

في اذا هذه المعنى المفاجاة وهو ما قاله لا يظهر فذا يستغنوا عن لفظه بعده لقوة ما فيه من الد
لالة عليه واما الفا فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج بل كلا ورب
الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه
المبرد فانها عنده مكانية وقوله تعالى وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول
به وكلام ابن الناظم فيه بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات زمان وقوف السبع او
مكانه اياه اي السبع وقد يكون بمعنى الحين التي ملكي آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد
يستعمل حيثما تجرد عن معنى الظرفية نحو انا نقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبق البيان
ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها
وضع الحرف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع
بعدها جملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي لتخصيصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد
قائم ولعله مجيئها لم يذكره المصنف ومنها اين وانى فيهما للمكان استفهاما وشرطا اي
حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين
زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى
القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج
اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما
ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد ولهذا
نعم الحاجب بجلالتي فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها

ابقوا

ابقوا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال نفيني صفته فالمراد بالحال
صفة الشيء لا الحال المصطلح كما هو توهم بعض الشارحين وقال صاحب المفصل كيف جار
مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وقد
يستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي على اي صفة
تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو
محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل فهو نحو كيف جئت فهو في محل النصب على الحال
اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف مذ ومنذ مبنيا لمو
افقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم
الجمعة قبلهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا
المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم ما دالتلا
صاحبنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذا اليوم فانه لم لا يلاحظ هذا الا
اليوم اي وحده لا يحكم عليه باولية المدة لان اول المدة انما يكون اي واحد لا مثنى
او شباب فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول
اول المدة فعلا لانه اي لانه وقت ما الى مازمن مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة
يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة الفعل بالقرينة قبلهما اي مذ ومنذ الفعل
اي اللذين الزمان فيصيبانه حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعد المستغرق جميع

اجزاء بحيث لا يستثنى منه شيء نحو ما رأيته منذ يومان اي جميع اجزاء المدة يومان عدم
رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو خرجت منذ ذهابك
او الفعل نحو ما خرجت منذ ذهبت او ان اي ما كتب على صورة العينية متقلبة كانت
او مخففة نحو ما خرجت منذ انك ذاهب او ما خرجت منذ ان ذهبت او الجملة الاسمية
نحو خرجت منذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدها زمان مضاف اي مذ
زمن الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت منذ ذهابك مذ زمان ذهابك
على هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما بعدهما خبرها لكونهما
في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده
خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز وليعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا
فيما اسمان وجاز الظرفان فلا يبعد عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف مقصورة ولدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وفتحها ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح ولدن
بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال لدى
عندي يعني المجموع عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى بدون لدن الا اذا
لانها الحضر عنده وحكمها ان تجر ما بعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب لفظ غدوة
بلدن خاصة غدوة خاصة تماما تشبيها لنونها بنون التنوين في ضرب رجل
غدوة تنصب لكون غدوة اكثر استعمالها من سحرة ونحوها ومنها اي قط مفتوح القاف مضموم الطاء

المشددة

وسكون الدال وضم الدال وسكون الدال

ولد بضم اللام وضم الدال

المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او
المخففة وقد يقال قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل بمعنى حسب لفظا للماضي المنفي اي
الفعل الماضي المنفي اي الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو
ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها الاخيرة
وعوض مضافا عوض بفتح العين وضم الضاد وكسرها للمستقبل اي لظرف الفعل المستقبل المنفي اي الزمان
المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا افارقك عوض وبناء عوض
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بل ليس اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين بمعنى الدائم والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة
اي الى كلمة او المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة نحو هذا يوم ينفع الصادقين بقوله تعالى هذا يوم ينفع فيمن قرأ بالفتح
ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب والحق ان انشاء المضاف الى المبني البناء منه
وكذلك اي كالمضاف من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل غير ومثل وبين مع
ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد بالتحقيق مثل ان تقوم اقوم مثل انك
تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو انا حيث ونحوه من المتشابهة ذكرها في بحث
الظروف ويجوز اعرابها لكونها اسما مستحقة في الاعراب المعرفة والنكرة اي هذا
باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي
لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء
متلبس بهذه المعهودية والمعلومية انما وضع له اسم فهو معرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته
مع قطع النظر من هذه الجهة فهو نكرة فقوله ما وضع لشيء يشمل المعرفة والنكرة وقوله بعينه

به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء وانتظم ترتيبها في الذكر بحسب ترتيبها

في المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان

الواضع لاحظه اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة

لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد

ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا

انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا

تصور زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلومية ومعهودية او الجنسية كما

اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازاءه من حيث معلومية ومعهودية

لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع

الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلومية ومعهودية فانه بهذا الا

عتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت بها لان

الاسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع

العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومية معهودية من

حيث معلومية ومعهودية باعتبار امر عام كلي فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى

المشار اليه المفرد المذكر ووضع لفظ هذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا الوضع

عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص

لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس

ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا

يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في لغة من ابدل اصحاب حمير من لام

بدله

بدله من اللام ولا يعتد بما دخله نسيا آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به

معين لخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم تذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصله يا ايها

يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة

الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع

الاول فان المنادى لا يضاف شيء اليه فيكون كاحدها او يقول والمضاف الى المعرفة يشمل فيه

المضاف الى المعرفة ايضا نحو غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون

بالذات او بالواسطة فلا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ غير او مثل

او النظير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية وقوله

معنى مفعول مطلق لحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احدها هذه الامور اضافة لفظية

فانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا بل تعريف المضمرات وابهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى

ثم المعرف باللام والمنادى مستغن عن التعريف لاختصاص العلم بالتعريف فقال العلم اسما

كان او لقبا او كنية والكنية ما صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية ولا

فقصد به مدح او ذم فهو اللقب وكلاهما اي العلم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا

واحترز به عن النكرة والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال

فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بالفرد

معين بمنزلة الوضع من الواضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك

متناولا غيره اي حال كون ذلك العلم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء

باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها فانها بوضع واحد تتناول بوضع واحد لئلا

يخرج الاعلام المشتركة والمثال الحقيقي انواع للمعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر

اذا التعيين يعتبر اضافتها فيما يكون فيه هذه الترتيب فقال فاعرفها اي اعرف المعارف

يعني فلما لبس عند المخاطب من حيث اضافتها المضمر المتكلم لبعده في الالتباس فيه ثم المضمر
المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لا يلتبس بغيري واذا قلت
انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد به الا عرفت ان الاكثر تقدم
ابعدهما من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره للتنبيه على تقدم غيره اعني المتكلم والمخاطب لانه
ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر الاقسام
المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافا كثيرا النكرة ما وضع لشيء لا
اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المقصودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة لان لهما احكاما خاصة ليست لغيرهما وهي ما وضع اي الفاظ وضعت
لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدود والاحاد
كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن الكثير من واحد من تلك
المعدود بكم وكلا الفاظ الموضوعة بازاء تلك الكمية بان يكون كل واحد منها موضوعا
لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة
مرة واحدة فاذا سئل عن معدود بكم يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر
من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخل في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد
في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل زوج وفرد
ونصف وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط

واصولها

بحث اسماء العدد

المعارف من اضافتها الى احدها

ويقوله لا بعينه خرجت المعينة اسماء العدد انما اخترها بالذكر صح

واصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان
او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين
او بالتركيب اضافيا كثلثمائة وثلثة الاف او مزجيا كخمسة عشر او بالعطف كاحد وعشرين اثنتا
عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة
ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر ومثنيه وواحدة واثنتان وثنتان في مفرد
المؤنث ومثنيها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر
اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بسقوطها لجمع
المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس الامر بالعكس
لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر
رجلا واحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على
الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف
وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما على حاله قبل التركيب
والتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة
الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين ولما
تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر محمولا على التذكير في ثلثة عشر والتاء
في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس
آخر من التانيث في ثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتا
ولما انث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب

تانيثه المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق من المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين
عند التركيب في المؤنث اى من عشرة تجر زاعن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب في احد
عشرة واثنتا عشرة او تحمل فتحاتى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون بسكونها وهي
لغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون ولحق انها بكسر التا لانه منصوب
بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون الى تسعين
فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد
مع تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما
عنى الواحد والواحدة ههنا بعد التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في
التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال
ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الى ان عليهما كاثنان لك بلفظ ما تقدم
من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان
وثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر ثلث وعشرون في المؤنث هكذا
الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة
وللمؤنث الواحد مئتان وللفاني الفتنة فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما
ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى العطف الى ابد عليهما
او عطفهما على الى ابهما الكوند الى ابدا تقا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير
تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد واحدة مائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة ومائة
او ثلث تسع ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشر امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا
واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتا وعشرون امرأة الى ثلثة

وثلثة

وثلثة عشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا
تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعها يجوزان بعكس العطف
في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح اليا البناء
الاعداد المركبة على الفتح كثلث عشر وجاز اسكانها اى اسكان اليا لتثاقل المركب بالكلمة
كما في معدي كرب وجاز حذفها اى حذف اليا بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء
الكسرة كما في قولك جائني القاضي ان لم يحذف اليا الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه
مركبا فاذا زيد بابه اشتغاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي
يجوز كسرها بالكسرة على اليا المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اعرابه لانها مفتوحة الاولى
المركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد وشرع في بيان احكام تمييزها
وابتدا من ثلثة لانه لا يميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ويميز الثلثة الى العشرة
بالثلث الى العشرة محفوظا اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو
ثلثة رهط اما كونه محفوظا لانه لما كثر استعماله اتوا فيه جر التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها سقط التنوين والنون واما كونه مجموعا لانهم الجمع مائة حين
مميز لها ثلث ولفوايه وكان قياسها ان يجمع بتقامات او مئين لان للمائة جمعين
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مات
فلا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مات لكنهم
كرهوا الدلالة على التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تقدم المميز بعينها هو في صورة
المجموع الواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخص
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين منصوب مفردا اما نصبه في

في القعود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع ولا ملغى ما عداها فلا تتم كوهو ان يميزوا
ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يزد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان
عين المعدود لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم ضرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
ولقائل وثلثة مائة اي او مع ان فيها ضرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا البتة
بمائة اي ولما افرده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا افراده
ليكون الفضلة قليلا وممين مائة والف وممين تثنيتهما وممين جمعه اي جمع الالف
وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد
مخفوض قليلا فان ثلث مائة يجوز كما قال ثلثة الالف بعطف لا خلاف التثنية فانه يجوز
مائتا بعل مثل الفاجر مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الا
عداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة
ففي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر به عنه مذكر كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس
بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلث اشخص
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث انفس اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان
وان قلت ثلث اشخص كما في اثنا بطلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على ذكر الفصيح
معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون
مميزا ولا اثنا عشر تمييز لما نقله ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة او التثنية

فكالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكثرة الالات الاحاد في جانب القلة من الاعداد

عنهما

116

عنهما اي عن الواحد والاثنين اذ لما كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذ كان مثنى مثل يجوز رجلان
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة من صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما
استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز
الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما في اثنا
عشر قلت لما التزم والجمعية في مميز ما فوق الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي لجوهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة
للحوق علامة الافراد به هذا اعني التمييز او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فانه
اذا عبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد عليحدة واذا عبر مع علامة التثنية
استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار ولحوق العلامة التي هي اخف على
ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنان رجل وبذلك الاستغناء انما يكون للافادة
او للافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد فلما افاد التمييز ذلك
التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في الفرد من المتعدد اي في
الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك
الفرد عدد الناقص ان يزيد عليه بواحد الثاني المذكر تقول الثاني القول
بذلك انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني
الواحدة مصيرة بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيرا واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا
الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك في الجزء

والتصريح به اللتي قصد لك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد

ذلك فيما الى الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوق مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منها كما في المركبات ونقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة من المتعدد من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في مرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى
والثانية في المؤنث والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما
لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدلتهما الاول والاولى لدلالتهما عليها
وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث
والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم
الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسم الفاعل في التذكير والتانيث
فتقول في المذكر الثاني والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذلك جميع المراتب من المركب والمعطوف في الثالثة عشرة
تؤنث الجزئين في المركب كما تذكرهما المذكر في الثالث عشر واعاد ذكر الاثنين
لانه اسم لو صحح ذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر بخلاف فانه للجماعة و
تقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم
اي ومن اجل الاختلاف لا عتبار بين اعتبار تصييره ولا اعتبار حاله اختلف اسما
هما اذا الاختلاف اضافتهما فيقال في الاول اي المفرد من المتعدد والمفرد باعتبار
تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بمرتبة اي مصيرهما اي الاثنين
ثلثه من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وفي الثاني
اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة
الى عدد في مرتبته الثالث والرابع والخامس ولا يكون جواز اداة الى

الى من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا ونقول في اضافة ما زاد على العشرة
حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر
متحركا بعشر ورجا بنا على الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار
الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي عشر
بحذف الجزء من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى
تاسع تسع عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب
للبنا وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البنا فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر
لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريفه المؤنث وجودي كما قال المؤنث ما اي
اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كما في
ناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا
يظهر التاء في تصغيره الى ما هي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير
ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية و
المذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حالكونها مقصورة
كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي
وزعم انها للتانيث وليس في ذلك حجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث
وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته
ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه

اى متلبس بها الفه المؤنث الحقيقى اى لبس بانه ذكر من الحيوان بوزنا نجته متسب
الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما لا تانيث حقيقى فى
معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى تقديرا
فان التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال للمؤنث اللفظى
الحكمى كعقرب لقلته وقوعه اذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث
مطلقا حقيقيا او لفظيا مضمرا او مظهرا فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء
وجوبا ابدا تا بالتا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير
الحقيقى فانه ح لك الاختيار فى الحاق التاء وتركه وكان هذا بقوله وانت
فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان
تقول فى طلعت الشمس الشمس طلع بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه
الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واسقاطه عن الحاق التاء لما فى
لفظه من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه فجعل بعض الشراح
ضميره راجع الى المؤنث الحقيقى او غير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت
ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا
لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استغناء الاحكام جميع الا
قسام نفى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول
حضرت القاضى امرءة وحضر القاضى امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع
اليوم الشمس الا انه اذا كان المؤنث الحقيقى منقولا عما يغلب فى اسماء المذكر كزيد
اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لئلا يقع

الالتباس

الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فى الحاق التاء او ضمير الجمع فيه وليجب نحو الرجال
جائت او جاءوا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز فيه تانيثه فلا
يقال جائت الزيدون لا الزيدون جائت مطلقا اى سواء كان واحدا مؤنثا
نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى
فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جميع التكسير غير الجمع المذكر
السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاءوا ولا يقال
جائت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه الفعل المقرون بالتاء الساكن للتانيث بتاويل
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا
النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث
وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير العاقل
فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون
ما فى جمع المؤنث او المذكر الغير العاقل كما الايام فلانه لا اصل له فى التذكير كما المجرد
لحقه تاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا للشرح الرضى ان النون موضوعة
الجمع غير العقلاء المثنى ما يخص الجمع اى آخر مفردة بتقدير المضاف فقد بعد قوله ونونه
مكسورة فى لنا سامع لحقها والا لا يصدق التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان
ومسلمون كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المواد لاستغنى عن هذه التكلفات الفاحالة
الرفع او يا مفتوحة ما قبلها اى مفتوحة حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر
ليتمايز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة فتكون عوضا عن الحركة

الامر

فظلام هذه النون موضوعة له وما صحت الثنى
فى جمع ٢ كالواحد وضعت لجمع العاقلين واستعملها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ النساس لنقصان عقولها اجرى مجرى غير العقلاء

او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع فهو نحو ما قبل الالف التي في حكم
الفتحتين وفتحة النون لتدارك ذلك اللحوق او للاخف وحده او مع الملحق ولا
باس باشمال الدال على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير
تسليمه اذا دل اول من امور ثلثة على شيء صح ان يبنى هذه الامور الثلثة
دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتهما بواسطة هذين الامرين
على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حالكون ذلك المثل
من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع
له بوضع واحد المشترك بينهما فلو اريد بقوله مثله ما يماثله في الحقيقة
والجنس جميعا لاستغنا عن قوله من جنسه فقوله لبيان انما
الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد الى انه لا يجوز تثنية الاسم
باعتبار معنيين مختلفين فلا يثنى قرء ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد
بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل
بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب
لقوة التناسب بينهما ثم يؤل الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم ثنائي لها
فيتجانسا فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال
في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا لنا في القرء ايضا
بلا احتياج الى ادعاء تسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
ويثنى به ليحصل مفهوم تجانسا فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذ

[margin] الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين وهما ...

الاعتبار

الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية بمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه
ومنه ولهذا اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة
او ادعاء وجمعها في زيد مثلا اذا جعل علما لكثيرة يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع
بعضهم وقال الاولى ان يقال في الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها
يكفي تثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا
البعض يجوز ان لا يقدر في التعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان الحق الاسم
المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص
ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه وهو الذي لم يتطرق فيه التغيير
يعلم من تعريف المثنى فقال اما المقصور اي الاسم المقصور هو ما في آخره الف
مفردة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر
الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول
الاصل ولم يمل كالى لذى المسمى بالي وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك ثلاثي اي
غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المذكور بالخبر قلبت الفه
واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما او لخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا
فيه التنقل اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان
في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد امبل كمتيان في متى جنت جا
متى ما الا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى
والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت الفه ياء اي فالفه منقلبة بالياء اعتبارا للاصل فيما
اصله الياء حقيقة او حكما او تخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود

[margin] اي جواز تثنية بمجرد اشتراك اللفظ بينهما

[margin] وكذا الحكم اذا صار ... علما ... ويأول المسمى ... ثم يثنى ويجمع

وان كانت همزة اصلية غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة
في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك من
قرأ تنسك وحكى عن بعض العرب قلبها واوا اي قراوان وان كانت الهمزة
للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كحمرى بالفين احديهما للمد والاخرى
والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا
فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين
مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو
[illegible] ووجوه وربما صححت فيقال حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها بالياء
حمرايان ولا عرف قلبها واوا وذلك اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء
ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة
وبقاؤها لان الهمزة في الصور الاول منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي
الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة
واوا لان همزة الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها
وتحقيق الترجمة الشريفة ان اللائق من العبارة انه لا يجوز ان يتعاقب بدل الا دلا
الى بالهمزة او رباوان بالواو ولكن المشهور بعلبايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف
ولا وجهان بنفي كلام المصنف ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وقلبها الى الاصل انشاء في
الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تصفحنا اكثر النقلة كما
المفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها الا تمام الحكم باشتهاره عين ما وقع

في شرح

في شرح الرضي من انه تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل
واوا وياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون
يقوم مقام التنوين في تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال
والامتزاج فتنافيا وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا يحذف عن لحوق المثنى
كشجرتان وتمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما انه كالعلمين من الخصيين والاليين
لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بانفصالها لاجل ان
مورد تاء التانيث لا تقع في حشو فيقبل خصيو لحي مستقلة عنهما الفتاني
خصية واليه وان كانتا اوطا ستقلة منهما ولما كان حذف النون فاعلة
مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التاء
فانه لما لم يكن قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا
اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما كان اي اسم دال على جملة الاحاد مقصودة
اي يتعلق بها القصد من ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة
لمفردة الذي هي الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف
متلبسة بتغيير ما لحق الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات
والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلقة بقوله
مقصودة او بقوله دال وانما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف
مستقر حال من الحروف ويدخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواحد
والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الف والتاء فتغيرت الكلمة بهذا

الزيادات الى صيغة المفرد وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الجموع واسماء الاجناس
كتمر ونحو نا نها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصود بحروف مفرده خرج اسماء
الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده وبقوله مقصودة وان قصد بها
الافراد استعمالا وبقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فتبين تمر مما
الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع
بل اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم
الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس فيلزم ان يكون جنسا
لا بالوضع على انه لا يصح في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا لما تقدم على
الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد
من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة
ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق
الحد عليه فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو
اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة تكون للمذكر
وتارة يكون للمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم
ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوض

عن الحركة

عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة للتعادل خفة الفتحة وثقل الواو والضمة
لئلا ذلك اللحوق اي اللاحق فقط او مع الملحق فيما انه معه اي مع مفرده الواحد
من حيث معنا الكثرة منه ولم يفصل من جنسه الكثرة بما ذكر في التثنية فان قيل الجمع
التغيير يوجب ثبوت اصل الفعل في مفرد علمه ولا كثرة في الواحد فقيل ثبوت
اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار
ويعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كما القاضي او مقدرة
كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان
اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد بجمعه مقصورا اي الفا
مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف
كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم تغير ليدل الفتحة على الالف مثل
مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين في صورتين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر
يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما مختصا من غيره معنى
وصفية فيه فلكونه علما اي كونه مذكرا علما لعاقل من حيث مسماه لا من حيث
لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة البناء الواحد فيه

والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه
المذكر كالعين او الشيء كالمرأة او وصف مؤنث او علما للفرس المذكر لم يجمع هذا الجمع
والمراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه طلحة فانه
لم يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون
بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمين
لرجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء ولا
الالف فلا يمتنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا نحو ورقاوون وعلامة
التانيث المقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم
الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات علم كاسم الفاعل
والمفعول فذكر لما يعقل اي شرطنا الشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر
الشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الصفة صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير
مستو في صيغة الصفة المختص ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على
صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير
مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان مثل سكران
سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين المذكر والمؤنث فانه
فيه بالتاء عطف ما قبله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا
مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاء دليل الوصف مع المؤنث مثل جريح

قوله كما مر ... المذكر ... بالواو والنون ... فذكر العاقل ... فاعطي الاشرف للاشرف

والمؤنث على صيغة فعلى

فعلان فعلانة [illegible] لكنه ... ولم يعكس لان فعلان ... اصل في الفرق بين ...

بفعله

ويقال له رجال جرحى وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا يستوي فيه مثل جرحى وصبر الشرط الخامس ان لا يكون
لا يكون الاسم المذكر مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة
اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف
نونه اي نون الجمع بالاضافة كما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين
جمع السنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها
وانما حكم بشذوذهما لانتفاء تذكيرهما والعقل وعدم كونهما علما او
صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة
كلية واخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ
منها ارضين وامثالها من اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث
اي الجمع المؤنث ما الحق اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء
شرطه اي شرط جمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك
المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو
والنون اشارة بلزوم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي
لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته
ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائض حائضات
فلو فعل في جمع حائض اي حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان
صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير شرط
اي بالالف والتاء

جمع المؤنث

شرط منوط بما ان يزينبا في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس

بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من اسماء التي تانيثها

غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات

والحمامات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع

التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه ولو مع اللاحقة فيه

كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الزائدة

الخارجة به واليضا المتبادر من تغيره كونه لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل

مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية ولما التغير الذي

في تعريف الجمع مطلق نصوصهم من ان يكون من حيث الزوائد الواحد او من حيث امور

الخارجة الزائدة كما يدل عليه ماء الابهامية المقيدة للعموم في قوله بتغير

ما سوى كاذ لك التغير حقيقيا كرجال وافراس واعتبار يا كفلك كما

ثم جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع

يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال

كافراس جمع فرس وبطرد القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف

وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح منكرا كان كمسلمين او مسلمات وفي

الشرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير

نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الا

وزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد

يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود

المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم

يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل

اي يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيان لنوعه او عدده مثل

جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويل له وويح

له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير مفعولا مطلقا

نحو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي او سماع يرتقي عدده الى اثنين وثلثين

كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد

والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال

وكلما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا

الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق

منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره او غير ماض مستقبلا

كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو زيدا الان او غدا وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق

بينهما لا باعتبار المشابهة فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما في اسم الفاعل والمفعول اذا لم

يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا

مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر

عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال

اعجبني عمرو ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله

لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين

والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل كما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين

في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم

فيها المحذور بخلاف المصدر فان لفظه نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم
الاستتار فانه اذا كان مما لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا منه فلا حاجة الى اعتبار فيه لا استتار
علمه البحرج مثل ضربي زيدا حاضرا ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر الى مضمرا ولا مظهرا نحو
اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور
مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة ويجوز اضافته الى الفاعل مع
ان اعمال المنون اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة قوله نحو ولولا دفع الله
الناس ويجوز ايضا اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة
بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
اعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان
مع الفعل وكما لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء
وبين المقدر به فيرد لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل
او مفعول صريح بل نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان الظرف متعلقا به
مفعولا مطلقا فالامر فيه ظاهر من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون
للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود الاقوى سواء كان الفعل مذكورا نحو
ضربت زيدا ضربا او محذوفا نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لانه نحو سقيا له
وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر
للنيابة عنه وعمل المصدر للمصدرية وعمل المبدلية فقوله وجهان وجهان لفظا
فيضربين تسمية المصدر اعني ما لم يكون مفعولا مطلقا وما كان ايراده بالجمل المعترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اظهر ولكن قوله ولو ترتب

عن القسمين

عن القسمين توهم ان تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم
اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام
بها الفعل وقال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما شمل امره يدل بلفظه على
نفسه للتغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده لمن قام به
مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله لمن قام به يخرج ما عدا
الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة
المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في
الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق
لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون هو تمام الموضوع له من غير زيادة
ونقصان ولو تم الى اصل الفعل المعنى اخر كالزيادة فيه وضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل
الفعل وحاكف بقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام بها
الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف الشارح المتن واسند اخراج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند اخراج الصفة المشبهة اليه لكنا
نقول ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم
يقصد ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن
قام به بل له مع الزيادة وكذا ان صيغة المبالغة على هذا التفصيل يخرج عن
التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة المشهورة معنا
ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وعاش

وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم
الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن وحسين
ومضراب وصيغة اى صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل
ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد من مزيدا فيه او بالرباعي مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع
المعلوم بميم اى مع ميم مفتوحة موضوعة فى موضع حرف المضارعة سواء كان
حرف المضارعة مضمومة او لا وكسر ما قبل الآخر اذا لم يكن فيهما قبل الآخر
المضارع كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدحرج فيما وضع الميم موضع
حروف المضارعة المفتوحة ولو اقيم مستغفر مقام مستغفر كان مثالا
لل الكسر الغير الواقع فى آخره ايضا مذكور فحينئذ يكون مثالا من
قسمي الميم مثال يكون مثالا من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم
الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما
ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون
هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى
اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرف
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه سائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال
اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى بشئ يشترط عمله به من تحقق
زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله
بالمضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه الآن او غدا او الكرام
بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه

بالوصيد فان باسط هيهنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر
المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف
به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا
الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه عمرا وجاء رجل ضارب ابوه عمرا وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماد
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من
حروف النفي كلا ولن لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فان دخلا فيما يشبهه با
بالفعل نحو اقائم زيد وما قائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم
الفاعل المتعدى للماضي اى الزمان الماضي بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر
مفعوله وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب
الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر
غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل
نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل زيد معطى
عمرو كانه قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه
زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيد الآن او غدا لانه فعل فى الحقيقة

ثم عدل عن صيغة الفعل الى الصيغة الاسم لكن اعتمد ادخال اللام عليه وما
في سعته اي من الاسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم
الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضريب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في
العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة
خارجة من حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذا العبارة
ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا
لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب
عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات
من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذا
المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا
في العمل وشروط لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها با
لحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا
الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن
او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب وقع
تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد
التخفيف لطول الصلة بما كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على
المفعولية واما على تعدي التنكير مثل قوله تع لذائقوا العذاب بالنصب
ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه

المفعول

١٢٥

المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقع الفعل
عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع الضرب ولعتداد اقامه من حيث مقام ما في
اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن
وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم فاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء صيغ التفضيل بمعنى الفاعل او التفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف
بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على هيئة
صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء
وامره اي شانه في العمل والعمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله بما ذكر
والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كاسم الفاعل اي مثل شانه في العمل اذا كان معرف
باللام بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر
يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن
او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اي لما قام به على
معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من
فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان
يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضمها بنقلها
اي صار رحم طبعا له كريم بمعنى صار الكريم طبعا له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما

الحدوث

بحسب اصل الوضع الحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة
الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى الصفة الفاعل الذى هو من
اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجيئ صيغة من صيغتها على هذا الوزن قطعا على حسب
السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن
فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ويكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن
صعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا
معنى لاشتراطه واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وبيتي كل قسم مسئلة لانه يسئل
عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة
المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب
الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل
فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى
تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصفة
تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع

لانهم

لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشيخ
الرضى لا بد له التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها
اى تفصيل هذه الاقسام فرض امثلة جزئية فى لفظ حسن فى وجهه بتنوين الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها التى هى تسع لا
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب
فى كونه امثلة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه
او جر ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة
السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اجمال تقسيم
المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب
فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه
وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع تماما
اثنان منها اى تلك الاقسام ممتنعا احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه
غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف
التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه

قوله عكس المعهود اذ جعل الصورة الاضافة المعرفة الى النكرة والمعهود اضافة النكرة الى المعرفة كضارب زيد وغيرها ليفيد تعريفا

الغلام اي بجعلهما معا ولا خفة فيه لواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجهه غلام لان الاضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها تشبه عكس المعهود من
الاضافة ولا يختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة
الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا
الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر
على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى
حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من اقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه
ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه
بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره وا
لحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه بنصبه فيهما وهما سنان والجميع تسعة واحسن لان الضمير فيه بقدر
الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر
في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو سنان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا
ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه برفعه

فيها

فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا وان كان وجود الضمير فيه تقديرا والصفة
مثل ظهور وفي المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعلها فلو كان
فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل
لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع
بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصبه او تجره
ففيها ضمير الموصوف لكونه فاعلا لها فتؤنث الصفة بتأنيث
الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا
كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه او حسنا وجها وتجمع اي
الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها
واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي واسم
المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام
الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك فيما
ذكر من الاقسام الثمانية عشر في رفعهما الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله و
نصبهما وجرهما المعمول اليهما فتقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع
الاب ونصبه وجره وان كانا متعديين لم يجز اضافتهما اليهما ولا نصبهما
لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانا اذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد
معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب
تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي او مفعول اول

بحث اسم التفضيل

انيم مقام الفاعل وينصب تشبيهاً بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
كذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب اي قوماً
منصوب او مجرور اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم لعقد شمول تسمية اسم التفضيل
اعني ما جاء للفاعل او المفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباقي قوله
بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف
مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات فقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء فقوله بزيادة على غيره يخرج
اسم الفاعل واسم المفعول او الصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل
حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث [illegible] على الاصل نحو
خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من فعل
ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان
هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلتبس
الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه
فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض
حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من
اصوله او من زوائده لعدم مجانستها فلا يتبين ما هو المشتق منه ثلاثي

المجرد

المجرد ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل
لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضاً منهما
لالتبس لان المراد ذكره اي على كونه للزيادة في الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم
اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناءً على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل
على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة معنى الاخر في الصفة
والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل مشتق من
ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان الاصل زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي
المجرد بما يشتد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجاً مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضاً
مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل
وابلد لكن يرد انه مع على هذا التقييد اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق
بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في احمق من ابن هبنقة وعللوا
بان المراد بالحمق ما يستدل من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق
خرزات وعظام وخيوط على عنقه وجود لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال
لاعرف بها نفسي ولا اضل فتقلد ذات ليلة اخوه قلادته فلما اصبح قال يا اخي
انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياساً واله يكون اشتقاق اجهل وابلد
لمن يكون انا جهله وبلادته ظاهرة على سبيل التشدد ولا نقول بذلك
عاقل والشارح الرضي علل حمق من قبيل البلعث قال وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنية يبنى منه افعل التفضيل كما في قولهم ابلد من خلاف

ولحق بقياسه اى قياس الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق
لحق منها قياسيا مطردا لكثرة الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على
خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشتق معذورية والوم لمن هو اشد
ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد
ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى ولا
بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو
المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور ظاهرا
لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما
كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام
فى افعل التفضيل الا للعهد ويجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او من زيد
افضل الناس او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد
الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا
يجوز خلوه عن الجميع لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله
اكبر يجوز ان يقال مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او انه من مع مجروره
اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد
به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة فيه على من اضيف اليه اى عموما
اضيف اسم التفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل
التفضيل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول ويشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون
موصوفه بعضا منهم باختلافهم بحسب مفهوم اللفظ ولذلك كان خارجا عنهم بحسب الارادة

لان المقصد من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا النوع فالجزء بهذا
المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى
ان تقصد زيادة مطلقة اى الثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون
من المضاف اليه وحده ويضاف اى اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى التوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما فى قولنا ابو الصفا نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا
تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيف الى جماعة
هو داخل فيهم نحو قولك نبينا افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان
يضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما
سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه ومسكنه فيجوز فى النوع الاول من نوعى اسم
التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اسم
التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا او كان التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من التى ليس فيه الا الافراد والتذكير
فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا
او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن
والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة ولاما
النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة
والقسم معرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه

او تثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظاً او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل
الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية
والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونهما الفارقة بينه وبين باب احمر فكأنها تمام الكلمة ولا يعمل اي اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر
بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل
وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهراً او مضمراً وان وجد بعده
ما يوهم ذلك فانه يقدر له الفعل الناصب لقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله
اي اعلم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله
واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضاً بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما
رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكباً والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ايضاً نحو رطل زيتاً وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
عن الفعل ومعلوم بمعمول الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس بفعل بمعناه في الزيادة ليعمل
عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد شبهه
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته اياه الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفاً بسبب
صفة في اللفظ لشيء معتمداً عليه بان يقع نعتاً له او خبراً عنه او حالاً وهو في المعنى صفة لسبب
مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار
تقييده اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتمد عليه على نفسه اي نفس ذلك
المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول

مفضلاً

مفضلاً وباعتبار الثاني مفضلاً عليه منفياً اي غير مثبت بحيث انه حال من اسمه او صفة
لمصدر محذوف اي تفضيلاً منفياً مثل ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد فرجلاً هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك
بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما
اشترط ان يكون في اللفظ ثابتاً لشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صلاحية عمل عليه
ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصالح حتى يشبه عمله فيه كالصفة المشبهة للمطابقة
بينهما من جهة انه اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
ام لم يكن مثل زيد حسن [illegible] عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركاً مفضلاً
من جهة بل مفضلاً عليه من جهة لبعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت
رجلاً احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل في المثال
المذكور فانه يصلح تارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وانما
بني على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه
ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فانه وانما اشترط ان يكون
اسم التفضيل منفياً اذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا
عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن
وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما
ان يكون احسن مثلاً بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم
التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن
كحل عين رجل زائداً على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين الرجل مقيداً
بالحدثين اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام

المدح فرجع المعنى الى انه حسن وانهما ان يجعل الحسن قيدا فيتسلط النفي عليه فيحتمل نفي الزيادة

عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح بنفي اصل الحسن فيتوجه النفي الى الحسن بعد مقيسا الى

زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت

رجلا الحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه

المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الى ابلغ في نفي ما يساويه مع زيادة

فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة ولو في ضمن الى الابلغ فانتفى الى ابلغ فيحصل من جميع ذلك

ان حسن الكحل في عين رجل دون حسن الكحل في عين زيد لذلك كمال المدح فان قلت لو كان نفي الزيادة

التفضيلية بالنفي يقتضي حمل اسم التفضيل في المطلق ينبغي ان يكون علامة منه ما رأيت

رجلا افضل ابوه من زيد حان كاجابة المثال المذكور فلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل

عليه في المثال المذكور متحد بالذات ولا صدق اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه

بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا نال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة

ان يعود حكمه بعد الزوال كما ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه

مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال مع عدم جواز

عمله في الظاهر مع انهم لو رفعوا الحسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصل بجنبيه اي بين احسن

وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك الاجنبي

قوله منه في عين زيد بالاجنبي وهو الكحل اذ هو ما ليس معمولا له من هذه الحيثية ولا تعلق به

من الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر انا العامل في الحقيقة معنى الابتداء

لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من

حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن

ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد وركيك وكذا لو غير هذه العبارة

فهوا عنى لي من هذه الحقيقة ولا تحوي

مثله دمن ممولاته من عذاه الحيثية

ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هواي الكحل في عين زيد لا يخلو

من ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما البساس قبيل العبارة المشهورة الواردة في امثال هذا

المقصد بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التغيير عنها غير مستحسن فيما ذكر بل يمكن

ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينحل بهذا الترتيب الى ما انشده

سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسألة وينطبق بعض هذه الصور عليه فقال

ذلك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد

مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه عقلا اخصر منه كما لا يخفى لو يمنع لفظ العين من البين

والنفي عن زيد يكان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى ما ترتيب المعنى على ما كان

عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد المعنى على حذف المضاف لانه لو كان كذلك

لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يصير الكحل ح فان نص على اسم التفضيل

ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها

الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين

زيد مفضلا عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في

اسم التكحيل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد

في كونها احسن فيها الكحل منه في عينها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد

احسن لعين غيره واعلم انه ان هذه الصورة لما لم يكن فيها اخصر ظاهر في ان رفعت

افعل بالابتداء لا تمانع الا في الاولى لان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا

كما ذكرنا اشتراكها اي منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين

زيد الى آخر في المماثل قول الشعر واتماتر كب صدر البيت ليكون مبنيا على المماثلة

بذلك من حيث الحسن في المثال فان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله في وجه

معكوس لانه كان في مقام بيان الاختصاص لمنال المملكة لا لاتمام البيت مع يليه من يقف على

وادي السباع ولا اري كوادي السباع حين يظلم واديا اقربه ركب اتوه تائه ولحوف الا ما

وقى الله جاني اتما اصله ولا ارى واديا اقربه ركب يشبهم في وادي السباع فقدم وادي السباع

واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائية

من اتى اي كالتمييز حادثي وهو المكث والتاني وساريا الساري وهو السير في الليل

فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله

وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني

وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف الواقع ولا ارى لما اعترضه او حال

واقربه صفة واديا والجار به متعلق باقرب المجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقرب وجملة اتوه

صفة ثانيه تعبير عن نسبة اقرب الى ركب او منصوب على المعيته تائيه وخوف عطف على اتوه وهو

بمعنى المفعول المسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقرب ركب منهم بوادي السباع واخوف منه

وعايدا وفي معيته وساريا اي ركبا ساريا مفعول فيه والمستثنى مفرغا اي واديا

اتوه واخوف فيه كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا بقوله يقف وادي بنصب الى

السباع لكونها بينهما والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا

يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف

من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا اي سالما بالليل

فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب

اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل

ركب اتوه من وادي السباع فلما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه

علم من دليل الانحصار حدكل واحد منها لم يكتف بذلك القدر بل شرع في مباحث الاسم

بتعريفه

مبحث الفعل

بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه

فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة

والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها

لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى ويكون المراد يكون

المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في

نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر

ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث

الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة

الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا استقلال بالمفهومية فالمراد بمعنى في

نفسه لجز تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون

المراد به الحدث فالمراد بالمعنى الجز بمعناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن

فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة

الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم

عن حد الفعل بقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها منقول عن المصادر

او غيرها كما سبق ويدخل فيه افعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران

معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقتران باحد الازمنة لوجوده

في الاثنين ولانه مقترن بحسب الوضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع

ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال

او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشي من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين

وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد

لن دخول الجوازم لانهما نفت اما النفي فعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهي
او لتعليق الثبوت بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وكذا مما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل
على تانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال من تاء التانيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت والمراد بنحو تاء فعلت
الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك
لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفي بعض ...
ونوعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف وانه خص هو بالتعميم اليق وحده الماضي ما دل اي
ذلك بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك اي الحاضر
الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة
الفعل فلا ينتقض منع الحد عنه باسم بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه
بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني
الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون
الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد يضرب في
موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء بقولك ان ضربتني ضربتك في موضع ان
تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير ضمير المرفوع المتحرك فانه
يبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو

كالكلمة

كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحركة
احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع ضمير الواو فانه يضم معها
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف
نأيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت او اوله يعني الحروف التي جمعها لفظة نأيت
وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال
والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
ولتخصيصه بالحرف عطف على قوله لوقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل
مشتركا ولتخصيصه باحد من زماني الحال والاستقبال بالسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه
بواسطة القرائن وانما عين للمضارع مشابهة الاسم الفاعل لانه لم يسم مضارعا
الا بهذه اذ معنى المضارع في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة
للمتكلم مفرد مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان معه
غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين
غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبا او ذي غيبة والياء للغايب عنهما
اي عن المؤنث والمذكر اي غير المؤنث والمذكورين بالجر على البدلية من الغايب
لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة
النكرة الموصوفة او بالنصب حالا وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارع
مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا نحو مفتوحة

فيما سواه الاسما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج ويستخرج
وتقعها كابواب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما
كان هذا الكلام في قوة قولنا انما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله
اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث
لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو حل الاعراب قبلها يلزم وقوعه في وسط الكلمة
ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث
في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث
في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما و
جزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن
حرف الاخر حرف علة لما مر علة المجرد عن ضمير البارز مرفوع منفصل به
للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربين وتضربين والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه
اربعة صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر تضرب في موضعين في الواحد
الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب
في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا في حال
الضمة والفتحة لفظين والا السكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب
فلم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اى ضمير البارز المرفوع وذلك في
مواضع بالنون حال الرفع وحذفها اى حذف النون في حال الجزم والنصب
فان النصب تابع للجزم في حال الجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان

وتضربان

وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن تضربا الى اخر
والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حالة الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة نحو هو يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال
النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف فحذفهما اى بحذف
الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب
لها نحو لم يدع ولم يرم ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم
زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المختار من عبارته وذلك الكوفيين او سواء
كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب
الاسم ولذا هو الرفع وذلك مذهب البصريين ورد عليه لانه يرتفع في مواضع يمتنع
فيها وقوع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد
نحو كاد زيد يقوم وفي يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه
واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان الضارب خبر مبتدأ مقدم عليه
وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم ولذا كان الاعراب مع تقديره اسما
عن الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع
الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن
نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجيء في باب افعال المقاربة
ان شاء الله تعالى وينصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل
الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان نقص كما [illegible] اي شيء وقال سيبويه انه حرف
براسه ولان قيل اصله اذا ان خففت وقيل اصله اذ الظرفية فنوّن عوضا
عن المضاف اليه ولو كان [illegible] بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي

نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان
الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة حروف فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير
ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد
الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على
المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك
فاكرام مني وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه فان التي ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة
ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى
الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم لا الناصبة
فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وجبت اي ان الواقعة بعد العلم [illegible] اي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن
باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة بالدلالة على التحقيق وباعتبار
عدم التحقيق يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما [illegible] ان التي بعدها [illegible]
ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا
يلزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التأبيد
وحتى ياذن لي الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب
لانتفاء الضعف [illegible] فيما اعتمد على ما قبلها لانه صار كانه سبقها حكما
وكما عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها

كان

كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكن [illegible] جزاء وهي لا يمكننا الا في الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو اذن احسن اليك في جواب من قال لك انا آتيك اذن اظنك
كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال عدم الاعتماد
والاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملفوظ [illegible] كما
اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فيتمثل اذن بمثل اذن تدخل الجنة على
طريق تمثيل الخبر بها الا انه لا بد في انتصاب المضارع بها من شرطين اشار
اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي تنتصب بها المضارع مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي تنتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم
ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كونه حتى بمعنى كي السببية او الى لانتهاء
الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال
حتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان
التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس
مثال حتى بمعنى الى لا مستقبلا ما بعدها تحقيقا فان اريد بالفعل الذي بعدها
معنى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون في زمان التكلم بعينه
[illegible] مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى

انغل البلد فادخل الجنة في مواضع حكاية الحال الماضية كانك كنت زمان الدخول حيث
هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت عليه فكان ما بعد حتى في هذه العبارة
مرفوعا فانقضية وحكيته لتفي زمان الحكاية ايضا بكون مرفوعا اذ لم يكن ح نصب
ان لانتفاء علم الاستقبال لحكاية اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا
عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يجيء بعدها كلام مستانف لا ان يقدر بعد
مبتدأ بكون الفعل خبره لبكونه حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اي ما بعد
حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الآن مثال لما اريد الحال الحقيقية فانه نفي الرجاء في زمان التكلم وهو تمم اي من
امر هذين لابد اي كونه حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الاول لانتفاء الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك
كان سيري حتى ادخلها في حقيقة حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل
كان فيه ناقصة لا تامة لانه لما كانت حتى حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها
فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع الى الثاني في قولك اسرت
حتى يدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما
قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه بوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال بخلاف حصول
كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانما ادخل الآن فلا
فساد فيه وجاز ايتم سار حتى يدخلها بالرفع لان السبب في هذا المقام محقق
والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول لتحققه

ايتم

ايتم عطف بتقدير جاز اي على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله
في التامة كما المعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا ايجاز كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز
الرفع في هذا التركيب وقت حصول كان التامة فعلى هذا ايتم سار عطف على كان سيري ولا
فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة
ولما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد
للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم اي معنى لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة
ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا اعتبر الفعل مع المسمى بان مقدرة فكيف يصح
الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعالى تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله
ذا تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان تعتبر لان بعدها الانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث
يؤول تغير المعنى فان لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها
اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليتحصل تعميم لانشاء او ما في معناه من النفي ا
المستفهم بها عنه نوع كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة اي نحو
زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نفي نحو لا تشتمني فاضربك اي
لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب
مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث ويندرج فيه
التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي نحو
في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا مني

ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
عن قراءة حفظ او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا ليكون منك
نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء في تحويل المصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم
مما قبل الفاء واما سائر [illegible] لبني تميم والحق بالحجاز ما سبق [illegible] عدم احد
الاشياء الستة فهي ليعلمن ضرورة الشعر والواو ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان
تقديران بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها
مثلا فالواو للجمع وثانيهما ان يكون ما قبلها اي ما قبل الواو مثل ذلك
اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة ولعل لها امثلة
الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا ائتني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجتمع منك اكل السمك مع شرب
اللبن وعوضا القياس وكالوا ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى
الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى اللام الداخلين على ان المقدرة
بعدها الا ان ان ايضا ناصب في مقصودها الا يلزم من تقدير ان بعدها نكرا
نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا اي
لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدر بالى بنا وبه مصدر بجر بالى
بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا
سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط
ما ذكر من الشروط الصحة تقدير ان بعدها اي ينتصب المضارع بها اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فتلبس

مما لزم

من الحروف المذكورة بتقدير ان بعد الواو والفاء ولجنس مشروطا بالشروط المذكورة
فيهما بقوله والعاطفة اذا كان معطوفا هو معطوف على اذ لما المعهود ان الناصبة
بتقدير ان اعني قوله متى اذا كان مستقبلا او معنى آخرها معنى او بشرط معنى الى ان
وتبين هي مجرد معطوف على في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان
كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة
اعم مما ذكرنا يلزم ان يكتفي التقييد ما لم يكن في الاجمال ان خصصت به يلزم تخصيص
الحكم به ولجنس في الواقع مخصوصا به كما سبق من بيانه في ثم ايضا ويرد عليه انه
كان المناسب ح ذكرها مرتبة في الاجمال ومرتبة في التفصيل كسائرها ما ذكرناه
ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني وفيما الحق بها من اللام التي ابدلت نحو جئت
اسلم لان يقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة
تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك
فلذلك يظهر بعدها ما تقلب الفعل الى الاسم صريح وكذلك المصدرية واما لام الجحود فلما
لم يجئ بعدها اسم صريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الغالب فيها ان يستعمل بمعنى كي
وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي
يليها المضارع ولما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت بنفسها بعدها التنصيص
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب اظهارها اي ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة نحو لئلا
بمعنى كي عليها اي على ان الناصبة لاستكراه اللامين المثلين لام كي ولام لا في نحو
قوله تعالى لئلا يعلم واعلم انه اذ ان الناصبة يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة لكن على
غير لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي سمعك مع الشذوذ

كقوله الا ايها اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس القياس كما في تلك المواضع ولذلك
لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترز به عن
استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي ويجزم المضارع بكلم المجازات
اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها اسماء وبعضها من الحروف وانما اختار
لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى وحيث
[illegible] للمضارع مع ما ولما بعضها فالاولى [illegible] معها بجزمها المضارع [illegible] كانا
مع ما والا فهما من [illegible] ولما الجزم المضارع مع كيفما واذا انشد [illegible] كلام
على وجه الاطراد والقاطع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فانا قلت كيفما تقرأ كان معناه
على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها [illegible] استواء قراءة [illegible]
جميع الاحوال والكيفيات والقاطع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي
هي موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان
مقدرة [illegible] بيانه انه الله تعالى ثم يقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع
ولا يبعد ان يجعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب
والنفي ويختص اي لما بالاستغراق اي باستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء
الى وقت المتكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار
انتفاء الندم الى وقت التكلم بها ولما قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم فاد استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي
بها ان دل عليه دليل نحو ماشيا رفقت المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم
دخول الادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان
لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها صلة [illegible] بين العامل ومعموله ويختص ايضا

بالسنة الى ما

بالسنة الى ما البتة في المتوقع اي ينتفي بها فعل مترتب متوقع يقول لمن يتوقع ركوب
الامير لما يركب وقد يستعمل في الغير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر
هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيه لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة
بفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا
فليصلوا ثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي
بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا للنفي التي هي ضد اللام الامر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول غائبا ومخاطبا
ومتكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل
الاول وسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي
شرح المصنف وكلم المجازات تدخل على شيئين لجعل الاول سببا للثاني ولا شك
ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها سببا ان المتكلم يعتبر سببية
شيء لشيء بل [illegible] شيء لشيء ويجعل كلم المجازات دالة عليها فلا يلزم
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنيا بل ينبغي ان
المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم
واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام
سببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا
لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو السبب للاهانة عند الناس
سببا للاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط التحقق
الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان
كانتا اي الشرط والجزاء مضارعين [illegible] ان تزرني ازرك او الاول فقط نحو ان

نحو ان تزرني فعندي نك فالاكرام واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان اما سيفعل في
صلاحيته المحل وان كان الثاني مضارعا مثبتا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالكلام
معمولا لاداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي في الفصل بغير المعمول نحو
ان اتاني زيد آتيه او آتيه وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تقصيرا للماضي نحو ان
خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج لم يجز ان يكون تفصيلا للفاء اي لم يقترن بفا
سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت
لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى
بنفسه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك فاما
قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه
كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان
اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفا لعدم تاثير اداة الشرط فيه
معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما
تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء ولانه تاثر في تغيير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال
فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه انه لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن
منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او
المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض محقق بقد لفظا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك بمعنى قد تقيد لانه ابي حرف الشرط فلابد
فاحتاج الى الرابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او

منفي

١٢٩

منفي بما او لم او لن الخفيفة ولك كالتمني بالعرض في جميع هذه الخمسة المواضع لا تاثير
لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي
وقعت جزاء في موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها ينبئ عن حدوث امر بعد
امر فيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر ثم اشترط اسمية الجملة الجزائية فيما
بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم
بها المضارع حال كونها مقدرة اذا كانت مقدرة بعد خمسة اشياء نحو بما اكرمك اي ان
تزرني اكرمك والنهي لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندك ماء اشربه لان المعنى ان يكون عندك ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد
السببية اي سببية ما تقدم له فيخرج بقوله ان مع مضارع يوخذ مما تقدم فجعل
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب غالبا والطلب يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له فاذا كان في المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية
الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها تقدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فتجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو متكفل فان دخول
الجنة فهو سبب لها ادا تلك السببية نقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم غلط
فجعل تدخل الجنة جزاء له فنقول ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي انه
لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت فلهذا امتنع لا تكفر تدخل النار

عند الجمهور خلافاً للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على
ما لوقف ان لا تكفر تدخل النار فالعيب في هذه المواضع في نحته الشرط المثبت والمنفي
في نيته قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعاً بل يجب ان يرفع
اما بالصفة ان كان صالحاً للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك ولياً يرثني فيمن
قرأ رفعاً اي ولياً وارثاً او بالحال كذلك كقوله تعالى ذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين
او الاستيناف كقول الشعر قال يا نوم سيبي تنلطها نكر حتف امرء لجرى عقلا
اللام هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم
يطلقون مثله الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح انما
قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضا فاراد الفعل لا المصدر وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالصيغة
كما ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب احترازاً عن
او متكلماً معلوماً او مجهولاً من الفاعل احترازاً من المجهول مطلق فانه يطلب به
الفعل من المفعول لا من الفاعل المخاطب احترازاً من المجهول مط فانه
يطلب الفعل لا من الفاعل المخاطب احترازاً عن الغائب والمتكلم نحو
المضارعة احترازاً عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا نحو فقراءة على صيغة
الخطاب وهو مثل مد ويحيى وحكم آخره اي حكم الآخر الامر الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو مشابهة الاسم
لان مشابهة للاسم المقتضية للاعراب انما هي لسببية وفي الكوفيين
حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط النون
الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه

تقول اضرب

تقول اضرب اضربا اضربوا اضربي واخشَ واغزُ وارمِ كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم
يخشَ ولم يغزُ ولم يرمِ وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان
بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وبقي ما بقي
تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان
بعده حرف ساكن وليس المضارع من باب ... والمراد بالباقي ههنا يكون ما فيه على
اربعة احرف من المزيد فيه فانما هو باب الافعال لا غير زيدت همزة وصل على ما بقي
بعد حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة
ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعاً للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه
اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول والماضي المجهول
او المضارع المعلوم من الحجازي او اذا قيل اقتل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اي سوى
المذكور وهو ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة ولو فتح لالتبس بالماضي التي باعتبار
اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب لما يكون بعد حرف المضارعة
مكسورة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعياً فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصلية ثبتت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل
مفتوحة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله و
اضافة الفعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فعل المفعول الواقع عليه
ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه
بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا
اكتفاء بذكره فيما سبق او لان الفعل الذي حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه ما فيما غيرت صيغته دفعاً للالتباس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ

ودُحرِج واعلم ولا يخفى عليك هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد
في كلامهم وزن خروج الضمة الى الكسرة وقد رُد نحو الخروج من الكسرة الى الضمة وان كان
غريباً ايضاً بناء على غرابة المعنى ايضاً لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من عكسه فاختير
بعد حصول المقصود بالاخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو اُنطُلِق واُقتُدِر
واُستُخرِج لئلا يلتبس بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء نحو تُعُلِّم و
تُجُوهِر وتُدُحرِج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت وفي
التلبس هذه العلة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه
فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طُوِي ودُعِي ويُطوى ونحوها لا صوب ان يكون
معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِر وصُيِد وانما خص معتل
العين بالذكر لزيادة غرض واختلاف في المبني للمفعول ولهذا لم يكن فيه ما ذكرنا الا انه
فيه قيل وبيع اصلهما قُوِل وبُيِع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف
حركة فصار بيع وقول ثم ابدل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل
وجاء الاشمام نحو قيل وبيع في شرح الرضي رحمه الله حقيقة هذا الاشمام ان تنحو
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما
قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا
كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف
المشهور عندهم وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا
غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان اصل الضم في اوائل هذه الحروف
وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قُول وبُوع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو ياء لها
لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين

من الثلاثي

من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الانفعال نحو اُختير
وانقيد في هذين اللغات الثلاث تقديره اختير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا نقل
دون استُخرج واُقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما
في الوصل اذ اصلهما استُخرِج واُقوِم بالياء والواو المكسورتين والغرض فيهما
اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب ياء اذ [illegible] واو فيقال
استخرج واقيم لغة واحدة وان كان الفعل الذي ابتدئ من [illegible] فاعله واقامة المفعول
مقامه [illegible] ماض اوله همزة وصل [illegible] نحو يُضرَب ويُكرَم ويُعلَم ويُستخرَج
ويُتدحرَج ويفتح ما قبل آخره تخفيفا للضمة تنقل المضارع بالزيادة ومعتل العين
المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا اذا كانت واوا او ياء نحو يقال ويباع و
يختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما الا
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي غير
الفاعل يتعلق الفعل به ويتعلق فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل
وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام
والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال
في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل
ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه
موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان الفعل يمكن تعقله بدونه
هذه الامور [illegible] وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي وهو لا يتوقف فهمه
على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بمحل [illegible] من الزمان والمكان

والعناية وهيئة الفاعل لكن فيه مع الفعل من جنس المتعلقات ايضا بغير المتعدى
نصب مفعولا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف
المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد
والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما
غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما اصطلح عليه نحو علم والى ثلاثة
كاعلم واري بمعنى اعلم وهما الاصل في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين
الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول فعلمها
الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فلجعلت اصالة التعدية الى ثلاثة
فما كان مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا ولا تستغنيا كقولك اعلمت عمرا متعلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال
الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا تشبيه من هذه الافعال
بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة
وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة
للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من جهة الاخبار
بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما انك اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان
ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان منشأ الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي
الجملة الاسمية المستطلبة على انهما مفعولان ومن خصايصها اي جمع مضيقة حتى

بالحقيقة

ما ينتقض بالتشبيه ولا يوجد في غيره او بعض خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الآخر فلو يقتصر على واحد من مفعوليها بسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا او مثل
المبتدأ والخبر في تغيير ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول
به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد يحذف
مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت
اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فبخلهم الذي هو المفعول الاول فعله محذوف
الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما
مطلقا فلا يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد
يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين
بخلاف باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن حاصلا مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو
من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصايص افعال القلوب جواز
الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما
نحو زيد قائم ظننت واعلم ان الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان
يكونا مبتدأ وخبرا ومفعولين كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلها مستقلا او خبرا
مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وهو نحو الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد
قائم لكن الجمهور على انه يجب هذه الافعال على تقدير [illegible] بها في معنى الالغاء ففي
زيد قائم ظننت زيدا قائما نفي ظن حتى في قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا

من تقديمها التي توسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الالغاء على تقديرين توسط وغير
بعضها انهما متساويان ولا الالغاء اولى على تقدير التاخر وعند تقديم لا الغاء بنيا ان اذا سقط
بين الفعل ومفعوله نحو متى ما ضربت زيدا اعني اسم الفاعل ومعموله نحو ليث بكرم ما
اي يعني معمولات نحو انه زيدا احسبت قائم وبين سوف ومعمولها نحو سوف احسبت
يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسبت عمرو ولا شك ان
الالغاء في هذه الصور واجب فلهذا ينبغي ان المنع عن ان الالغاء ايضا بقوله
اذا ان سقطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص
بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها فيجب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان في
المفعول الذي فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل
على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت انزيد عندك ام عمرو
ومثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويها للمقايسة فمثال النفي نحو
علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة
لان هذه الثلاثة تقتضي صدر الجملة وضعا وهذه الافعال يجب تقديرها
ايضا فوجب التوفيق بامتناع احدهما لفظا والاخر معنى من حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم
امرأة معلقة اي مفقودة الزوج نكرة كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع عن
العمل لفظا عامل معنى ويقتضيه الآن معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان

كذلك

كذلك عند انتفاء التعليق ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزئيها على الجمل المتعلقة
نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا او للفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان
الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل والتعليق
ابطال في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
اي فاعل افعال القلوب ومفعوليها ضميرين متصلين لشيء واحد تقول علمتني منطلقا
لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت
مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا تقول ضربتني
والمتعين ان يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا
والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان ثم قالوا ضربت نفسي ولم
يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه لحساب التغاير بقدر الامكان لان النفس
من حيث يكون كل واحد منهما ضميرا متصلا نحو ضربت نفسي فان النفس باضافتها
للضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فحصل الفاعل والمفعول
متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنسوب اليه
في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به
ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل
النقيض على النقيض وكذلك اجري مجرى رأى البصرية والحلمية مجرى رأى القلبية
لجواز فيهما ما جاز فيه من كون فاعلها ومفعوليها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر لقد
اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي فقوله نحو اراني اعطي مجرى بعضها
اي بعض افعال القلوب ما عدا حسب وخال وزعمت يعني اخرى قريب من معانيها القلبية

وهو اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا ينتعدى مفعولين على ما قيد بانه كذلك

لئلا يقال لا وجه للتخصيص البعض لان المجموع يحتمل معنى اخر فانه خلت جاء من دا قال وحسبت بمعنى

صرت واحسبت وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الى مفعول واحد لا نقيضه

خلت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى تهمت اى اخذته مكانا للوهم

والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت

تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه ومعنى العلم بنفسه شيئا من غير حكم عليه ورايت

بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا

ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت ارضا لها اى اصبتها وعلمتها بالحاسة فلما

كان مراده ان لها معان اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم المعنى صار

مشغوف الشفقة العليا او وجدت جدة وجدت موجدة وجدت وجدا اى استغنيت

وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة

لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل

على صفة اى الحدث بناء وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك

ان هذه الصفة خارجة عن تلك التقرير الذى هو الحدث فى الموضوع له لان ذلك

التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وتقرير الفاعل عليها اكثر من الصفة والتقرير

حدث فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور حدث الموضوع له

فى الافعال الناقصة لا تمامه ولا شتماله على معان زايدة على تلك التقرير كالزمان

فى الكل والانتفاء والدوام والاستمرار فى بعضها وهو جعل اجزاء الموضوع له بالنسبة

الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة ولا يبعد ان يجعل الاتم

فى قوله لتقرير الفاعل لاصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال

الناقصة

الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها الا

التقرير فحسب كما لو فسر فخرج عن حده لفظه بما ذكرنا ان هذا الحد الجليل الحقيقة ايضا لخروج

الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح واضحى وامسى وظل

وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وفتئ بالياء وما برح

وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما

كان نحوهن مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى

الناقصة كما تقول يتم التسعة بهذا العشرة اى تصير عشرة تامة وكملت بدرهم مالا اى صار زيد

مالا كاملا وقد جاء بجاء فى قولهم ما جاءت حاجتك اى ما جاءت حاجتك ناقصة خبرها اسمها اى

حاجتك خبرها ما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من

نحوها الى لكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود

الى ما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت الى

الشعرت كان تاحى بقاى وما بصير قال الاله لسى لا يجاوز نحاة وقعد الموضع الذى

استعملها العرب فيه خلاف للفراء فى نحو هذه الافعال وما كان نحو هن من الجملة

الاسمية المركبة من الافعال يعنى انه المرتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار

الاشتغال حكم معناه اى لزم المرتب عليه كون الخبر مشتغلا اليه فلما دخل على الجملة

الاسمية اعنى زيد غنى ولذا معناه الذى هو الاشتغال اعطى الخبر الذى هو غنى اثر ذلك

الاشتغال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا

وتنصب جزء الثانى لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه نحو كان زيد قائما

فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها ماضيا اى كائنا فى الماضى باتمام من غير

بالله على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد

فانتقل بمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار
فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء
قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان
بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله
لثبوت اى كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها
خبرا مفسرا للضمير كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن
بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون الناقصة اى كان يكون تامة
يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة
والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي يجوز اسقاطها
للخبر بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو
في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر
هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا و
يكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد
الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويصار مثل الحق جمع ولسنحالة ولحوق وقوله
قال الله تعالى فان الله بصير وقال الشاعر ان العلاجة فما استعجب ... وقال الله
من نعم نحو ابو ساوى الصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول
عليها بموادها لا بصيغتها مثل اصبح زيد قائما او امسى زيد مسرورا واضحى زيد
حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد

غنيا

غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على حذف المضاف و
ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح او غيره
وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد ساكتا فمعناه ثبت له ذلك
في جميع نهاره واذا قلت بات زيد ساكتا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار
نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين ايضا نحو
ظلت بمكان كذا وبت ضيفا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله
في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة
وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة ان كانت بمعنى صار وتامة
في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اى مشى في وقت الغداة وراح
اى مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل وسقط المصنف ذكر هذه
الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال ولعل الوجه
في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والملحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد
بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما
برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه
وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي
اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم
من المنصوبات منذ قبله اى فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة
نحو ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة وانما
دلالتها على الاستمرار لان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي

عليهما اي معا بينهما نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت ولاعتبار الصلاحية والقابلية عقلا
عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بحرف او انه
عليها لفظا هو الظاهر وتقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يقدر
ادوات النفي عليها لم يحكم بنفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت
اي تعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له لان لفظ
ما مصدرية نحو مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصدر وكثر ذلك وانا قدر
قبله فلا بد هناك من جملة مستقل كلام يفيد فائدة تامة وللحظة اشار بقوله نحو
اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل
بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس
ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد جالسا لم يستقم ما دام بالجلوس
من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المتقدمة بخلاف النفي فانها مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وليس لنفي مضمون الجملة حالا
اي في الحال زمان الحاضر ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو المذهب الجمهور وقيل لنفي
مضمون الجملة مطلقا ولذلك معنى تارة من زمان الحال كما تقول ليس زيد قائما اي الآن
وتارة يطلق من زمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة من زمان المستقبل نحو قوله
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها
اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها لان ليس فيها الا تقديم المنصوب على
المرفوع فيما عامله فعل وذلك لا يمنع ان التقديم نفي المنعوت عن جانبي وجوده
وعدمه فينبغي ان يتبين عند قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو
كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى ولذا نبه به نفي المنعوت عن جانب

العدم

العدم فقط فينبغي ان يقول عند قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم نحو يجوز ان يكون واجبا
كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك
الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهي
لصحتها فعلا لكنها افعالا يجوز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال الفعلية وقسم
لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولخالف هذا الحكم خلاف ما بنا لابن
كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه
باب المقابل بالتقديم فكانه لا مخالفة منهم وفي ذلك الخلاف منه في غير ما دام لان
اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا
يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم
مع بعض اخر فان الافعال هاهنا بمعنى التقابل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل
صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني
على انه لا يجوز رعاية للنفي ان يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه و
والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل جواز تقديم معمول الفعل عليه وبين
الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة ومقصد انه وقع ما قيل كان من الواجب
على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من قسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيه من ابن
كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي الدلالة على قرب حصوله للفاعل
بجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا يجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لانك جازم
به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي من حيث حصوله بان يكون الخبر

المتكلم بذلك اي برجاء الخبر على حصوله للقائل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد كذلك يقرب حصوله لان كاد وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا
فيه اي دنو الخبر شروعا وعن الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما
يفضي اليه فالاول اي ما وضع لطمع الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
فعل غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونحو ذلك من المشتقات وانما
لم يتصرف عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل ولان الانشاء في الاغلب من معاني الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم
فعل مضارع مقرون بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع حصول الفعل
في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج
بتقدير المضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر نحو عسى زيد
ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وخبر المضارع مع ان
مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى الانشاء الطمع فالمضارع
مع ان ... لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء قال الكوفيون انه ... في محل الرفع
بدلا بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشي ثم تفسيره
وقع عظيم لذلك الشي في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا
وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يكون بعدها فعل مضارع
وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فانهم ...

فهي

١٤٧

فهي في هذا الاستعمال تامة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب
يعني قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى
ويخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك
من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان
يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد
وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل
المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد كما ان الذي استعمل فيه بكونه ورد
نحو قرب كان الاصل ان يكون ... ثم حذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم
مشابهته فذلك عسى ان يخرج زيد كعكسه كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو
الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فخبر عن دنو الخبر لعلمك بانه اخذ في
الفعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على معنى
الخبر من الحال باعتبار ... معينة من غير ان ... لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل
ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم
قد كاد من طول البلى ان يمصحا ... كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي كل
منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال
في افادة النفي نفي مضمونها على القول الصحيح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه
اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا
يفعلون ... المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع
فلخطبط الشعراء قوله ... لم يكد ... رسيس الهوى ... بانه يدل على زوال
رسيس الهوى والتسلية تخطئتهم ... قوله لم يكد بقوله لم احد فلو كان نفي كاد للاثبات

خطائوه ولما عنى لتخطيهم واجيب عن الثاني ان قوله وما كادوا يفعلون بدل على
النفي وانتفاء القرب منه في وقت ما قوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الفعل بعد انتفائه
وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثالث
فالتخطئة بعض الفضلاء تخطئ ذي الرمة في تسليمه تخطئته اولا عن غفلته
انه قال نعم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره وانما عيبه حقيقة اي بذلك
في خطاء ابن شبرمة في انكاره عليه وخطاء ذي الرمة حتى غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها
وانما هو لم يراها فغير بكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي
المستقبل للانتفاء اي كسائر الافعال في الافادة النفي نفي مضمونه تمسكا في دعوى الاولى
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الثانية
الثانية بقوله ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال
فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت
مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي
عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر قريب ثبوته للفاعل دنوا اخذ او شرع
في الخبر وطفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد
جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي
اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان
تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال
فتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان وتارة اوشك زيد ان يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء

التعجب

التعجب في بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد
الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر
الى نوعي صيغته وعلى كل التقدير فالتعريف للجنس للعموم في ضمن التثنية والجمع ايضا
نفس ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الفعال فلا ينتقض بحد عنه لله دره [illegible]
لكنه ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر وكم نسك عشرة فانه فعل وضع لانشاء
التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل
استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب تحقيقه ويستعمل
في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي للفعل
الذي وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي معه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في
ضمن التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا ينبغي ان لهما مضارع ومجهول
وما ثبت وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن
بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما
له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان الا لما يبنى له افعل التفضيل
وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء فعل
التعجب منه من رباعي او ثلاثي من يدخله او لالوان عيب بما ينبيه نحو ما اشد او عجيب
عنه ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بنائهما من فعل ممتنع
بنائهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي
التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار
والمجرور على الفعل ولا تأخير اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل عنهما وانما قيد التقديم

والتاخير بما قيل انه يكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب وجريهما مجرى الامثال فلا تغيران كما لا تغير الامثال فيبقى عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وتقديم غيره فلم اكتفى باحدهما لكن واجيب بانه ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر في الوجود ولكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه قصد الفصل كما يفهم فيهما بالايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا وما اكرم اليوم بزيد لا واما مجري الامثال كما سبق واجاز المازني فصل الفصل بالظرف كما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وانه لا اكثر في الفصل بكلمة كان نحو ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع اسم الا انه لم ينفصل بين ما التعجب وكان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف في بعض النسخ وما ابتداء به ومعناه على نكرة تتبعني لان النكارة اي ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فاعل في صورته اي في معناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا كذا وبه اي بزيد فاعل كهذا لعنق عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان يقول على ما هو القياس وظاهر عند سيبويه في اصعر لان الفاعل لا يحذف لا وبه اي بزيد مفعول عند الاخفش لا احسن بمعنى صير الحسن على ان يكون همزة الفعل

للصيرورة والباء للتعدية اي جعل اللازم متعديا فالمعنى صير زيد حسنا بالباء وان تكون زائدة ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما في فخ فتحه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت يا زيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن اي كل احد بان يجعل زيدا حسنا اي انما تجعله كذلك بان يصفه بالحسن صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم بمعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء منها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا فعل بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ليصير معينا بذكر المخصوص بعده ليكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا صاحب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء نحو على قول فنعما هي اي نعم هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون

الفصلة باجمعها في مقام مخصوصة او نعم الذي فعله هي اي الصدقات فقال سيبويه والكسائي
ما موصولة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فاعلم لكونه بمعنى ذي اللام وهو مخصوص
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح والذم وعلامته انما هو بحسب الغالب لانه قد تقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة
الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى العائد الى المبتدأ لقيام لام تعريف
العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد في تقدير هذا المثال اما مبتدأ
نعم الرجل مقدم عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل
فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحته وقوعه مخصوصا
مطابقته الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا
وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو
نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند
وبئست المرأتان الصالحتان وبئست النساء المصلحات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند
وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة
بهما وقوله بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص
اعني الذين كذبوا جميعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وتسميته [illegible]
المخصوص مؤول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف
المخصوص اي بئس مثل القوم قوله تع نعم العبد اي ايوب بقرينة
ان ذلك في قصته وقوله تع فنعم الماهدون اي نحن [illegible]
النعم والبئس [illegible] وعمدا اي من افعال المدح والذم حب في حبذا هي

او حبذا

او حبذا مركب من حب الشيء وحب اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله اي فاعل هذا الفعل
ولا يتغير اي حبذا او فاعله ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص
مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب
مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص او مخصوص حبذا او
بعده اي بعد مخصوص تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا
زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية
وذو الحال هو ذا لانه [illegible] المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح
والمركب من تمامه فالحكم حال من الفاعل لا عن المخصوص الحروف ما دل على معنى
في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا
بالمفهومية بحيث لا يصلح لان يحكم عليه او له بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه
ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره
الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة الى الكوفة او فعل كذلك نحو
ضرب زيد وقد جاء ما وضع للانضمام فعلا اي ايصاله فان معنى الانضمام الوصول
ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط
منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار
مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار
بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تع ضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها

هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر
لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لانها تعمل اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى
ومتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها
عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها وربّ وواوها اي الواو التي يقدر بعدها
ربّ وغيرها من حروف الجر شائع وحتى والقسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ
وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حروفا والخمسة التي يليها يكون حروفا
واسماء والثلاثة الباقية يكون حروفا وافعالا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا
ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بالغاية الغرض لانه غرض الفاعل
ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت
من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى ما يفيد الانتهاء في مقابلتها نحو
سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله
التجئ اليه وللتبيين بالجر عطف على الابتدائية اي وتجيء من للتبيين ايضا للابهام
مبهم من ابهم وعلامتها صحة وضع الموصول في موضعها نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى وللتبعيض
اي وقد تجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزائدة
لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا
للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم

فقد كان

قد كان من مطر فاجاب عنه المصنف بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة
من زائدة في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين او وقد كان بعض مطر وهو
وارد على الحكاية كانه قال قائل هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء الغاية
وهي بعض المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلت المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل
وبمعنى مع قليلا كقوله تع ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي
مثل الى في كونها للانتهاء الغاية او بمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى تشبيها بالى كما
في كونها للانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر
اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوع ما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع
في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحملونه على الشذوذ فلا يجوز قياسا
وفي للظرفية اي للظرفية سواء كانت حقيقية نحو الماء في الكوز او مجازية نحو النجاة في الصدق
وبمعنى على قليلا كقوله تع ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق
اي لالصاق لصوق اي المجرور بالباء ههنا كما يرى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد
لصوق مرورك بمكان يقرب منه زيد وللاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه فمعناه
مصاحب السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج ما اشترى
الفرس لمصاحبته فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة
وقوع مجرورها في مقابلة شيء نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعلت الفعل
اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بايصال الباء على فاعله فان معنى ذهب بزيد

صدور الذهاب عنه اي معنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالبا
واما التعدية بمعنى ايصال الفعل الى معموله بواسطة حرف فالى ذلك الحروف الجارة كلها اي فيها
سوى الاختصاص لها حرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة
في الخبر في الاستفهام بهل مطلقا اي هل زيد بالقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب
وبما نحو ما زيد براكب فهي زائدة في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر
الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى
بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد كفى الله شهيدا والقى يده او كان
خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد واللام للاختصاص بالملكية نحو
المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء نحو
ضربت للتاديب وقد يجيء نحو جئت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قال
لن بلغه لم يبعد الشراك قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى
الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا
يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا
وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها للانشاء
التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل
الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لا يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي
والاخفش وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من
التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تتعلق به رب فعل ماض لانها

للتقليل

للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي غالبا او في غالب الاستعمال كقولك رب
رجل كريم لقيته وقد يضمر اي رب على ضمير مبهم لا مرجع له مميز
بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا
وان كان المميز مثنى نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين
او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهن
نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعدها على الجملة
نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم نحو ربما ضربة بسيف
صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر
له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
بنفسها لصيرورتها عوض رب فلا يقدر معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو
القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسم والله ولذلك كثرة
استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء اجري في حذفها الواو عوض عنه
الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله
او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص
لانحطاطها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وهو الظاهر
والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراط حذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة فلا يقال تالرحمن ... اصلها الذي

هو الواو بتخفيفها بعض المظهر وخص منه ما هو الاصل في باب القسم نحو بسم الله والباء
اي منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال
والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كالاء يكون عند حذف الفعل تكون عند
ذكره نحو بالله واقسم بالله وكالاء يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله
لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بك لافعلن وبك لافعلن
وفي الدخول على عموم المظهر لا يختص باسم خاصة بالله لافعلن بخلافهما مختصان ببعض
هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص بكلام
الله لا ينبغي ان يفيد الباء يجمع مع الاختصاص يوسعه كما التنافي ويتلقى اي يجاب القسم
الذي لغير السؤال باللام وان في [illegible] اللام في الموجبة اسمية نحو
والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيهما اي في الاسمية نحو
والله ان زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد
بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو
بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم او تقدمه
اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله
لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه فالجملة المتقدمة
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على
الجواب ولهذا لم يجز فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة
شيء وبعده عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله
الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت

عن العلم

عن العلم او بالزوال وحده نحو اذنبت عنه الدين وعلى للاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على
السطح وعليه دين وقد يكون اي على اسما بمعنى فوق بعلامة دخول من عليها نحو من
عن يمين اي من جانب يمين ومن عليه او من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف
اسما بمعنى المثل نحو بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر من الحروف خلافا
لما قاله استثناء عنه بحث وحذف وقد [illegible] في الشعر عن المخفوض نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نقل الحاجة في بعض اشعارهم ومذ ومنذ
للزمان الماضي او للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا ابتدئ بهما الزمان الماضي فالمراد
ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه
كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت [illegible] فلانا مذ سنة كذا
بشرط ان يكون هذه السنة ماضية ولا يكون فيها فان معناه ان مبدأ مسافرتي
لعدم رويتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما
للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا
وان مضى بعضه يعني اذا ابتدئ بهما الزمان [illegible] اي جميع زمان انتفاء
رويتنا هو هذا الشهر او يوم الحاضر عندنا لانا لم نقصد بما بعدهما تعيين زمان
الفعل الى [illegible] فكيف [illegible] الى زمان الفعل في المثال الذي المذكور
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن يتعقب
مضافا الى ما [illegible] شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء
ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون هي حروفا جارة ويعتبر الاعتبار

ذكرت هضبا نحو جاءني القوم ماشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصب تكون افعالا
للحروف المشبهة بالفعل وشبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي
والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها الافعال مثل اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على
صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة العاطفة مثلا بصيغة
جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة
والكثرة في الآخر على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها ولغات
لعل تبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخواها لكونهما للانشاء
بخلاف الاربعة السابقة فلها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول
الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد
المشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي عكسها
اي بعكس ما بينها على حذف المضاف بان تقتضي عدم صدارة لانها مع اسمها وخبرها
في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما فلو وقعت في الصدر
اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة
لا عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه
الحروف ماء الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكف ماء الكافة على الفصيح
اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم ومن يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف حينئذ اي اذا الحقها على الافعال لان ماء الكافة اخرجتها عن العمل
يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة والغرض منها
كون الجملة ولذا قلت ان زيدا قائم اجبت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد

المفتوحة

المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانا عليه قبل دخولها
عليهما في حكم المفرد ومن ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة اي في موضع
يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي
في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق
منه لان المقول بالقول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الموصول
لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع
جملتها فاعلة نحو بلغني انك قائم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها
مفعوله نحو كرهت انك قائم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ
نحو عندي انك قائم لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو
اعجبني انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد
لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب
لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية عليه لولا ان معانك عندي
لان معناه لولا انك مرتقين صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي
ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك
فان جاز في موضع التقدير ان تقدر بالمفرد جاز الامران الفتح والكسر فيه اذ الفتح
على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع معمولها جملة نحو من
يكرمني فاني اكرمه فانه وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه
وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه
او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر
مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة

فيجوز فيهما الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا الفجائية والفتح على انها
مع ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر اذ اعتبر فيه للقفا واللهازم فابتغت تمام البيت وكنت
أُرى زيدًا كما قيل سيدًا اذا انه عبد القفا واللهازم فقوله أُرى على صيغة المجهول
بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعول له الثالث وكما قيل معترض
كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يختم قفاه ولهازمه اى جهة ان يأكل البعض
قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة
ما فوق الواحد او بارادتهما مع ما يليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على انه اذا عبد
القفا الآتي الى مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد للشيخ كبرى من النسخ
من جملة اشتباهه فيما اظهر انه ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة
او موصوفة كان ما صدق المعنى اقول مثل الى يعني الكسر لانه اول المقولات
اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس
من جنس المقول وان جعلت ما مصدرية كان ما صدق المعنى اول اقوالي فيفتح
لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها الا من جنس
المقول وكذلك اى وجوازه المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل
الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التأكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان
يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو
وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فانه في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا لكنها
مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة فيجوز ان يرفع المعطوف
على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لا يجوز العطف على اسمها بالرفع

ما لما

ما لما غيرت معنى الجملة لا بقى في حكم عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع
مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو بالرفع مثل ان
زيدا وعمرو قائم او ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل
من المعطوف والمعطوف عليه من حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان
ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين
اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف
مضى الخبر فان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان
عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا الكن لكنه اى لكن اسم ان مبنى
في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد
ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا
للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكأنها لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا تغير معنى
الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي
كما انه لا ينافيه التأكيد فيجوز اعتباره محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما تقول لم يخرج زيد لكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل عطف
على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي بها فلا يعطف على محل اسمها وتابع كذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمعنوية تغيره دخلت اللام التي هي لتأكيد معنى
الجملة مع المكسورة التي هي ايضا كذلك التأكيد معنى اى دون المعنوية لكونها

يعني المؤكد فلا يجتمع معهما ما هو لتأكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع
المكسورة على الخبر على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل
بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما يقع بينهما
اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصورة
لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم يكرهون
ذلك ولهذا يقدرون ان دخول اللام من خبر العامل على ما ليس بعامل ... دخول اللام
في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لانها
اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد فحقها ومع ضعفه في قول الشاعر : ولكنني من
حبها لعميد : وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد
التخفيف اللام نحو ان زيد لقائم اي لابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه شبهها
مع الفعل كفوات الفتح وكونها ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على الاصل ولهذا لم يذكر مع
اللام على كلا التقديرين لانه لم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية نحو
ان زيد قائم وان زيدا لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب لان كثيرا من الاسماء لا يظهر
فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي في الافعال التي هي من عوامل المبتدا والخبر
لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك الشرط اي لا
يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان
كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الفعل
وعدم تخصيصه ببعض المبتدا والخبر لان الاصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه

خالف البصريين

خالف البصريين في تجويز دخولها على غيره واخواتها متمسكين بقول الشاعر تالله
ربك ان قتلت لمسلما ؛ وجبت عليك عقوبة المتعمد ؛ وبشأنه عند البصريين وتخفف
المفتوحة كما المكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشأن مقدرا ليبقى
في نفسه ان شابهة المفتوحة بالفعل اكثر من شابهة المكسورة به كما سبق واعمال
المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال
المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على
الاقوى وذلك غير جائز فقدر ولضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها و
والجملة المفسرة لضمير الشأن خبر لها فتكون عاملة في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل
لا يبق العامل بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون وان لم يعمل فالظاهر وان
كان اقوى من العمل في المقدر لكن دل عدم العمل في المقدر بقيام العمل الظاهر وتستدعى
رفت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجملة الصالحة لان
يكون مفسرة لضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان لكنه
نحكي بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظننك انك قائم وحسبت
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة ولها في الغير في الجاري المضمر فقط قال
الشاعر : فلو انك في يوم الرخاء سألتني ؛ فراقك لم ابخل وانت صديق ؛ ويلزمها اي
المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقول الشاعر : واعلم فعلم المرء ينفعه ؛ ان سوف يأتي كل ما قدرا
او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولحرف هذه الحروف الاربعة الثلثة للفرق بين

المخففة وبين ان المصدرية الناصبة ولا يكون كالعوض النون المحذوفة ادعى النفي
نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لو نعم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون
المحذوفة ادعى فيه فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع
كل منهما فانا الفارق بينهما ح اما من حيث المعنى فلانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة
والا فهي المصدرية ومن حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية
والا فهي المخففة وكان للتنبيه اي لانشائه وهو حرف براسه على الصحيح حملا على
اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة
والاصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم الانشاء التشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة ولا خرجت عن حكم الجارة والجارة انما
تدخل على المفرد نوعا الصورة وفتحت الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف لكن كان
تنتفي عن العمل على الاستعمال الافصح تحرزا عن المشابهة بفعلت فتحها الاخر
كقول الشاعر :: ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان :: وان اعملتها قلت كان
ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا فضمير
شانه مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال عمل مقدر بعدها الضمير لعدم
التلفظ اليه كما في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين حرف برأسه وقال الكوفيون هي
مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف
له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها فالاستدراك معنى الا
مستفاد من مجموعهما بنحو من الكلام المتقدم فانا قلت جاءني زيد لكن عمرا
لم يجئ ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك

لم يجئ

لم يجئ فانك لن بدا لم يأتك او قد في علمها ثابت وعدما وان التصديق الدعاء ابطلها
قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك وان راكبها اي لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر :: ليت شعري هل للمحب شفاء :: من
جوى حبهن ان اللقاء :: اي نعم اللقاء شفاء للمحب ومجيئها في هذين الموضعين خلاف
ما ذكره المغني من كونها تصديقا للمخبر وحروف الزيادة وانما سميت حروف
الزيادة لانها لا فائدة لها اصلا فانه لها فوائد في الكلام العرب اما معنوية واما
لفظية اما المعنوية فتاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها
مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من
الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارئ
سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا
اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس
القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت
وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد
بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها
مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم في رواية ظبية بالجر وما تزاد مع
اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس
ومع ان نحو فاما ترين من البشر احدا شرطا اي حال كون هذه المذكورات مع شرطها

اى او ذات شرط وقع بعض حروف الحض نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا
وعما قليل ليصبحن نادمين كما ان [illegible] اى فقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم
وانما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلتيهما نكرة [illegible] بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد
مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا
الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تع ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد
وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو قوله تع لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر
في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيخرج الكلام في
صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر
اى في بئر حور [illegible] اى ما [illegible] من جاء اى هلك وهي الباء
واللام تقدم ذكرهما مشتملا على ذكر مواضع زيادتهما فلا حاجة الى ذكرهما هنا
لتفسير اى فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله والجملة كما
تقول قطع رزقه اى مات [illegible] وهي اى ان مختصة بما في معنى القول اى بفعل
متقدم فيه معنى القول [illegible] غير [illegible] عنه فلا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول فهي لا تفسير في الا الكتب الا مقرونا باللفظ
غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم
فقوله ان يا ابراهيم تفسير لقوله ناديناه [illegible]
يا ابراهيم [illegible]
للفعل [illegible] كتبت وقوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
فقوله ان اعبدوا الله تفسير [illegible] معنى القول [illegible]
في قوله ما [illegible] لانه مفعول لصريح القول [illegible]

كقوله

كقوله تع اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما في يوحى
الذي هو المفعول الظ لاوحينا وحرف المصدر ما وان المخففة وان المفتوحة المشددة
فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى يدخلان على الجملة
الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تع وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها
[illegible] وهي السعة [illegible] ويعجبني ان خرجت وخروجك واختصاص المصدر بالفعلية
انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق اذ
كان نقيلا كما وقع في نهج البلاغة [illegible] الدنيا بالدنيا [illegible] وان المفتوحة
المشددة للاسمية اى الجملة الاسمية خاصة الا اذا كانت بما يجوز بعدها
الاسمية والفعلية [illegible] للاسمية والفعلية مع كونها للاسمية انما تعمل
[illegible] في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اى قيامك
او [illegible] اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا وحروف التحضيض هلا والا مشددة ونحو
ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام [illegible]
الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويليها الفعل [illegible] بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا
نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا تضربه فمعناه
انها دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على
الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد
فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه
في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وحرف التوقع والتقريب
قد [illegible] فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا
بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى التقريب من الحال

مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للتي طلب والغا امر قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب
او حصول عن قريب ما كنت متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فمعناها اذن
ثلثة معان مجتمعة التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد ان لم يتوقع
ركوبه ويلي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس التقليل او شبهه الى التحقيق
في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد يعلم الله احسنت وقد تعرفت ساوى احرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام
لا يتقدمهما ما في حيزهما لان لهما على احد انواع الكلام كما مر ويدخلان على الاسمية والفعلية
تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول هل زيد
قائم وهل قام زيد الا ان للهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك
لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان حين اي قد
اتى فلما كان هل اصلها ان تدخل على الافعال فاذا رأت الفعل في حيزها لم
تتسل عنه [illegible] تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته واذا لم تره في حيزها تسلت
عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا
مما الكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود
الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال
الهمزة للانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم
عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اتضرب زيدا [illegible]
غير مستحق منك وان ضعف في الاستفهام تلك الحروف فعلها بخلاف الهمزة فانها
قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه

لما فصل

لما فصل الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستفهام الهمزة التي هي الاصل
في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم
في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف
سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك
عمرو وتقول اثم اذا ما وقع [illegible] كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو
من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها وفي الشرط
ان ولو واما لهما صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه
بمعنى الماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فانه للاستقبال ولو للمضي ومعنى
ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان
اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي
في الاستقبال يقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد
وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا
لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر اخر مقدر فيه
وما لم يكن حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا [illegible] قطعا لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام
في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا ويكون انتفاء الاكرام
سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمالها في هذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل
على قصد [illegible] الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على الملزوم كقوله

ثم لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة على ان
الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لو للانتفا
الاول لانتفاء الثاني وخطاه عكسه المتاخرون ولم يرد انه ما نكره معنى يقصد اليه
في مقام الاستدلال بانتفائين معلومين للاخر في الواقع بل بقصود هناك استدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجي من انتفاء الا
كرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند
الى انتفاء المجي ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بها استمرار شي فيربط ذلك
الشي بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته ليفيد استمرار وجود
الاكرام وتلى لو اي ادوات الفعل لفظا كما مر الا مثلة او تقديرا نحو قوله تع ولو
احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون لصح لو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين تفسيرهما الظاهر اما ما المص نظم ولما انتم فلانه كان
ضميرا مستترا فلما حذف الفعل بالفاكان البعض حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن
اجل لزوم الفعل بعدها قيل يصلو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لو انك اي ان
مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة
ووجب انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق او في موضع يلينى ان يقع
فيه منطلق لان الاصح في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم
الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك
منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بدله من مفسر ولكن دلالة
على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر هو سا فيه عوضا عنه من
حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا

حقيقيا

حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل منه
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز تعوضه ذلك الاسم الجامد خبر ان لتعذره
اي لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تع ولو انما في الارض من شجرة اقلام لان اقلام
ليس مشتقا فيمتنع نقله في موضعه ولذا تقدم القسم الاول الكلام اي في اول نظام المتكلم
بالكلام فيصح تركيب في كونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير
الشرط على الشرط منطلق بتقديم لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي
الشرط بالجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم
فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وهو محال لما معنى
نحو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل
والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا والله ان لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط
اي القسم بين اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه او بغيره اي تقديم غير الشرط جاز
ان يعتبر القسم وان يلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط والمختار ان يكون
المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك
والله ان تاتني اتك فعلى معنى الفصل الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغا
القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما النشر على غير ترتيب اللف وعلى معنى
الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني فوالله لاتيتك
وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة
الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم مع تقدم توسطه كاشتراطه على

تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم الشرط وجواب اعتبار القسم فهو اى
هما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم الشرط وجواب القسم
فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه فهي كل من
المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه في كلا المعنى الاول فالحمل
عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على
الاول لكنه اراد اتصال المثال المتمثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم القسم
من نشرهما من حيث مثالا هما وتقدير القسم كالملفوظ اى كالمتلفظ به او مقدر
كالملفوظ به في صدر الكلام فيلزم من شرط الذى بعد المضى وكان الجواب للقسم
قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا بالشرط ماض ولا يخرجون اى
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون او الحاقه اى لا يخرجوا
وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان
بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى تفصيل
ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن
وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب
ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون
المذكور ضد الغير المذكور كقوله لدلالة الضد على الآخر كقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابله اما المذكور هنا غير مذكور لكنه
مقدر يعنى واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه

المتشابهات

المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها بسببيه الاول المثال والتزم حذف
فعلها الذى هو الشرط وعوض بينهما اى بين اما وبين فائها اى الواقعة في جوابها جزء مما
في حيزها اى جزء ما في حيزها لان جزء الفاء ما في حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ
نحو اما زيد فمنطلق او ما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق منطلقا اى
فزيد منطلق مطلقا غير مقيد بالجواز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم الجواز وهذا مذهب
سيبويه وقيل سيبويه لان اما خاصية جواز التقديم لا يمتنع تقديمه مطلقا وقيل
القائل المبرد هو اى ما وقع بينهما اى بين اما وفائها معمول الشرط المحذوف عاملا مطلقا
اى معمولية مطلقة غير مقيدة لجواز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل
الشرط الذى هو يكن من شيء واقيم اما مقامه مع مهما ووسط يوم الجمعة بين
اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما
تقدم اما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم
الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا القائل
لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل الثالث ان كان ما يتوسط
بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فهو من قبيل القسم الاول وهو ان المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء لما ذكر اى
وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما
يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فهو من قبيل القسم
الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل متميز
بين ان يكون وجود الفاء مانع آخر بين ان يكون فيجعل لا فرق في حكم الامتناع

عن الاول دون الثاني هذا تعقيب الكلام اذ الجملة ما بعد اما منصوب بان لما ادخلت
من نحو المحن اما زيدا فمنطلق فتعقيبه على المذهب الاول حيثما يكون من شيء فزيد منطلق
اقيم اما مقامه مهما وحذف فعل شرطه وسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا اما
زيد فمنطلق اي مهما منطلق انيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط حصل اما زيد فمنطلق
فزيد كالفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة النهي
المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف وفيه
غير ظاهر مع انه يوهم جوازا اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم
المخاطب مع جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير تذكر على صيغة المجهول
الغايب مع عدم جواز فيهما بلا خلاف ثم اعلم ان المثبت عما يكون الواسطة بين اما والفا
منصوبة بظهور امثلة كثيرة موضوعة لكن تماما في الربع كلا التي هي النعر والمنع
تقول لشخص خلاف ينقصك فيقول كلا ربطا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجي بعد
لنفي لجانب الطالب كقولك لن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الى ذلك وقد جا اي
كلا بمعنى حقا والمقصد منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى
والنحاة يجعلون حقا جائزا نفيا لان اسم بني لكونه لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف
ومناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب بقوله تحقيقا الضد لكن النحاة
حكموا بحرفيته اذ لحان بمعنى حقا ايضا لما فهو امر ان المقصد به تحقيق مضمون الجملة
كما المقصد بانه فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها
مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند
اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة فرقا بين تاء
الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه

على بناء

على بناء الحقيقة وحركة تلك على اعراب ما في لينه لانهما كالحرف العبر عما للمقاله فان
كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فخير اي انت مخير بين الحاق تاء التانيث
وبين عدمه او ضمير اي الحاق تاء التانيث مخير فيه في الحذف والايصال وهذه الامثلة قد
تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث التماس احكام المؤنث وههنا من حيث
التماس احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمع اي جمع المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فضعيف لعدم الاحتياج الى
هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون
غير حقيقي فيحتاج الى علامة وعلامة التثنية والجمع ظاهرة غاية الظهور وانما
الحقت على ضعفها البيت لضمائر لئلا يتوهم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة
بل يوهم انه اتى بها الدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي
شرح اللب هذا ما قاله النحاة لا امنع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر
منها والفائدة في مثل الابدال ما اتى في بدل التقسيم الكل ان يكون الجملة خبرا
للمبتدا المؤخر والغرض كون الخبر فيهما التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته
نونا فسمي بانه نون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه
لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي
في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يغيرها الحركة العارضة منها وعادا
الاولى هو شاملة فعلين تلحقه ولم يكن مثلها فاخرجها بقوله تتبع حركة
الاخر اي اخر الكلمة فان هذه الحروف اعني تلك الكلمة الاتباع حركة اواخرها
وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعة الاخر
لحقا به من غير تخلل شيء وههنا الحركة المتخللة بين اخر الكلمة والتنوين

فان تلك اخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى تلك الحركة تلك المناسبات التي الترنم
التي لم يقبل اخر الاسم ليستعمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج
نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فانه
المراد بتبعيتها الحركة التي تلفظها فاني الوجه لفعل القائل والمعرفين
ليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن
وهو ما يدل على امكنة الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين
في منع الصرف ونحو لا ينقص معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين
المعرفة والنكرة فهو الدال على ان تداخل قوله في غير المنصرف معنى نحو صه اي
اسكت سكوتا في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما
التنوين في نحو احمد ابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي واما
لا ادري منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فقوله التنوين
في نحو رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما للشخص تمحض للتمكن والعوض وهو
ما الحق بالاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة ليومئذ او يوم اذ
كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها
فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة
ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق
بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما
يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان
الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك
فزيد التنوين في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو غلط لانه اذا سميت
بمسلمات مثلا امراة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية

وقف

والتأنيث

١٦٤

والتأنيث والظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيهما ان على العرفات وح
تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده [illegible]
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اخر الابيات والمصاريع
فينبغي ان يكون للمقابلة لانه لا معنى هنا سببها الحاقها التنوين عليه والترنم وهو الحق
اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به مد الصوت في الخيشوم
وذلك التزيين بعض اسباب الغناء مما يعتنوا بالحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان
الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها اجاني بل ايضا كما شاهد من اصحاب الغناء لان
محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يختل فهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان مشبعا باشباع حركته
ولدا من الالف والواو والياء سميت هذه الحروف للاطلاق لاطلاق الصوت باشباعها
وحروف التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر: اقلي
اللوم عاذل والعتابن: وقولي ان اصبت لقد اصابن: فنون هذا البيت الباء حصل
باشباع فتحها الالف ثم عوض من الالف عند التنوين نون التنوين واما يلحق القافية
المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيدها
وامتناعها للامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق لتيسير
امتداد الصوت كقول الشاعر: وقاتم الاعماق خاوي المخترق: مشتبه الاعلام لماع
الخفق: فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها
لحركة عند التغني بالفتح والكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى
هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد فيتجاوز البيت
بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول

١٦٤

قبله گاها الهی

قبله گاها الهی

برادر کرم الهی

اله

برادر کرم الهی

قبله گاها الهی بسلامت بوده باشید بعد از هر گاه جویای احوال این جانب بوده باشید

قبله گاها الهی بسلامت بوده باشید بعد از هر گاه جویای احوال

اسم يختص به واعلم ان تنوينه ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع
لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى
فعلم تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المبنية على الوضع تسامحا
وتسامحوا اما التنوين الآخر فعلى اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اى التنوين
وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كونه مضافا الى علم آخر نحو جاءنى زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا
ابن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى
غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والالف
من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن
الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم
الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس
بسبب في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية
والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف
اى غير الف التثنية نحو ذلك وغير الف الجمع اى الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث ونون
المشددة نحو اضربانّ فانها تكسر معها للشبهها فيهما بنون التثنية يختص اى نون
التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في معنى الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الا
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اى نون
التاكيد في التاكيد في النفي فلا تقل زيدا ما يعرض الا قليلا لخلو عن معنى الطلب

وانما

وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت
لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير
ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له فقوله لزمت اشارة الى ان زيادة
نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما
تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما لانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص
المقصد من غيره واما قبلها اي ما قبل نون التاكيد حقيقة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين
وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين اذ اشترط في التقاء الساكنين
على حدة ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان نون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة اذ لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكروه ومع ضمير
المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل
الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة ما قبلها فيما عدا ذلك المذكور غائبا
كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح لطلب الخفة وظاهر انه ما عدا ذلك
المذكور يشتمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكره فقوله تقول في تثنيته وجمع
المؤنث اضربان باثبات الالف بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد
نون الجمع وقبل النون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما
اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة لكونه التقاء الساكنين على غير حده ٥
خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف
ليس مرضيا عند الاكثرين وهما اي النونان الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية
وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كا

الكلمة

الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا دفعا عرضه من هذه الكلم
بياء الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بهما معنى الكلام ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان
مع المذكر نحو اغزن وارمن واخشن والواحد المؤنث نحو اغزن وارمن واخشن واما
مع ضمير مستتر وهو الواحد نحو المذكر نحو اغزون وارمين واخشين النون مع الضمير البارز
كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن بالضم بحذف الواو كما حذفت في نحو
اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن بالكسر بحذف الياء كما حذفت
في اغزي واخشي وارمي الغرض وتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما حركهما
مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها
مع المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في
الواحد المذكر نحو اغزون وارمين واخشين كالمتصل اي النون كالكلمة المتصلة ويبقى
بها الف التثنية تقول اغزوان وارميان واخشيان برد اللامات وفتحها كما
تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي اجل انه مع غير الضمير البارز كالمنفصل
ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترين هذا
مثال لغير البارز الذي حركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون
في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا
القوم وهذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل التقاء الساكنين وهل ترين في هل ترى باثبات
الياء وكسرها بقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجله ٥
النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو
الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا ان تقول اغزن بحذف الواو المضموم

١٦٦

ما قبلها كما قيل ابن القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب نقيض بعضها الواقع في كتب
النحو بعضها الماضي مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها الماضي مع غير الضمير البارز
كالمتصل كما اشرنا اليه النون الخفيفة تحذف للساكن اي لملاقاتها الساكن المذكور
بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين لحقوق التشبيه ولا تضرب الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهن حذفت النون الخفيفة لا
لتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها فلا كان
الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم تحركها كما حركت التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس
خطاء لمرتبة ما يختص الفعل عن رتبة ما يختص الاسم لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا كما تحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف على ما الحقت خفيفة اذا انضم او كسر ما
قبلها كما يحذف التنوين لذلك ويرد ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة
باغزوا او ارموا او اخشي وقلت اغزن لحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب
ان ترد المحذوف وقلت اغزوا او اخشي بحذف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم في الاصل والخفيفة ليست بلازمة فجعل اللازم
مزية بابقاء اثره على ما بلا لازم والخفيفة المفتوحة ما قبلها تنقلب الفا كقوله
اضربا لتشبيهها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها انقلب الفا واذا
انضم او انكسر تحذف نحو اصبت صبرا او مررت بزيد ختم الخبر وقد تمت هذا
الكتاب في تاريخ شهر شعبان كتب هذا اضعف عباد الله
واقل الطلبة شيخ امام قلي ولد شيخ قاسم

[illegible]

ده چیز لازم آمد تا خوب خوب شد

[illegible]

در گلستان [illegible]

[illegible]

١٦٨

قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كان مع من لا يصلي فكانما قتل سبعين نبيا

وكانما غزا سبعين مع [illegible] الله تعالى [illegible] خرام

قال النبي ص اذا جلس المتعلم بين يدي العالم فتح سبعين بابا من الحكمة قال النبي ص الناس رجلان عالم ومتعلم وسائر الناس كالهمج قال النبي ص من ترك متعلم لم يقبل [illegible]

قال النبي ص ان الله تعالى خلق اربع لاربع خلق السلطان للعدل لا للظلم والعلم للعمل لا للبحث والمال للانفاق لا للامساك والبدن [illegible]

۱۶۹

آقا رضا خلف مرحوم ابراهیم فوجدار
منکوحه بی بی حبیبه دختر اصغر فوجدار
صداق شتر لان صیغه عقد جاری شد
۴ عقرب [illegible] ۱۳۲۷





